



المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية

قسم السياسة العامة والنظم المقارنة

الإدارة الإلكترونية ودورها في تطوير السياسة العمومية المحلية

دراسة حالة ولاية برج بوعريريج 2020-2022

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات الحصول على شهادة ماستر في العلوم السياسية

تخصص: سياسة عامة ونظم مقارنة.

إشراف:

الدكتور: ناصر عامر

إعداد

أسيا دحيري

اعضاء لجنة المناقشة:

الرتبة العلمية، اسم لقب الأستاذ	مؤسسة الانتساب	الصفة
أ.د. كلتوم بن دادة	المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية	رئيسا
أ.د. ناصر عامر	المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية	مشرفا ومقرارا
أ.د. عبد النور زيام	المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية	عضوا ومناقشا

السنة الجامعية: 2021/2022



المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية

قسم السياسة العامة والنظم المقارنة

الإدارة الإلكترونية ودورها في تطوير السياسة العمومية المحلية

دراسة حالة ولاية برج بوعريريج 2020-2022

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات الحصول على شهادة ماستر في العلوم

السياسية تخصص: سياسة عامة ونظم مقارنة.

إعداد: إشراف:

الدكتور: ناصر عامر

أسيا دحيري

اعضاء لجنة المناقشة:

الرتبة العلمية، اسم لقب الأستاذ	مؤسسة الانتساب	الصفة
أ.د. كلتوم بن دادة	المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية	رئيسا
أ.د. ناصر عامر	المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية	مشرفا ومقرارا
أ.د. عبد النور زيام	المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية	عضوا ومناقشا

السنة الجامعية: 2022/2021

الله أكبر

الشكر والتقدير

أول ما نستعمل به كلامنا هو شكر الله تعالى على أن وفقني لإنجاز هذا البحث. يطيب لي أن أتوجه بالشكر والتقدير إلى أستاذي المشرف الدكتور "ناصر عامر" لإشرافه على هذا البحث تقييماً، توجيهاً، وتصحيحاً فله مني جزيل الشكر والعرفان.

أتقدم بالشكر إلى كل أساتذة المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسة والأعضاء المناقشة لقبولهم على مناقشة هذه المذكرة.

وشكري موصول لموظفي ولاية برج بوعريريج لمساعدتهم وتقديمهم لي معلومات بخصوص الدراسة الميدانية

أشكر كل من ساهم في إنجاز هذا البحث بالرأي أو النصيحة والدعاء

الإهداء

فكرت في الذين يجدر بي أن أهديه هذا العمل المتواضع ، فكانت لهم أعظم من أن أهديه حروفاً ، مما فعلت لن أفهم حقهم ولن أزد جميلهم .

إلى روح جدي العزيز رحمه الله أهديك هذا العمل

إلى جنة ومهما الله لي قبل الرجوع ، كلُّ تحقق بدمائك ، أمي

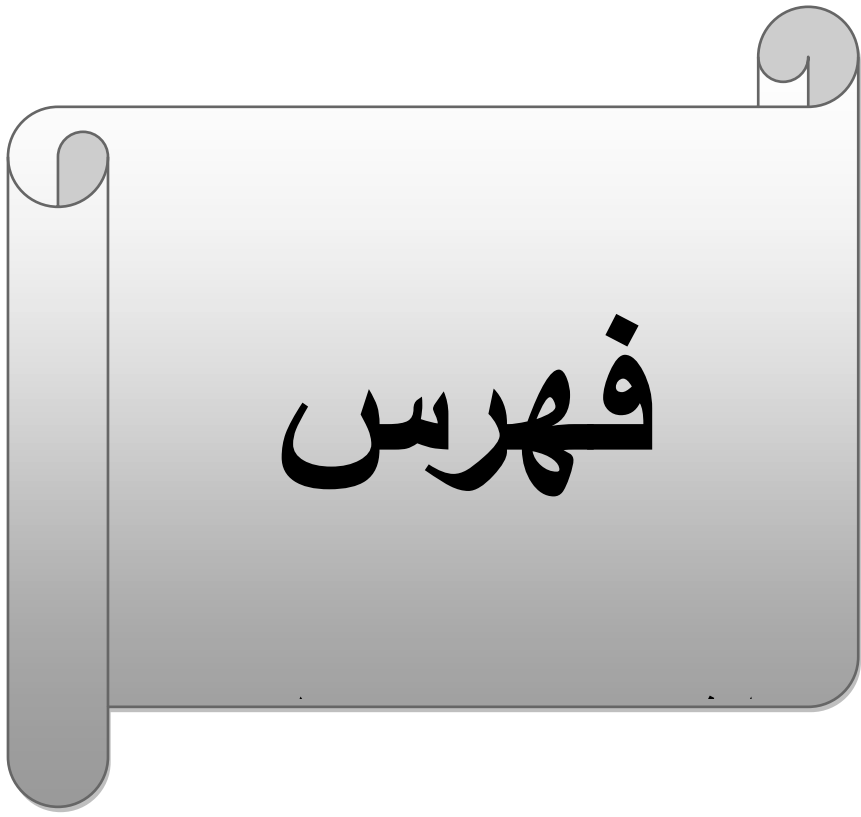
إلى الذي إشتعل رأسه شيباً ليجعلني أقف على ما أنا عليه اليوم ، أبي .

إلى سدي الذين منحوني الثقة بنفسي لأستمر ، إخوتي

إلى الأتي كن بجانبني دائماً و أبداً ، أخواتي

إلى أخوات ولدتهن أمهاتي الأخريات ، إلى نجوم وهبهن الله ، الأتي لم أخف وأنا

برفتن بل حتى و أنا بعيدة عنهن سيرين نسبية .



الإستهلال

الشكر والتقدير

الإهداء

فهرس المحتويات

قائمة الجداول والأشكال

مقدمة.....ص1

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للإدارة الإلكترونية والسياسة العمومية المحلية

تمهيد.....ص10

المبحث الأول: ماهية الإدارة الإلكترونية.....ص11

المطلب الأول: مفهوم ونشأة الإدارة الإلكترونية.....ص11

المطلب الثاني: مبادئ وخصائص الإدارة الإلكترونية.....ص16

المطلب الثالث: أهداف الإدارة الإلكترونية.....ص18

المبحث الثاني: منهجية تطبيق الإدارة الإلكترونية.....ص20

المطلب الأول: عناصر ووظائف الإدارة الإلكترونية.....ص20

المطلب الثاني: متطلبات الإدارة الإلكترونية.....ص23

المطلب الثالث: معوقات الإدارة الإلكترونية.....ص26

المبحث الثالث: ماهية السياسة العمومية المحلية.....ص31

المطلب الأول: مفهوم السياسة العمومية المحلية.....ص31

المطلب الثاني: عناصر وخصائص السياسة العمومية المحلية.....ص34

المطلب الثالث: خطوات إعداد السياسة العمومية المحلية.....	37ص
خلاصة الفصل الأول.....	42ص
الفصل الثاني: إدارة الإلكترونية في الجزائر ودورها في تطوير السياسة العمومية المحلية	
تمهيد.....	43ص
المبحث الأول: الإدارة الإلكترونية في الجزائر.....	44ص
المطلب الأول: إهتمامات الجزائر بالتحول الإلكتروني.....	44ص
المطلب الثاني: مضمون وأهداف مشروع الجزائر الإلكترونية 2013.....	47ص
المطلب الثالث: تحديات تطبيق الإدارة الإلكترونية في الجزائر.....	54ص
المبحث الثاني: الدراسة الميدانية لولاية برج بوعريريج.....	58ص
المطلب الأول: تقديم عام لولاية برج بوعريريج.....	58ص
المطلب الثاني: السياسة العمومية المحلية بولاية برج بوعريريج.....	72ص
المطلب الثالث: عرض نتائج الدراسة وتحليلها.....	97ص
المبحث الثالث: رؤية إستشرافية للإدارة الإلكترونية.....	102ص
المطلب الأول: ماهية الدراسات الإستشرافية.....	102ص
المطلب الثاني: الإستشراف في السياسة العامة.....	104ص
المطلب الثالث: سيناريوهات الإدارة الإلكترونية في الجزائر.....	106ص
خلاصة الفصل الثاني.....	109ص
إستنتاجات.....	110ص
قائمة المراجع النهائية.....	111ص

المُلخَص.....ص 121



قائمة الجداول

والأشكال

قائمة الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
01	بلديات ودوائر ولاية برج بوعريريج	60
02	النشاط السنوي لقطاع السكن في ولاية برج بوعريريج	82
03	اعانات الدولة ضمن برامج تاهيل الإطار المبني والتكفل باثار الزلزال	83
04	آفاق قطاع السكن لسنة 2022 في ولاية برج بوعريريج	84

قائمة الأشكال

الرقم	العنوان	الصفحة
01	أبعاد الإدارة الإلكترونية	13
02	عناصر الإدارة الإلكترونية	21
03	متطلبات الإدارة الإلكترونية	26
04	معوقات الإدارة الإلكترونية	30
05	عدد ونسبة سكان ومستخدمي الأنترنت والهاتف ومواقع التواصل الاجتماعي في الجزائر لسنة 2021	47
06	خريطة توزيع بلديات ودوائر ولاية برج بوعرييج	62
07	الهيكل التنظيمي لولاية برج بوعرييج	71
08	التطبيق الإلكتروني الخاص بمناطق الظل	78
09	الهيكل التنظيمي لمديرية السكن لولاية برج بوعرييج	81
10	موقع وزارة السكن مع مديريات السكن	85
11	تطبيق إلكتروني خاص بطالبي السكن يربط بين وزارة السكن و مديرية السكن	86
12	تطبيق إلكتروني لمنح شهادة التأهيل للمواطنين	91
13	الهيكل التنظيمي لمديرية التجارة لولاية برج بوعرييج	94
14	السجل التجاري الإلكتروني	95

مقدمة

مقدمة

عرف القرن العشرين تطورا تقنيا في العديد من المجالات، أبرزها التطور في المجال التقني والرقمي، وفي ظل التطورات وثورة الاتصالات والانفتاح الهائل لنظم المعلومات، أصبح اعتماد التقنيات والآليات الإلكترونية أمر حتمي وضروري للتطورات والمستجدات الحديثة في مجال تكنولوجيا المعلومات، وفي هذا الإطار تعتبر الإدارة الإلكترونية أسلوب إداري حديث، ظهر في الآونة الأخيرة كمفهوم معاصر نتيجة لتزايد استخدامات الحاسوب وشبكاته والثورة المعلوماتية بشكل عام، ما يسمح للمؤسسات باختلاف أنواعها وأنشطتها الاستفادة من تطبيقاتها، حيث أصبحت الإدارة التقليدية بعملياتها ووسائلها غير قادرة على جعل الإدارات سواء عامة أو خاصة متميزة في أدائها، ما ألزم تبني إستراتيجية الإدارة الإلكترونية، كون أنشطتها تستند إلى المعرفة المعلوماتية والتقليل من الاستعمالات الورقية، بالتالي لم يعد أمام أي إدارة تريد مواكبة التطورات المعلوماتية وتكنولوجيا الاتصالات من خيار، سوى الاتجاه نحو ما يسمى بالإدارة الإلكترونية والأخذ بها سوف يؤدي بالضرورة لزيادة الكفاءة والفعالية للأجهزة الإدارية العامة والخاصة .

على إثر التحول الإلكتروني شهدت الإدارات مجموعة من التغييرات على مفهوم الإدارة الإلكترونية، الذي يوفر سهولة جمع المعلومات من مختلف القطاعات، ليتم استغلالها في توجيه أولويات السياسة العمومية المحلية وتحديدها وفقا للمتطلبات الحقيقة، حيث انتقلت الأجهزة الإدارية من النمط التقليدي إلى النمط الإلكتروني الديناميكي المساعد على تفعيل مبدأ الشفافية، المصادقية، الدقة، والسرعة في إنجاز وتطوير برامج السياسة العمومية المحلية.

تعد الجزائر من بين الدول التي تسعى لإصلاح الإدارات الخاصة والعمومية، وتبني تكنولوجيا المعلومات في كل القطاعات الإدارية باستخدام الوسائل الإلكترونية الحديثة، إذ نجد من بين هذه المشاريع "مشروع الجزائر الإلكترونية" 2013، حيث عمل قطاع الداخلية والجماعات المحلية باعتباره من منفيذ برامج السياسة العمومية المحلية على عصنة وتحديث كل المؤسسات و المصالح التابعة لها مركزيا ومحليا وتحويلها للتعامل بالنمط الإلكتروني، وتعد الولاية من بين المؤسسات التي إستهدفتها عملية العصنة والتحديث .

إشكالية الدراسة:

بالنظر لما أفرزته الإدارة الإلكترونية من تأثيرات على الإدارة التقليدية، في شكلها، وظائفها بما فيها السياسة العمومية المحلية حيث أصبحت تدرس المشاكل، وتجمع المعلومات بشكل أسرع، وتسطر الأدوات، الأهداف وآجال التنفيذ بشكل أكثر كفاءة وفعالية من ذي قبل.

بناء على ما سبق وفي ظل التطورات التطبيقية للإدارة الإلكترونية تتجه إشكالية الدراسة نحو الآتي:

هل تساهم الإدارة الإلكترونية في تطوير السياسة العمومية المحلية بولاية برج بوعريريج؟

الأسئلة الفرعية:

تتفرع الإشكالية إلى أسئلة فرعية يمكن إجمالها في الآتي:

- 1) ما المقصود بالإدارة الإلكترونية؟
- 2) ماهي متطلبات تطبيق الإدارة الإلكترونية في الجزائر؟
- 3) ماهي علاقة الإدارة الإلكترونية بالسياسة العمومية المحلية؟
- 4) ما هو مستوى تطور السياسة العمومية المحلية بعد تطبيق الإدارة الإلكترونية؟

الفرضيات:

تستدعي الإجابة عن المشكلة البحثية المطروحة صياغة جملة من الفروض العلمية، يمكن إيجازها في الآتي:

-الفرضية الأولى: الإدارة الإلكترونية هي إدخال تكنولوجيا المعلومات داخل عمل المؤسسات، وفق متطلبات تقنية، إدارية، بشرية وأمنية.

- الفرضية الثانية: تحسين مستوى الإستجابة، الفعالية، والنزاهة في السياسة العمومية المحلية مرتبط بتطبيق نموذج الإدارة الإلكترونية.

الفرضية الثالثة: كلما زاد استخدام آليات الإدارة الإلكترونية كلما أدى ذلك إلى وجود سياسة عمومية محلية ناجعة وفعالة.

الفرضية الرابعة: عرفت السياسة العمومية المحلية تطورا في بناء وتنفيذ برامجها، من خلال جمع المعلومات والبيانات من كل القطاعات بشكل أسرع وأدق، وذلك باستخدام الإدارة الإلكترونية.

مجالات الدراسة:

تم إعداد هذه الدراسة في حدود زمانية ومكانية فاقتصرت الدراسة على:

▪ المجال المكاني:

تسعى هذه الدراسة إلى تبيان دور تطبيق الإدارة الإلكترونية في تطوير السياسة العمومية المحلية في ولاية برج بوعريريج بشكل خاص.

▪ المجال الزمني:

تم إختيار الفترة الزمنية من 2020 إلى سنة 2022 بسبب تأكيد الحكومة وجوب الاعتماد على تكنولوجيا المعلومات، وذلك في مخطط عمل الحكومة ديسمبر 2021 خاصة بعد الأزمة الصحية 2020.

▪ المجال الموضوعي:

دراسة الإدارة الإلكترونية ودورها في تطوير السياسة العمومية المحلية وذلك من خلال تحديد الإطار المفاهيمي للإدارة الإلكترونية والسياسة العمومية المحلية و كل ما يرتبط بهما فما دامت الإدارة الإلكترونية تتسم بميزات وخصائص الشفافية والدقة والوضوح فهي وسيلة ناجحة لتحقيق فعالية السياسة العمومية المحلية وتنفيذها، ومحاولة إسقاط ذلك على ولاية برج بوعريريج في الفترة الممتدة من 2020 إلى 2022.

الأهمية العلمية والعملية للدراسة :

▪ الأهمية العلمية :

السعي لتوفير دراسة علمية يُستفاد منها أكاديميا من خلال تناول مفهومي الإدارة الإلكترونية التي جاءت مواكبة للتطور التكنولوجي والإداري الحديث، والسياسة العمومية المحلية، إضافة إلى نشر الثقافة الإلكترونية علميا، ذلك ما يتطلب توفر الدراسات العلمية الأكاديمية التي تعالج هذا الموضوع، في هذا الإطار نجد عدم توفر الدراسات التي جمعت بين الإدارة الإلكترونية والسياسة العمومية المحلية على مستوى الطرح الأكاديمي كون جل المواضيع ركزت على ربط الإدارة الإلكترونية بالخدمة العمومية، المرفق العام، الفساد الإداري... وغيرها، بالتالي تكمن أهمية هذا الموضوع في محاولة إبراز أهمية الإدارة الإلكترونية كمفهوم إداري وكتوجه جديد في مجال الإدارة ومعرفة دورها في تطوير السياسة العمومية المحلية.

■ الأهمية العملية :

تكمن أهمية الدراسة العملية في أهمية موضوع الإدارة الإلكترونية الذي يدخل ضمن سياسات الدولة الجزائرية لتنفيذ السياسة العمومية المحلية، وضمان تقديم خدمات عمومية ذات جودة، إضافة إلى أن الجماعات المحلية تعتبر بمثابة الشريك الأوثق للحكومة في العملية السياسية، حيث تمنحها صلاحية الإشراف على تنفيذ السياسة العمومية المحلية ولتأكيد ذلك تم الانتقال إلى الواقع الميداني لولاية برج بوعريريج لمعرفة تطبيق الإدارة الإلكترونية في الإدارات العامة الجزائرية ودورها في تنفيذ السياسة العمومية المحلية.

مناهج الدراسة :

يعتبر المنهج الطريقي العلمي للوصول إلى الحقيقة، ويختلف باختلاف البحوث العلمية، سواء أكانت هذه البحوث اجتماعية أم تجريبية أم نظرية أم تطبيقية، وللوصول إلى تحكم جيد في الموضوع تم إتباع المناهج التالية:

المنهج الوصفي: الذي يركز على الوصف الدقيق، والتفصيلي لظاهرة أو موضوع محدد للحصول على نتائج علمية بطريقة موضوعية، ويتجلى الاعتماد على هذا المنهج من خلال وصف وتحليل أهم خصائص وعناصر الإدارة الإلكترونية، وكذا التطرق لمفهوم السياسة

العمومية المحلية، وإستراتيجية بناءها، كما تم استخدام هذا المنهج أثناء تناول أوجه تطبيقات الإدارة الإلكترونية في السياسة العمومية المحلية.

منهج تحليل المضمون: يعد هذا المنهج من أساليب البحث التي تُستخدم في تحليل البيانات، ويقدم في هذا الموضوع دراسة، وتحليل لمضامين القوانين والتشريعات، والمواد القانونية المرتبطة بموضوع الإدارة الإلكترونية، مثل دراسة مشروع الجرائر الإلكترونية 2013.

منهج دراسة الحالة: الذي يهدف إلى جمع المعطيات والبيانات حول الحالة المدروسة ويظهر توظيف هذا المنهج في البحث من خلال محاولة جمع أكبر قدر ممكن من المعلومات حول الإدارة الإلكترونية وتطبيقاتها في السياسة العمومية المحلية في ولاية برج بوعرييج.

إقتربات الدراسة:

الإقتراب القانوني: يساهم في معرفة مجموعة النصوص والقوانين و التشريعات التي تؤطر الإدارة الإلكترونية في الجزائر.

الإقتراب الوظيفي: سيتم الإعتماد على هذا المقترح انطلاقا من أن الإدارة الإلكترونية تمثل نظاما يؤدي عددا من الوظائف المرتبطة بالمدخلات والمخرجات، ومحاولة توظيف ذلك من خلال توضيح العلاقة التفاعلية بين الإدارة الإلكترونية أي البيئة الداخلية للإدارات العمومية وما تتوفر عليه من متطلبات وموارد والبيئة الخارجية التي تشكل تنفيذ السياسة العمومية المحلية بالتالي مدى إسهام الإدارة الإلكترونية في تطوير السياسة العمومية .

الإقتراب المؤسسي: هو اقتراب يعتمد على دراسة المؤسسة، (الولاية) فهي تقوم بجملة من العمليات والوظائف الإدارية يسعى هذا المقترح في التركيز على دراسة هذه المؤسسة كوحدة تحليل في الموضوع، ومختلف الوظائف والعمليات الإدارية التي اتخذتها لتطبيق عصرنة العمليات الإدارية وتطوير السياسة العمومية وتنفيذها.

أدوات جمع البيانات :

الملاحظة: تستخدم هذه الأداة كأسلوب للبحث في جمع البيانات والحقائق خاصة في البحوث الوصفية والكشفية والتجريبية من خلال ملاحظة الظواهر وتفسيرها وإيجاد ما بينها من علاقات عن طريق الملاحظة بدون مشاركة التي تسمح بالتعرف على طبيعة وظروف العمل داخل المؤسسة كما تسمح الملاحظة باكتشاف ميدان الدراسة والتعرف على مختلف المديرات والمصالح والمكاتب القائمة بالولاية.

المقابلة: وهي عبارة عن محادثة موجهة بين الباحث وشخص أو أشخاص آخرين بهدف الوصول إلى حقيقة أو موقف معين يسعى الباحث لمعرفته من أجل تحقيق أهداف الدراسة و قد تم استخدام أسلوب المقابلة مع بعض رؤساء المصالح والموظفين من أجل الحصول على بعض المعلومات و البيانات المتعلقة بهاته المصالح والمكاتب، وكيفية مساهمة الإدارة الإلكترونية في تطوير السياسة العمومية المحلية.

الإطار المفهومي:

الإدارة الإلكترونية: تُعد أحد مفاهيم الإدارة الحديثة وامتداد للتطور التكنولوجي في مجال الإدارة، ويقصد بها مدخل إداري معاصر يحمل في فلسفته مفهوم الإدارة بلا أوراق، ذلك أنه يعتمد على تكنولوجيا الإتصال والمعلومات من حاسب آلي، شبكات، (إنترنت، إنترانت، إكسترانت) في العمليات الإدارية المختلفة من رقابة وتخطيط وتنظيم ومتابعة لمجريات العمل الإداري وتحسين الخدمات الإدارية وتنفيذ برامج السياسة العمومية المحلية.

السياسة العمومية المحلية: التي هي حسب جيمس أندرسون برنامج عمل هادف يعقبه أداء فردي أو جماعي في التصدي للمشكلة أو مواجهة قضية أو موضوع إذ يعتبر هذا جانبا سياسيا للسياسات العمومية أما الجانب الإداري، الإدارة تسمح بتطوير السياسة العمومية وتنفيذها عبر وسائل عملها كالموارد البشرية، المالية، الفكرية والتنظيمية إذ أن بدون إدارة يبقى الفعل، البرنامج العمومي أو العمل الحكومي غير مؤكد وهش وهنا يبرز دور الإدارة الإلكترونية كأحد وسائل العمل الإداري.

الولاية: الجماعة الإقليمية للدولة ، تتمتع بالشخصية المعنوية والذمة المالية المستقلة، وهي أيضا الدائرة الإدارية غير الممركزة للدولة وتشكل بهذه الصفة فضاء لتنفيذ السياسة

العمومية، وتساهم مع الدولة في إدارة وتهيئة الإقليم والتنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وحماية البيئة وكذا حماية وترقية وتحسين الإطار المعيشي للمواطن شعارها من الشعب وإلى الشعب.

الدراسات السابقة :

_ **كتاب: محمد سمير احمد** تحت عنوان " الإدارة الإلكترونية" في سنة 2009 وموضوع هذه الدراسة هو التعرف على مزايا الإدارة الإلكترونية وخطوات إدخالها وتبنيها من قبل المنظمات وكيفية تطويرها ومعوقات التطبيق، كما بينت هذه الدراسة أن الإدارة الإلكترونية تحقق النمو والتطور والتواصل الدائم والسريع بين المجتمعات، واستخدامها يعمل على الرفع من درجة الشفافية للأجهزة الإدارية، وتسهيل عمل الأجهزة الرقابية بما يساعد في القضاء على مواضع الفساد وذلك من خلال التطرق إلى تجارب أجنبية وعربية والتي لم يتم التفصيل فيها بشكل واسع والإقرار بضرورة توفير العمل التشريعي للإدارة الإلكترونية، وإحلالها محل الإدارة التقليدية.

_ **أطروحة دكتوراه: من إعداد بوزكري جيلالي** بعنوان: "الإدارة الإلكترونية في المؤسسات الجزائرية واقع و آفاق"، جامعة الجزائر3 سنة 2016 احتوت هذه الدراسة تقديم إطار نظري حول الإدارة الإلكترونية، وإبراز التحديات التي تواجه تطبيقها في الحاضر والمستقبل ودراسة عملية التحول من الإدارة التقليدية إلى الإدارة الإلكترونية، وتم إسقاط الدراسة النظرية على واقع وتطلعات التطبيق في المؤسسات الجزائرية، كدراسة حالة للوصول إلى صورة لما ستحدثه عملية تطبيق الإدارة الإلكترونية من تغييرات على الإدارة في مختلف المؤسسات بهدف الوصول لفهم واقع الإدارة الإلكترونية في الدولة الجزائرية لكن حبذا لو خصص الباحث مؤسسة معينة لدراستها دراسة تفصيلية كذلك كان من المستحسن ربط الإدارة الإلكترونية بمتغير آخر على سبيل المثال الخدمة العمومية أو السياسة العمومية المحلية.

-**مقال: من إعداد حضرية بودع** بعنوان: الإدارة الإلكترونية كآلية لترشيد وتفعيل السياسة العامة المغاربية جامعة الجزائر3 سنة 2019 حيث تحدثت عن تنوع السياسات العامة واتساع نطاقها الحاصل بفعل تطور الدولة وبأن العصر الحالي هو عصر التحدي الإلكتروني للدولة

لتفعيل وترشيد سياستها والتحول نحو الإدارة الإلكترونية رهان فعال للحكم على شفافية ونزاهة تنفيذ السياسات العامة والسياسات العمومية وحديثه عن الدولة المغاربية.

تقسيمات الدراسة:

حتى نتمكن من الإجابة على الإشكالية المطروحة تم الإعتماد على الطريقة التالية:
- **الفصل الأول:** تطرقنا فيه إلى الإطار المفاهيمي للإدارة الإلكترونية والسياسة العمومية المحلية وينقسم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث:

المبحث الأول يتعلق بمفهوم الإدارة الإلكترونية كتمهيد للموضوع من خلال النشأة والتعريف والمبادئ، والخصائص والأهداف، أما المبحث الثاني فيتناول منهجية تطبيق الإدارة الإلكترونية من خلال عناصر الإدارة الإلكترونية ووظائفها، متطلباتها وأهم معيقاتها، أما المبحث الثالث تعرضنا فيه إلى السياسة العمومية المحلية حيث اشتمل على تحديد مفهوم السياسة العمومية المحلية، عناصرها، خصائصها وخطوات إعدادها.

- **الفصل الثاني:** بعنوان دراسة ميدانية للإدارة الإلكترونية ودورها في تطوير السياسة العمومية المحلية بولاية برج بوعرييج 2020-2022 هو الآخر تضمن ثلاث مباحث:

المبحث الأول تم تخصيصه للإدارة الإلكترونية في الجزائر من خلال توضيح إهتمامات الجزائر بهذا المجال، ودراسة مضمون مشروع الجزائر الإلكترونية 2013، كذلك إبراز أهم التحديات والعراقيل التي تواجه الإدارة الإلكترونية في الجزائر، أما المبحث الثاني تناول دراسة ميدانية لواقع تطبيق الإدارة الإلكترونية في ولاية برج بوعرييج من خلال تقديم الولاية، هيكلها التنظيمي وعرض نتائج الدراسة الميدانية وتحليلها لمعرفة دور الإدارة الإلكترونية في تطوير السياسة العمومية المحلية فيها، والمبحث الثالث سيحتوي رؤية إستشرافية للإدارة الإلكترونية بالجزائر.

الفصل الأول

الإطار المفاهيمي للإدارة

الإلكترونية والسياسة

العمومية المحلية

تمهيد:

واجه العمل الإداري تحديات وتغييرات على رأسها التغيرات التكنولوجية التي أتاحتها تكنولوجيا المعلومات فقد غيرت مختلف جوانب العمل الإداري في جميع المؤسسات والإدارات الحكومية بغية تطوير الأعمال الإدارية برفع كفاءتها والوصول إلى وظائف تقنية وعصرية تتماشى والمنهج الحديث في العمل الإداري.

لهذا نجد أغلب الإدارات اتجهت إلى إعادة رسكلة وهيكلتها ووظائفها وانتقل عملها الإداري مستفيداً من تكنولوجيا المعلومات الإدارية من الأساليب التقليدية المعتمدة على المعاملات الورقية والإجراءات الروتينية إلى الأساليب الإلكترونية في الإدارة، إذ تمثل الإدارة الإلكترونية نوعاً من الاستجابة القوية لتحديات عالم القرن الواحد والعشرين، حيث مثلت تصور جديد بمفهوم السياسة العمومية مما نتج عنه تحول في كيفية تنفيذ السياسة العمومية المحلية من خلال سرعة الدراسة لسهولة الإنجاز، زيادة الإتقان وتخفيض التكاليف وتحقيق الشفافية الإدارية.

وعليه سيتم من خلال هذا الفصل الإحاطة بموضوع الإدارة الإلكترونية والسياسة العمومية في ثلاث مباحث:

المبحث الأول: ماهية الإدارة الإلكترونية**المبحث الثاني: منهجية تطبيق الإدارة الإلكترونية.****المبحث الثالث: ماهية السياسة العمومية المحلية.**

المبحث الأول: ماهية الإدارة الإلكترونية

يركز هذا المبحث على الجوانب المرتبطة بنشأة الإدارة الإلكترونية وضبط مختلف المفاهيم التي قدمت إلى هذا المفهوم وأهم المبادئ والأهداف التي تتميز بها دون إهمال ما تنسجم به الإدارة الإلكترونية من خصائص.

المطلب الأول: مفهوم ونشأة الإدارة الإلكترونية

1- المفهوم: يعتبر مفهوم الإدارة الإلكترونية حديث النشأة إلآن هناك العديد من المفاهيم التي قدمت له ونذكر منها:

- الإستغناء عن المعاملات الورقية وإحلال المكتب الإلكتروني عن طريق الاستخدام الواسع لتكنولوجيا المعلومات وتحويل الخدمات العامة إلى إجراءات مكتبية ثم معالجتها حسب خطوات متسلسلة ومنفذة مسبقاً.¹

- الاستخدام الفعال لجميع تقنيات المعلومات والاتصالات لتسهيل العمليات الإدارية اليومية للقطاعات الحكومية الداخلية وتلك التي تتم فيما بينها (حكومي - حكومي G2G) وتلك التي تربطها بالمواطن (حكومة - مواطن G2C) أو قطاعات الأعمال (حكومة - أعمال G2B).²

- استخدام خليط من التكنولوجيا لأداء الأعمال والإسراع بهذا الأداء وإيجاد آلية متقدمة لتبادل المعلومات داخل المنظمة وبينها وبين المنظمات الأخرى والعملاء.³

- يعرف البنك الدولي الإدارة الإلكترونية بأنها مصطلح حديث يشير إلى استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل زيادة كفاءة وفعالية وشفافية الإنجاز ومساءلة الحكومة فيما تقدمه من خدمات إلى المواطن ومؤسسات الأعمال، وتمكينهم من المعلومات بما يدعم العمليات الإجرائية الحكومية، ويقضي على الفساد.⁴

¹ علاء عبد الرزاق السالمي، الإدارة الإلكترونية، عمان، الأردن، دار وائل للنشر، 2006، ص32.

² مصطفى يوسف كافي، الإدارة الإلكترونية، دمشق، سوريا، دار ومؤسسة رسلان للنشر والتوزيع، 2011، ص54.

³ محمد سمير أحمد، الإدارة الإلكترونية، دار المسيرة للنشر والتوزيع، 2009، ص44.

⁴ TheWorld Bank , adefinition Of E – Gouverment : 28/03/2022

- أما تعريف الإتحاد الأوروبي: تعني الإدارة الإلكترونيّة استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الإدارة العمومية مرفقة بتغييرات على مستوى التنظيم والتسيير واكتساب الموظف مهارات جديدة، بهدف تحسين الخدمات العمومية، وتقوية العملية الديمقراطيّة ودعم عمليات السياسات العمومية.¹

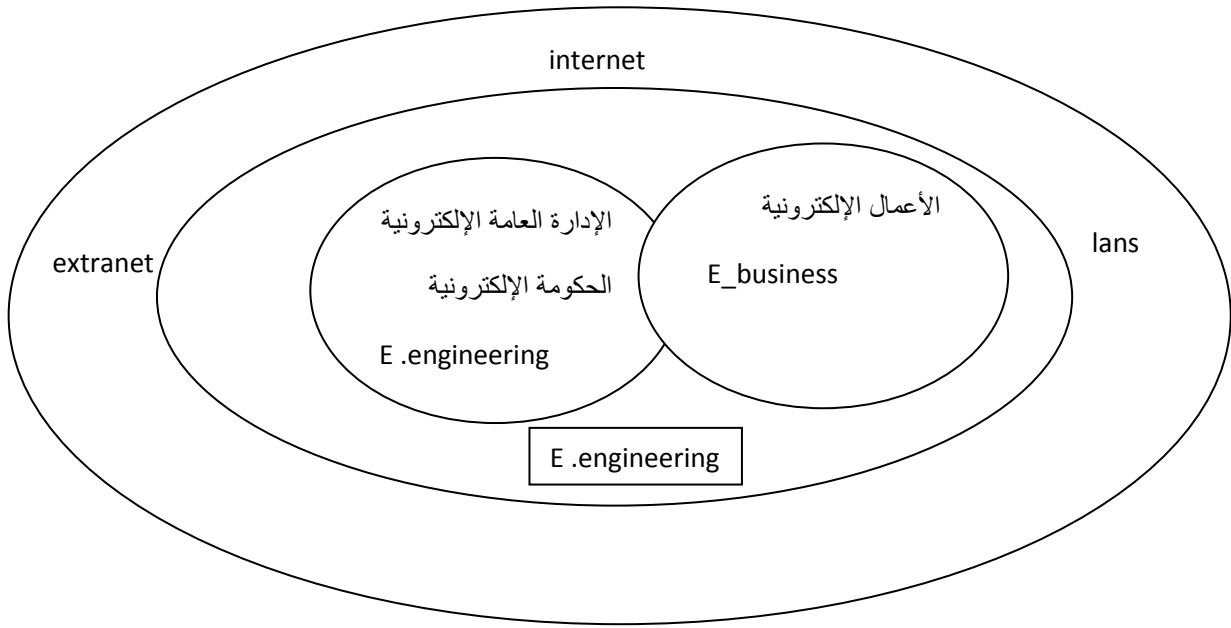
- أما الدكتور سعد غالب ياسين فيقدم تعريفا للإدارة الإلكترونيّة انطلاقاً من محاولة التمييز بينها وبين بعض المصطلحات المرادفة لها مثل الحكومة الإلكترونيّة والأعمال الإلكترونيّة ويعرف الإدارة الإلكترونيّة باعتبارها منظومة متكاملة وبنية وظيفية وتقنية مفتوحة، "هي إطار يشمل كل من الأعمال الإلكترونيّة للدلالة على الإدارة الإلكترونيّة العامة أو الإدارة الإلكترونيّة لأعمال الحكومة الموجهة للمواطنين، أو الموجهة للأعمال أو الموجهة للمؤسسات ودوائر الحكومة المختلفة".²

إنّ الإدارة الإلكترونيّة هي بديل جديد يعيد النظر في طبيعة العلاقة بين الدولة والمواطن انطلاقاً من التغيير الحاصل في مفاهيم الإدارة العامة ومضامين الخدمة العامة، كمحصلة للتحوّل في عمل الأجهزة والمؤسسات الحكومية من الشكل التقليدي، إلى شكل يرتكز أساساً على تقنيات الإنترنت، والإنترنت والإكسترنات والبرمجيات لتلبية حاجيات المواطن بشكل يزيد من رضا الأفراد وعمل الحكومات³، ولعل هذا ما يمكن توضيحه في الشكل رقم (01)

¹Christine Aidomidis , **E Administration Enjeux Et Facteurs Clés Du Succès** , République Et Canton De Genève Département Des Constructions Et Technologies De L'informations, 2007 P30.

²ياسين سعد غالب، الإدارة الإلكترونيّة وأفاق تطبيقاتها العربيّة، المملكة العربيّة السعوديّة، معهد الإدارة العامة، 2005، ص21.

³مرجع نفسه، ص 21.



شكل رقم 01: أبعاد مفهوم الإلكترونيات.

المصدر: ياسين سعد غالب، الإدارة الإلكترونية وآفاق تطبيقاتها العربية، المملكة السعودية، معهد الإدارة العامة، 2005، ص 21.

- المفاهيم المشابهة:

• الحكومة الإلكترونية:

الإدارة الإلكترونية والحكومة الإلكترونية مرتبطان بعلاقة الجزء بالكل، فالإدارة الإلكترونية هي الجزء أما الحكومة الإلكترونية فهي تمثل الكل، و تعني العمليات الإلكترونية التي يتمن خلالها الربط بين جميع المنظمات والهيئات الحكومية التي تطبق الإدارة الإلكترونية، من خلال التشغيل الحاسوبي ذي التقنية العالية.¹

• التجارة الإلكترونية:

¹ عزوز صنهاجي و آخرون، " مطبوعة حول نشأة و تطور الإدارة الإلكترونية"، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية السويسي، جامعة محمد الخامس، 2018/2017، ص 03.

يتكون تعريف التجارة الإلكترونية من مقطعين الأول "التجارة Commerce" وهذا المقطع يعبر عن نشاط تجاري واقتصادي يتم من خلاله تداول السلع والخدمات، وفقا لقواعد ونظم متبعة ومتفق عليها، والثاني "الإلكترونية Electronique" والمقصود بها القيام بهذا النشاط الإقتصادي والتجاري باستخدام تكنولوجيا الإتصالات الحديثة مثل الأنترنت والشبكات والأساليب الإلكترونية.¹

وكتعريف إجرائي يمكن القول من خلال التعاريف السابقة أن الإدارة الإلكترونية، إدارة قائمة على استخدام الإمكانيات التكنولوجية المتميزة التي يوفرها الكمبيوتر وشبكات الاتصال بدلا من العمل الورقي، فيأداء الوظائف الإدارية و تقديم الخدمات والمعاملات، بشكل يضمن السرعة والسهولة والدقة في الإنجاز، وتوفير الوقت والجهد والتكلفة.

2-النشأة:

أدى التطور السريع لتقنية المعلومات والاتصالات إلى بروز نموذج ونمط جديد من الإدارة في ظل التنافس والتحدي المتزايد أمام الإدارات البيروقراطية كي تحسن من مستوى أعمالها، وجودة خدماتها، وهو من اصطلح على تسميته بالإدارة الرقمية، أو إدارة الحكومة الإلكترونية أو الإدارة الإلكترونية، بذلك فإن ظهور الإدارة الإلكترونية جاء بعد التطور النوعي السريع للتجارة الإلكترونية والأعمال الإلكترونية وانتشار شبكة الإنترنت.²

في حين ترى بعض الدراسات أن الاهتمام بالإدارة الإلكترونية ظهر بعد بداية اهتمام الحكومات وتوجهها نحو تحقيق شفافية التعامل وتعميق استخدام التكنولوجيات الرقمية لخدمة أهدافها.

¹ أمال مشتي، "التجارة الإلكترونية في الجزائر"، البحوث والدراسات القانونية والسياسية، ع.03، ص241.

² ياسين سعد غالب، مرجع سابق، ص03.

إذن الإدارة الإلكترونية أحد مفاهيم الثورة الرقمية وسبيل لعصر المعرفة¹ ما يعني نشأة الإدارة الإلكترونية كمفهوم حديث هي نتيجة لتطور الإتصال الحديث في ظل ثورة المعلومات وازدياد الحاجة لتوظيف التكنولوجيات الحديثة في إدارة علاقة المواطن والمؤسسات وربط الإدارات العامة والوزارات عبر آليات التكنولوجيا.²

إن نشأة الإدارة الإلكترونية تعود إلى التحول للعمل بأشكال وأساليب مختلفة إذا كان كانت تقتصر على استخدام بعض برامج الحاسوب التي تستخدم لأغراض الإحصاء.³

وفي 1995 بدأ تطبيق الإدارة الإلكترونية بشكل أولي بولاية فلوريدا الأمريكية في هيئة البريد المركزي ما مكن إمكانية حصول أي شخص على الخدمات دون الذهاب إلى المؤسسة،⁴ ومن ثم فإن الإدارة الإلكترونية هي محصلة للتقدم في المجالات التقنية والمعلوماتية ذلك ما جعل الإدارات الحكومية ودوائرها تعتمد وسائل تقنية متطورة لإنجاز مهامهم.⁵

بعد تجربة الولايات المتحدة الأمريكية في مجال الإدارة الإلكترونية تبنت عدة دول أوروبية تطبيق هذا النظام في كل من إنجلترا، النمسا، هولندا، السويد، النرويج، الدنمارك، إيطاليا⁶. وعلى المستوى العربي أعلنت هيئة الأمم المتحدة ضمن تصنيف برامج الحكومة الإلكترونية سنة 2020 احتلال دولة الإمارات العربية المتحدة المرتبة الواحدة وعشرون (21) عالمياً وذلك بعد مبادرتها للتحول نحو الحكومة الإلكترونية سنة 2001.⁷

¹ نسيم محمد، دور الإدارة الإلكترونية في تحسين أداء الإدارة العامة في الجزائر، مذكرة ماستر، جامعة الجلفة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2019-2020، ص15.

² عشور عبد الكريم، دور الإدارة الإلكترونية في ترشيد الخدمة العمومية في الولايات المتحدة الأمريكية، رسالة ماجستير، جامعة قسنطينة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2009-2010، ص12.

³ بلحول بن ابراهيم، الإدارة الإلكترونية ودورها في تحسين الخدمة العمومية، مذكرة ماستر، جامعة مستغانم، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2017-2018، ص4.

⁴ عشور عبد الكريم، مرجع سابق، ص 12.

⁵ محمود القدوة، الحكومة الإلكترونية والإدارة المعاصرة، عمان، دار أسامة للنشر والتوزيع، 2010، ص16.

⁶ حمدي القبيلات، قانون الإدارة العامة الإلكترونية، عمان، دار وائل للنشر والتوزيع، 2014، ص22-23.

⁷ ترتيب الدولة في مؤشر تنمية الحكومة الإلكترونية، (EGDI2020)، تاريخ الإطلاع: 04 أبريل 2022،

المطلب الثاني: مبادئ وخصائص الإدارة الإلكترونيّة

1-المبادئ: تتلخص أهم المبادئ الإدارة الإلكترونيّة فيما يلي:

أ- تقديم أحسن الخدمات للمواطن: **Citizen oriented** من خلال خلق بيئة عمل مهنية من المهارات والكفاءات والتكنولوجيات الحديثة من أجل تحديد المشكلة، انتقاء معلومات حولها، تحليلها واستخلاص نتائج وحلول مناسبة لها.

ب- التركيز على النتائج: **Resultoriented** بتحويل الأفكار إلى نتائج مجسدة في أرض الواقع وتحقيق فوائد للجمهور وتتمثل في تخفيف العبء عليهم وتوفير خدمة مستمرة على مدار الساعة.

ت- سهولة الاستعمال والإتاحة للجميع: أي إتاحة تقنيات الحكومة الإلكترونيّة لكل مواطن في المدارس، المكتبات، أماكن العمل.¹

ج- تخفيف التكاليف: إن الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات وتعدد المنافسين في تقديم الخدمات يؤدي بشكل أو بآخر لتخفيف التكاليف.

د- التغيير المستمر: هو مبدأ أساسي في الإدارة الإلكترونيّة كونها تسعى لتحسين ما هو موجود ورفع مستوى الأداء.²

2-الخصائص:

¹عمار بوحوش، نظريات الإدارة الحديثة في القرن الواحد والعشرين، بيروت، دار الحزب الإسلامي، 2006، ص189_190.

²عمار بوحوش، مرجع سابق ص 189_190.

تتميز الإدارة الإلكترونيّة بمجموعة من الخصائص نظراً لاعتمادها أساساً على استخدام تقنيات المعلومات والاتصال وذلك ما يجعلها تختلف عن نمط الإدارة في الشكل التقليدي وتتمثل هذه الخصائص فيما يلي:¹

- تقليص معوقات اتخاذ القرار عن طريق تجميع وتوفير البيانات الأصليّة وربطها.
 - توفير تكنولوجيا المعلومات لدعم وبناء ثقافة مؤسسة لدى كافة العاملين.
 - زيادة الترابط بين العاملين والإدارة العليا وتوفير المعلومات بشكل أسرع.²
 - إدارة ومتابعة الإدارات المختلفة للمؤسسة وكأنها وحدة مركزية.
 - تركيز نقطة اتخاذ القرار في نقاط العمل الخاصة بها وإحصاء دعم أكبر في مراقبتها وما يميز الإدارة الإلكترونيّة عن غيرها من الإدارات التقليديّة السرعة والفعاليّة ذلك يساهم في القضاء على العراقيل البيروقراطية والتعقيدات الإداريّة فهي إدارة تعتمد على البريد الإلكترونيّ والأرشفة الإلكترونيّ ونظم المتابعة الآليّة بدل الأوراق.
 - هي إدارة بلا زمان مما يرفع من جودة الخدمات المقدّمة.
 - مرونة تنظيمية يعكسها طابع المؤسسات الشبكية والذكية كونها تعتمد على صناعة المعرفة.³
- بهذا الإدارة الإلكترونيّة تحقق مزيداً من الترابط في إنجاز المعاملات والقيام بالوظائف الإداريّة بشكل تشاركي بين مختلف القطاعات الحكوميّة وتفضيل مبدأ المصداقيّة في تقديم الخدمة المدنيّة.⁴

¹ رأفت رضوان، الإدارة الإلكترونيّة، الإدارة والتغيرات العالميّة الجديدة، الملتقى الإداري الثاني للجمعية السعوديّة للإدارة، القاهرة، مركز المعلومات واتخاذ القرار، 2004، ص4.

² يونس تارقي، دور الإدارة الإلكترونيّة في تحسين أداء الخدمة العمومية، مذكرة ماستر، جامعة ورقلة، كلية العلوم الاقتصاديّة والعلوم التجاريّة وعلوم التسيير، 2016-2017، ص5.

³ عشور عبد الكريم، مرجع سابق، ص17-18.

⁴ محمد محمود، الطعامة، شريف العلوش، الحكومة الإلكترونيّة وتطبيقاتها في الوطن العربيّ، الأردن، المنظمة العربيّة للتنمية الإداريّة، 2004، ص11-12.

ومما سبق يمكن صياغة بعض الخصائص الجوهرية للإدارة الإلكترونيّة وفق الآتي:

- **زيادة الإتقان:** إن الإدارة الإلكترونيّة عصرية في عمليات التطوير الإداري تساهم في المعالجة الفورية للطلبات، والدقة والوضوح التام في الإنجاز.
- **تخفيف التكاليف:** الإدارة الإلكترونيّة توفر ميزانيات مالية ضخمة لأنها لم تعد بحاجة لليد العاملة ذات العدد الكبير.
- **تبسيط الإجراءات:** في ظل الحداثة والعصرنة سعت كل الإدارات إل إدخال المعلومات إلى مصالحها واستخدامها استخدام أمثل لتلبية حاجيات المواطن بشكل مبسط وسريع.
- **تحقيق الشفافية:** يتم الوصول إلى الشفافية الكاملة داخل المنظمات الإلكترونيّة عند وجود الرقابة الإلكترونيّة التي تضمن المحاسب الدوريّة على كل ما يقدم من خدمات إذ تعرف الشفافية بأنها "الجسر الذي يربط بين المواطن ومؤسسات المجتمع المدني من جهة والسلطات المسؤولة عن مهام الخدمة العامة من جهة أخرى فهي يتيح مشاركة المجتمع المدني بأكمله في الرؤية".¹

المطلب الثالث: أهداف الإدارة الإلكترونيّة:

للإدارة الإلكترونيّة أهداف عديدة تسعى لتحقيقها في ظل تعاملها مع العميل وتوفرها فيما يلي:²

- 1- تقليل كلفة الإجراءات الإدارية.
- 2- زيادة كفاءة عمل الإدارة من خلال تعاملها مع المواطن والشركات والمؤسسات.
- 3- إستعاب أكبر عدد من العملاء في وقت واحد.
- 4- إلغاء عامل العلاقة المباشرة بين طرفي المعاملة والحد من العلاقات الشخصية.
- 5- إلغاء عامل الأرشيف الوطني الورقي واستبداله بنظام أرشفة الإلكتروني.

¹ أحمد درويش، نشرية تكنولوجيا الإدارة، الشفافية والنزاهة حلمنا القادم، ع.8، فيفري مارس 2007، ص03.

² مصطفى يوسف، مرجع سابق، ص69.

- 6- القضاء على البيروقراطية الجامدة وإلغاء تأثير عامل المكان والزمان.¹
- 7- تحسن الأداء الإداري من خلال إعادة هيكلة المؤسسات التقليدية ورفع كفاءة ومهارة الموارد البشرية تكنولوجياً.²
- ومن ثمّ تعتبر الإدارة الإلكترونيّة تحول أساسياً في مفهوم الخدمة العامة نظراً لسعيها لخلق التواصل مع الجمهور وتعزيز دور المشاركة والرقابة،³ وتأكيد مبدأ الجودة الشاملة التي عرفتتها مؤسسة أودي أي الأمريكيّة المتخصصة بأنها إتمام الأعمال الصحيحة في الأوقات الصحيحة ومن هنا تأتي الإدارة الإلكترونيّة لتؤكد أهمية تلبية احتياجات العمل في الوقت والزمان الذي يكون فيه العميل محتاجاً إلى الخدمة.⁴

¹ فداء حامد، الإدارة الإلكترونيّة- الأسس النظرية والتطبيقية-، عمان، الأردن، دار ومكتبة الكندي للنشر والتوزيع، 2015، ص 228-229.

² مصطفى يوسف، مرجع سابق، ص 70.

³ شريف ميلود، دور الإدارة الإلكترونيّة في تحقيق الرضا الوظيفي، مذكرة ماستر، جامعة المسيلة، كلية الحقوق والعلوم السياسيّة، 2018-2019، ص 15.

⁴ فداء حامد، مرجع سابق، ص 229-230.

المبحث الثاني: منهجية تطبيق الإدارة الإلكترونية

للإدارة الإلكترونية وظائف تقوم بها وتطبيقها دفعة واحدة يؤدي إلى خلل في إستراتيجية التطبيق كون الانتقال نحو واقع معين يرتبط دائما بتهيئة الظروف والمناخ الملائم وفي هذا المبحث سيتم التطرق إلى عناصر الإدارة الإلكترونية، وظائفها ومتطلبات تطبيقها وما يواجه هذا المفهوم من معوقات .

المطلب الأول: عناصر ووظائف الإدارة الإلكترونية

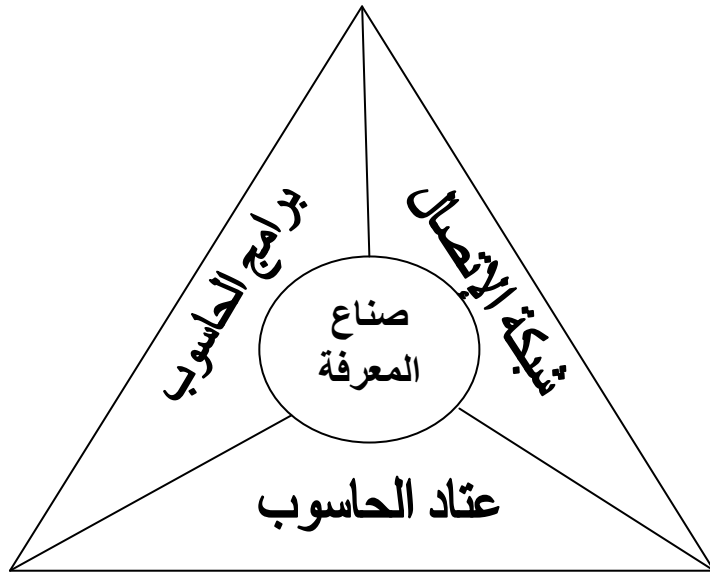
1_العناصر:

تشمل الإدارة الإلكترونية ثلاث عناصر أساسية من خلال:¹

- 1- **عتاد الحساب (Hard Ware):** يضم المكونات المادية للحاسوب ونظمه وملحقاته.
- 2- **البرمجيات (Soft Ware):** تضم برامج النظام مثل نظم التشغيل نظم إدارة الشبكة الجداول الإلكترونية أدوات تدقيق البرامج كذلك برامج التطبيقات مثل البريد الإلكتروني برامج التجارة، قواعد البيانات إضافة إلى مختلف شبكات الإنترنت، الإكسترانت، الإنترنت.
- 3- **صناع المعرفة:** وهي القيادات الرقمية **Digital Leaderships** وكل ما يحتوي من الرأس المال الفكري والمديرين ومحلي الموارد المعرفية وذلك من خلال خلقهم لثقافة جديدة داخل الإدارة الإلكترونية، بتغيير طرق التفكير، ترقية أساليب العمل الإداري استنادا لما يتمتعون به من خبرات، ومعارف في مجال المعلومات.²

¹ ياسين سعد غالب، مرجع سابق، ص 23.

² ياسين سعد غالب، مرجع سابق، ص 23-24-25.



شكل رقم (02): عناصر الإدارة الإلكترونية

المصدر: ياسين سعد الغالب: الإدارة الإلكترونية وأفاق تطبيقاتها العربية، المملكة العربية السعودية، معهد الإدارة العامة، 2005، ص 29.

هذه العناصر الأساسية للإدارة الإلكترونية تقوم بوظائف معينة والتي سيتم التطرق إليها في العنصر الموالي.

2_الوظائف:

تقوم الإدارة الإلكترونية بعدة وظائف التي ساهمت في إحداث إصلاح الإدارة وتغيير في أساس الإدارة التقليدية والمتمثلة فيما يلي:¹

1- التخطيط الإلكتروني (E .planning):

¹ محمد بن عبد العزيز الضافي، مدى إمكانية تطبيق الإدارة الإلكترونية في المديرية العامة للجوازات لمدينة الرياض، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، 2006، ص 23.

يختلف التخطيط الإلكتروني عن التخطيط التقليدي في ثلاث خصائص:

– التخطيط الإلكتروني بمثابة عملية ديناميكية نحو الأهداف الواسعة والآنية وقصيرة الأمد والقابلة للتجديد والتطوير المتواصل.

– عملية دائمة التدفق بفضل المعلومات الرقمية.

– كل العاملين لهم القدرة على المساهمة في التخطيط الإلكتروني في كل مكان وزمان.¹

والتخطيط الإلكتروني يقصد به ما يراد أنياً ومستقبلاً بالاعتماد على تدفق من داخل المؤسسة ومن خارجها ويعتمد أساساً على استخدام التخطيط الإستراتيجي والسعي نحو تحقيق الأهداف الإستراتيجية،² وما يعطيه ميزة عن الشكل التقليدي أيضاً هو إمكانية وصوله إلى العديد من الأفكار والأسواق والمنتجات، والخدمات غير الموجودة.³

2- التنظيم الإلكتروني (E. organizing):

بعد التحول الإلكتروني حدث انتقال في مكونات التنظيم من النموذج التقليدي إلى التنظيم الإلكتروني وذلك ب بروز هيكل تنظيمي قائم على بعض الوحدات الثابتة والكبيرة من التنظيم العمومي، التنظيم المصفوفي الذي يقوم على الوحدات الصغيرة والشركات دون هيكل تنظيمي.

وبهذا التغيير يصبح التنظيم الإداري قائماً على أساس الفرق لاعلى أساس الوحدات والأقسام وتنتقل سلسلة الأوامر الإدارية الخطية إلى الوحدات المستقلة والسلطة الاستشارية ومن تنظيم إداري يحكمه رئيس مباشر إلى تنظيم متعدد الرؤساء ومن مركزية السلطة إلى تعدد مراكز السلطة.⁴

3- الرقابة الإلكترونية (E. Controlling):

¹ نجم عبود نجم، الإدارة والمعرفة الإلكترونية، عمان، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، 2008، ص 226.

² فضيلة خلفون، دور الإدارة الإلكترونية في تطوير أداء الجماعات المحلية بالجزائر، أطروحة دكتوراه، جامعة قسنطينة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2019-2020، ص 45.

³ عشور عبد الكريم، مرجع سابق، ص 30.

⁴ نجم عبود نجم، مرجع سابق، ص 233-234.

بما أن الرقابة التقليدية تأتي بعد التخطيط والتنفيذ فإن الرقابة الإلكترونيّة تسمح بالرقابة الآنية من خلال الشبكة المؤسسة أو الشركة الداخلية وذلك ما يساهم في تقليص الفجوة الزمنية بين اكتشاف الخطأ وتصحيحه من خلال تدفق المعلومات بين المديرين والعاملين والموردين والمستهلكين ما يزيد من تحقيق الثقة الإلكترونيّة والولاء الإلكتروني.¹

4- القيادة الإلكترونيّة: بعد التغيير الحاصل في بيئة الأعمال الإلكترونيّة نتج عنه نمط القيادة الإلكترونيّة والمنقسم إلى ثلاث أنواع:

أ- القيادة التقنية العملية: تتميز نشاطاتها باستخدام تكنولوجيا الإنترنت وزيادة توفير المعلومات والحصول عليها في أسرع وقت إضافة إلى هذا تمكن القائد الإلكتروني من تحسين أبعاد التطور التقني في الأجهزة والبرمجيات، والشبكات، والتطبيقات وهي قيادة الإحساس بالوقت نظرا لجعلها القائد يتسم بسرعة الحركة واتخاذ القرارات.

ب- القيادة البشرية الناعمة: تعني هذه القيادة إلزامية وجود قائد يتميز بالحرفية والزاد المعرفي وحسن التعامل مع الزبائن وإدارة المنافسة والتجديد بشكل مستمر في توفير الخدمات للمتعاملين.

ج- القيادة الدائمة: تركز على مواصفات القائد ضمن إدارة الأعمال عبر الإنترنت، ما يجعله متمكن من تحفيز النفس، انجاز العمليات، المهارة العالية والتكيف مع مستجدات البيئة المتغيرة.²

المطلب الثاني: متطلبات الإدارة الإلكترونيّة

هناك العديد من المتطلبات التقنية والتنظيمية والإدارية والقانونية اللازمة لتطبيق الإدارة الإلكترونيّة:

1- المتطلبات الإدارية: يحتاج تطبيق الإدارة الإلكترونيّة إحداث تغييرات في الجوانب الهيكلية والتنظيمية باستحداث إدارات جديدة أو دمج الإدارات مع بعضها،¹ من خلال:

¹ محمد بن عبد العزيز الضافي، مرجع سابق، ص 27.

² نجم عبود نجم، مرجع سابق، ص 260-266.

- بناء وحدات تنظيمية جديدة في الهيكل التنظيمي للتكفل بتسيير عمل الإدارة الإلكترونية.
 - إعادة هندسة الإجراءات لتنماشى مع مبادئ الإدارة الإلكترونية.
 - الارتكاز على هياكل تنظيمية شبكية في الإدارة العمومية.
 - توسيع مجال اللامركزية.
 - تخفيف الأعباء الإدارية من خلال تسهيل خطوات العمل.
 - إعداد برامج تدريبية لتمكين الموظفين وإضافة قيم جديدة إلى الثقافة التنظيمية.²
 - تأهيل وتدريب القيادات الإدارية.
 - إعادة النظر في توزيع الاختصاصات والوظائف بين الوحدات الإدارية بكل مستوياتها.³
- 2- المتطلبات التقنية والبشرية: تتمثل المتطلبات التقنية في:
- توفر الأجهزة الحاسوبية المتطورة وشبكات الحاسب الآلي المترابطة لتبادل المعلومات بين الحواسيب والوصول إلى البيانات وهي:⁴
 - الشبكة الداخلية **intranet**: تربط بين أجهزة الحاسوب يستخدمها موظفو تلك المنظمة.
 - الشبكة الخارجية **extranet**: شبكة تربط مجموعة من شبكات الإنترنت تجمعهم أعمال مشتركة وتؤمن تبادل المعلومات.
 - الشبكة العالمية **internet**: تحمل عدد مميز من المعلومات والبيانات ويمكنها الربط بين ملايين الشبكات الخاصة والعامة في المؤسسات الأكاديمية والحكومية.⁵

¹ محمد الصيرفي، الإدارة الإلكترونية، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2006، ص 70.

² بلحول بن إبراهيم، مرجع سابق، ص 23.

³ حمدي القبيلات، مرجع سابق، ص 31.

⁴ بلحول بن إبراهيم، مرجع سابق، ص 23.

⁵ عبد القادر عبان، تحديات الإدارة الإلكترونية في الجزائر، أطروحة دكتوراه، جامعة بسكرة، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، 2015-2016. ص 77.

– إضافة إلى وجوب إنشاء موقع حكومي على شبكة الإنترنت ليتمكن المستفيد من الانتفاع بخدمات أي مؤسسة حكومية أو إدارية.¹

أما بشريا يقتضي ذلك وجود يد عاملة مؤهلة بمبادئ التقدم التقني وقادرة على استخدام تقنيات المعلومات.²

3- **المتطلبات السياسية:** وذلك بوجود إرادة سياسية داعمة لإستراتيجية التحول الإلكتروني ومساندة مشاركة الإدارة الإلكترونية مادياً ومعنوياً،³ وتهيئة البيئة اللازمة للعمل والإشراف على ذلك.⁴

4- **المتطلبات الأمنية:** يتعرض حفظ المعلومات وتخزينها لتحديات عديدة ما يتطلب إجراءات تتطلبها الإدارة الإلكترونية لتقليل التأثيرات السلبية وتتمثل هذه الإجراءات في:⁵

– وضع السياسات الأمنية لتقنيات المعلومات.

– وضع قوانين ولوائح تنظيمية وعقوبات للحد من السطو الإلكتروني.

– تشفير البرمجيات للحفاظ على خصوصية المستخدمين وتعاملاتهم عبر الشبكة.

– دعم أمن نظم المعلومات من الإدارة العليا.

– تفعيل آليات المراقبة والتفتيش لنظم المعلومات وتشفيرها، ووضع الحماية لنظم التشغيل والتطبيقات المختلفة.⁶

5- **المتطلبات الاقتصادية والاجتماعية:** وذلك بوجود تعبئة اجتماعية لضرورة التحول للإدارة الإلكترونية وعلى علم بمزايا استعمال الوسائل التقنية في الأجهزة الإدارية والإستعانة

¹ بلحول بن إبراهيم، مرجع سابق، ص 24.

² عشور عبد الكريم، مرجع سابق، ص 24.

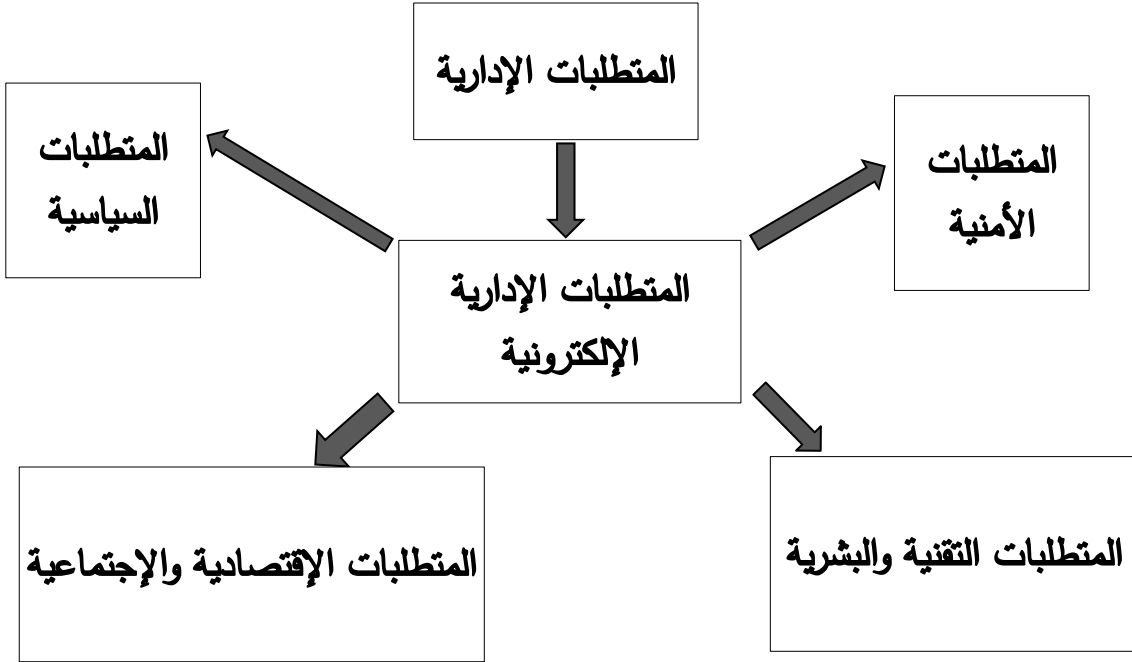
³ مرجع نفسه، ص 25.

⁴ فداء حامد، مرجع سابق، ص 226.

⁵ عبد القادر عبان، مرجع سابق، ص 77.

⁶ بلحول بن إبراهيم، مرجع سابق، ص 25-26.

بوسائل الإعلام وجمعيات المجتمع المدني في إعداد لقاءات وندوات توعوية بفوائد الإدارة الإلكترونيّة مع برمجة حصص تدريبية لنشر ثقافة تكنولوجياية وتوفير المخصصات المالية للإنفاق والاستثمار في مشاريع الإدارة الإلكترونيّة وإيجاد مصادر تمويل لها.¹



شكل رقم (03): متطلبات الإدارة الإلكترونيّة.

المصدر: من إعداد الطالبة.

المطلب الثالث: معوقات الإدارة الإلكترونيّة

يتعرض تطبيق الإدارة الإلكترونيّة وتحقيقها لجملة من التحديات والصعوبات التي تحول بينها وبين تحقيق الأهداف المتوخاة وتتمثل فيما يلي:²

1- المعوقات الإدارية: تتمثل في الآتي:

1- غموض المفهوم لعدد كبير من القيادات الإدارية والعاملين وحتى المواطنين.

¹ عشور عبد الكريم، مرجع سابق، ص 25.

² حمدي القبيلات، مرجع سابق، ص 47.

2- عدم وجود توافق في أهداف الإدارة الإلكترونيّة ما ينتج عنه اختلاف وتضارب الرؤى وانتشار الفوضى.¹

3- ضعف التخطيط والتنسيق على مستوى الإدارة العليا لبرامج الإدارة الإلكترونيّة والاعتماد على أساليب ومبادئ الإدارة التقليديّة.

4- عدم إحداث التغييرات التنظيمية المطلوبة لإدخال الإدارة الإلكترونيّة.

- غياب الرؤية الإستراتيجية الواضحة بخصوص استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

5- مقاومة التغيير من طرف العاملين في المنظمات والمؤسسات وذلك خوفا على مناصبهم ومستقبلهم الوظيفي.²

2- المعوقات السياسية والقانونية: تتمثل في الآتي:

- غياب الدعم السياسي اللازم لإحداث نوعية في التحول نحو الإدارة الإلكترونيّة وإقناع الجهات الإدارية بضرورة مواكبة العصر الرقمي.

- التأخر في وضع الإطار القانوني والتنظيمي لأي عملية تنفيذ للإدارة الإلكترونيّة.

- التخطيط السياسي الذي من الممكن أن يؤدي لمقاطعة بعض مشاريع الإدارة الإلكترونيّة وتبديل وجهتها.³

- عدم وجود هيئات عليا للتشاور السياسي والنظر في تقارير اللجان المكلفة بتقديم برامج التحول الإلكتروني للعمل على رفع الجاهزية الإلكترونيّة وترقيتها.

- غياب بيئة عمل إلكترونية مخصصة قانونياً وما يدل على ذلك عدم وجود تشريعات قانونية وعقوبات رادعة لمخترقي برامج الإدارة الإلكترونيّة.¹

¹ خالد ممدوح إبراهيم، أمن الحكومة الإلكترونيّة، الدار الجامعية للنشر والتوزيع الإسكندرية، 2008، ص 35.

² عبد القادر عبان، مرجع سابق، ص 79.

³ فارس كريم، متطلبات تطبيق الإدارة الإلكترونيّة في مركز نظم المعلومات التابع للحكومة الإلكترونيّة في دولة قطر، مذكرة ماجستير، غير منشورة، الجامعة الافتراضية الدولية، 2008، ص 48.

كذلك الإشكالات الموجودة على مستوى التحول نحو التوقيع الإلكتروني وحجية الإثبات في المراسلات الإلكترونية وصعوبة معرفة المتعاملين عبر الشبكات نظرا لغياب تشريع قانوني يسمح بالتحقق من هوية العميل وكل ما يتعلق بعنصر الخصوصية والسرية في التعاملات الإلكترونية.²

3- المعوقات المالية والتقنية: تتمحور حول:

– قلة الموارد المالية المخصصة للبنية التحتية اللازمة لتطبيق الإدارة الإلكترونية كإنشاء الشبكات وتطوير الأجهزة.

– قلة المخصصات المالية اللازمة لعمليات التجريب والتأهيل لتطبيق الإدارة الإلكترونية.³

– ارتفاع تكاليف خدمة الصيانة لأجهزة الحواسيب وصعوبة الوصول المتكافئ لخدمات شبكة الإنترنت.⁴

– ضعف الموارد المالية المخصصة للمشاريع الإدارية الإلكترونية ومشكل الصيانة التقنية لبرامج الإدارة الإلكترونية.

– محدودية انتشار واستخدام أجهزة الحواسيب في مختلف المجالات.

– معوقات فنية تتعلق بتكنولوجيا المعلومات على مستويات عديدة.⁵

4- المعوقات البشرية: يمكن تحديدها فيما يلي:

– قلة المعرفة لصناع القرار بالمنظمات الحكومية بأهمية الإدارة الإلكترونية وتكنولوجيا المعلومات.

¹ بلحول بن إبراهيم، مرجع سابق، ص 28.

² عشور عبد الكريم، مرجع سابق، ص 39.

³ رانية هدار، دور الإدارة الإلكترونية في ترشيد الخدمة العمومية في الجزائر، أطروحة دكتوراه، جامعة باتنة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2017-2018، ص 67.

⁴ محمد لكحل، الإدارة الإلكترونية وأثرها في تحقيق جودة الخدمة العمومية، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر 3، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2018-2019، ص 215.

⁵ بلحول بن إبراهيم، مرجع سابق، ص 29.

– قلة الكوادر الفنية المتخصصة في مجال الإدارة التقنية كالمبرمجين والمحليلين ومهندسي الصيانة.¹

– الأمية الإلكترونية في العديد من شعوب الدول النامية والتي تشكل عائقاً أمام استخدام الأفراد والإدارات والمجتمعات للأجهزة التكنولوجية الحديثة.

– قلة العناصر البشرية المدربة والقادرة على التعامل مع هذه التقنية الجديدة وعزوف بعضها عن القطاع الحكومي بسبب قلة الحوافز.

– ضعف إتقان اللغة الإنجليزية والخوف من التعامل مع الأجهزة الإلكترونية.

– عدم الوعي بأهمية وضرورة استخدام الإدارة الإلكترونية أو تجاهلها خوفاً من فقدان المناصب.²

– الفقر وانخفاض الدخل الفردي المؤدي لصعوبة التواصل عبر شبكات الإدارة الإلكترونية.

– ارتفاع معدل الفوارق الاجتماعية بين فئات تمتلك حاسوب وأخرى لا ما أدى إلى زيادة التفرقة وضعف مشاريع الإدارة الإلكترونية.³

4- المعوقات الأمنية: تتمثل فيما يلي:

– عدم توفر برمجيات تحكم الرقابة على الاختراقات المعتمدة.

– عدم وجود أدوات حماية تقنية تتيح للمستخدم التعامل مع الإدارة الرقمية بثقة.

– غياب البعد التوعوي للحماية وعدم تعريف الأفراد بأهم الوسائل اللازمة لحماية معلوماتهم ونقص التشريعات اللازمة لتنظيم مسائل الحماية.⁴

¹ أحمد سالم سالم، معوقات تطبيق الإدارة الإلكترونية في جامعة الجبل العربي، رسالة ماجستير، جامعة مولانا مالك إبراهيم، 2021، ص 32-33.

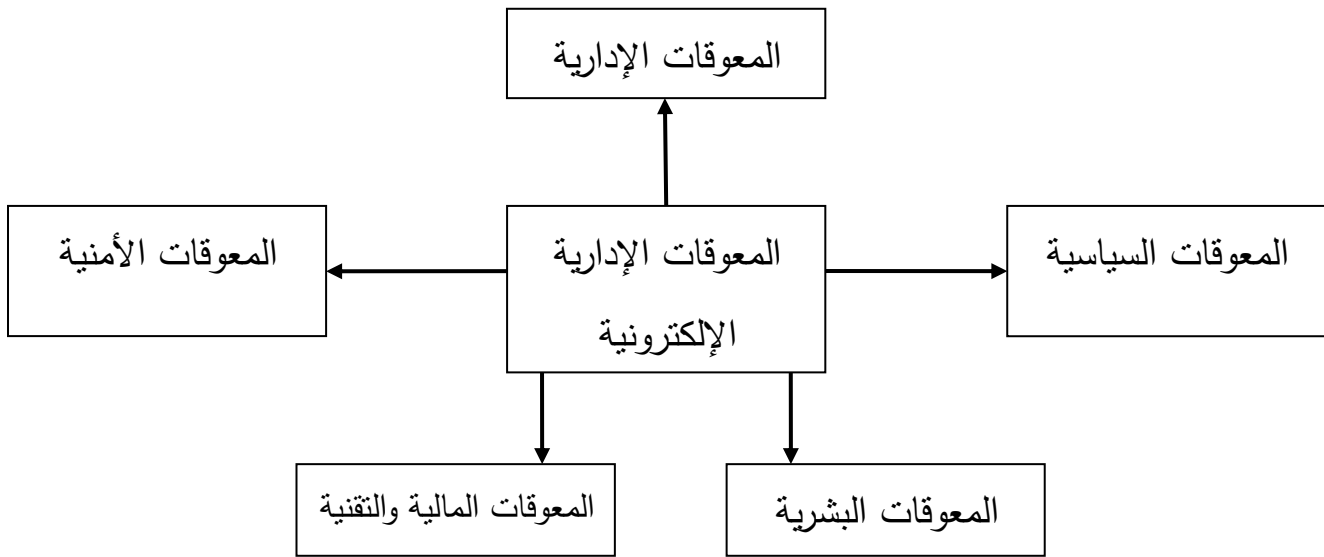
² سليمة بن حسين، "دور الإدارة الإلكترونية في تحسين أداء الخدمات"، المجلة الإدارية المحلية الجزائرية للأمن والتنمية، العدد جويلية 2014، ص 228.

³ عشور عبد الكريم، مرجع سابق، ص 39.

⁴ سليمة بن حسين، مرجع سابق، ص 230.

– التخوف من التقنية وعدم الاقتناع بالتعاملات الإلكترونية خوفاً من ما يمكن أن تسببه من تهديد لعنصري الأمن والخصوصية.

– غياب الأمان إتجاه الكثير من المعاملات الإلكترونية من التحويلات الإلكترونية والتعاملات المالية عن طريق بطاقات الائتمان أحد المعوقات الأمنية التي تواجه تطبيق الإدارة الإلكترونية.¹



شكل رقم (04): معوقات الإدارة الإلكترونية

المصدر: من إعداد الطالبة

¹ عشور عبد الكريم، مرجع سابق، ص 40.

المبحث الثالث: ماهية السياسة العمومية المحلية

تشكل السياسة العمومية المحلية أحد المفاهيم المستحدثة والتي أصبحت اليوم أحد أخصب المواضيع وأعقدها، حيث لقيت اهتماماً بالغاً وتداولاً واسعاً من طرف الباحثين والمختصين في علم الإدارة العامة والعلوم السياسية، لذا سيتم التطرق في هذا المبحث إلى محاولة تغطية كل ما تعلق بالسياسة العمومية وتحديد مفاهيمها، بداية من تعريفها، عناصرها، خصائصها ومراحل إعدادها.

المطلب الأول: مفهوم السياسة العمومية المحلية

لا يختلف مفهوم السياسة العمومية المحلية عن كثير من المفاهيم الأخرى من حيث تعددت المفاهيم حيث ربط الباحثون من علوم السياسة والإدارة العامة والاجتماع، مفهوم السياسة العمومية بقضايا الشؤون الاجتماعية ومجالاتها من مطالب واحتياجات فضلاً عن اختلاف آرائهم حول تعريف المجال العام إذ رأى فيه الفيلسوف الأمريكي جون دوي **j.dewey** بأن الأنشطة تصبح عامة، حيث تتولد عنها نتائج يتعدى تأثيرها نطاق الأفراد والجماعات المرتبطين فيها بصورة مباشرة.¹

في هذا سيتم تقديم بعض التعاريف لمفهوم السياسة العمومية بحسب المنطلقات التي تمثل توجهات أصحابها من الباحثين والداعين لها.

تعريف هارولد لاسويل Lasswell -H: من منظور القوة بأنها من يحوز على ماذا؟ ومتى؟ ومن؟ وكيف؟ من خلال عدة نشاطات تعترف بعملية توزيع المكاسب والمناصب والمزايا بفعل ممارسة القوة.²

تعريف مارك ليندنبرك M- Lindenberg و **بينامين كروسبي B- Crosby:** من منطلق برغماتي عملي يخضع لعمليات الأخذ والجذب والمساومات بأنها عملية نظامية

¹ فهمي خليفة الفهداوي، السياسة العامة من منظور كلي في البيئة والتحليل، عمان، دار المسيرة للنشر والتوزيع، 2013، ص34.

² فهمي خليفة الفهداوي، مرجع سابق، ص 34.

تحضى بمميزات ديناميكية متحركة للمبادلات والمساومة وللتعبير عن يحوز على ماذا ومتى؟ وكيف؟ كما تعبر عن ماذا أريد؟ ومن يملكه؟ وكيف يمكن الحصول عليه؟¹

تعريف كابريل الموند Almond -G: من منظور تحليل النظام تمثل "محصلة عملية منتظمة عن تفاعل المدخلات -مطالب- إضافة إلى دعم المخرجات- قرارات وسياسات- للتعبير عن أداء النظام السياسي في قدرته الإستخراجية، والتنظيمية التوزيعية والرمزية كما يراها أيضاً من زاوية بأنها "تعبيرات عن النوايا التي يتمسها أو إقرارها من قبل السلطة التنفيذية والتشريعية التي تقوم كذلك بتخصيص الموارد وتحديد الجهات المسؤولة عن تطبيق و إنجاز هذه الأهداف".²

تعريف بربارة مكلينان: من منظور تحليل النظام، هي النشاطات والتوجيهات الناجمة عن العمليات الحكومية إستجابة للمطالب الموجهة من قبل النظام الاجتماعي إلى النظام السياسي.³

تعريف توماس داي T- Dye: من منظور الحكومة، هي اختيار الحكومات لما تفعله وما لم تفعله ضمن مجال معين إذن هي توضيح لماهية أفكار الحكومة وضبط الصراع القائم بين المجتمع وأعضاء التنظيم.⁴

تعريف دي كوسيولاس D- Kousoulas: تلك القرارات والخطط التي تضعها الهيئات الحكومية من أجل معالجة القضايا العامة للمجتمع.⁵

تعريف جيمس أندرسون J- Anderson: "برنامج عمل هادف يعقبه أداء فردي أو جماعي في التصدي للمشكلة أو لمواجهة قضية أو موضوع".¹

¹ محمد أصحار، السياسات العمومية المحلية دار المخطط الجماعي للتنمية أنموذجاً، مذكرة ماستر، جامعة عبد الله المالك السعدي، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، 2015-2016، ص 18.

² جابريل الموند، بنجهام بويل، السياسة المقارنة إطار نظري، ترجمة محمد زاهي بشير منشورات ، 1996، ص 272

³ -Barbara McLennan Compative Politics And Puplic Policy , Belmont California Duxburny Press a Division Of Wads Worth Inc, 1980, P28- 29.

⁴ فهمي خليفة الفهداوي، مرجع سابق، ص 36-38.

⁵ مرجع نفسه، ص 37.

تعريف ايف ميني وجون كلود تونين **Meny Y Thoeiny**: عبارة عن برنامج في قطاع من قطاعات المجتمع وفي فضاء جغرافي.²

تعريف بيير مولر **pierre muller** يرى أنه: "توجد سياسة عندما تحاول سلطة سياسية محلية أو وطنية، عن طريق برنامج عمل منسق تعديل البيئة الثقافية، الإجتماعية أو الاقتصادية للفاعلين الاجتماعيين المشاركين بشكل عام في قطاع معين"³

من خلال ما تم عرضه من تعاريف نورد تعريف:

فهي **خليفة الفهداوي**: "هي تلك المنظومة الفاعلة والمستقلة والمتغيرة والمكيفة والتابعة التي تتفاعل مع محيطها والمتغيرات ذات العلاقة من خلال استجابتها الحيوية (فكرا ومعاملة) بالشكل الذي يعبر عن نشاط مؤسسات الحكومة الرسمية وسلطاتها المنعكسة في البيئة الاجتماعية المحيطة بها بمختلف مجالاتها عبر الأهداف والبرامج والسلوكيات المنظمة ومواجهة المشكلات القائمة المستقبلية والتحسب لكل ما ينعكس عنها وتحديد الوسائل والموارد البشرية والفنية والمعنوية اللازمة وتهيئتها كمنطلقات نظامية هامة لأغراض التنفيذ والممارسة التطبيقية ومتابعتها ورقابتها وتطويرها وتقويمها لما يجسم أو يجسد تحقيق ملموساً للمصلحة العامة المشتركة المطلوبة في المجتمع".⁴

ووسط هذه التعاريف لمصطلح السياسة العمومية المحلية كان لزاماً أن نضع تعريف موافق لأهداف هذه الدراسة حيث خلصنا أن السياسة العمومية المحلية تتمثل في أساليب وطرق إدارة الدولة التي تسمح لها بتسيير شؤونها، فهي تكشف حقيقة العمل الحكومي والطرق والشؤون والبدائل والآليات المختلفة التي تمكن الحكومات من أداء عملها وتحقيق أهدافها، لذا يجب أن تتوفر لدى السياسة العمومية القدرات والكفاءات والإمكانيات المطلوبة

¹ جيمس أندرسون، صنع السياسات العامة، ترجمة عامر الكبيسي، عمان، ط3، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، 2009، ص 15.

² meny thoeung, **politiques** paris pu. F colle, Thénis, 1980, p13.

³ P .muller ,**les politiques publiques** ,QUE SAIS-JE Dixième édition ,paris ,puf ,2013 ,p57.

⁴ فهمي خليفة الفهداوي، مرجع سابق، ص 39.

لاستغلال الإدارة الإلكترونية لتحقيق أكبر عدد من الأهداف والتمكن من دراسة وتنفيذ وتطوير هذه السياسات بأسرع وقت وأقل جهد وأكثر نجاعة.

المطلب الثاني: عناصر وخصائص السياسة العمومية المحلية

1- العناصر:

من أجل فهم مفهوم السياسة العمومية المحلية بشكل أفضل يمكن تفكيكه إلى مجموعة من العناصر والتي تتمثل في المطالب، القرارات، التصريحات، المخرجات، الآثار وفيما يلي عرض موجز لهذه العناصر:

أ- **المطالب السياسية Political Demands**: تمثل المطالب السياسية حاجات أفراد المجتمع وميولاتهم إذ تتجه نحو النظام السياسي في صورة مطالب ذلك ما يوجب استجابة السلطات لها بشكل أو بآخر وتعمل المؤسسات والتنظيمات على تنظيم حجم وتعدد هذه المطالب.¹

ب- **القرارات السياسية Policy Decisions**: تحتوي على ما يصدره صانعي القرارات والموظفون العموميون المخولون بإصدار الإرادات الملكية والمراسيم والأوامر، حيث أن قرارات السياسة العمومية تكون غير القرارات الروتينية المعتادة.

ج- **الخطابات و التصريحات الرسمية Policy Contents Advertisement**: وهي التعبيرات الرسمية الموحية بسياسية معينة، وتشمل الأوامر الشفهية والتغييرات القانونية والضوابط المحددة للسلوك وآراء الحكام، القضاة والمسؤولين وشعاراتهم التي تعبر من المقاصد العامة المطلوب تحقيقها والأعمال الموجهة نحوها.²

¹ محمد أصحار، مرجع سابق، ص 21.

² ثامر كامل محمد الخزرجي، النظم السياسية الحديثة والسياسات العامة، عمان، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، 2004، ص 29.

د- **مخرجات السياسة Policy Output**: هي مجموعة النتائج والمعطيات الناتجة عن السياسات العمومية، في ضوء قرارات السياسة والتصريحات التي يلمسها المواطنون من الأعمال الحكومية، وقد تكون هذه المخرجات مُرضية أو غير مُرضية خلافا للتوقع.

هـ- **آثار السياسة Policy impact**: وتمثل العوائد والنتائج المقصودة وغير المقصودة جراء السياسة العمومية التي تجسد موقف الحكومة اتجاه القضايا والمشكلات، إذ أن لكل سياسة عمومية تم تنفيذها آثار معينة قد تكون إيجابية تنتج مضاعفات أو سلبية تستدعي سياسات عمومية جديدة أو ملحقة بسابقتها.¹

2- الخصائص:

يزداد فهمنا لهيكل السياسة العمومية المحلية بالتعرف على الصفات والسمات التي تميزها وتحدد معالمها الأساسية، وسنتطرق إلى أهم خصائص السياسة العمومية المحلية التي ستمكننا من تمييز السياسة العمومية المحلية عن غيرها من القرارات الحكومية الروتينية من أهمها:

1- السياسة العمومية المحلية ذات سلطة شرعية: فبمجرد إقرار سياسة معينة من قبل المؤسسات التشريعية أو التنفيذية تصدر الحكومة بشأنها قوانين أو مراسيم أو نصوص تنظيمية أو قرارات ومن هنا تكتسب الشرعية وقوة الإلزام القانوني على الفئة المستهدفة من السياسة العامة، وللحكومة دون غيرها السلطة في تنفيذها وإلزام سائر المواطنين بالعمل وفق المحددات والنظم والأساليب التي تتبناها.²

2- السياسة العمومية المحلية تشمل برامج وأفعال تقوم بها المؤسسات الحكومية: حيث أن المشكلات المجتمعية لا تصبح سياسات ما لم تتبناها الحكومة في أجندتها وتصدر بشأنها

¹ فهمي خليفة الفهداوي، مرجع سابق، ص 44-45.

² حسن أبشر الطيب، الدولة العصرية دولة مؤسسات، القاهرة، الدار الثقافية للنشر والتوزيع، 2000، ص34.

قوانين أو مراسيم أو نصوص تنظيمية أو قرارات إدارية والتي تتضمن في محتواها توجهات ونشاطات المؤسسات الحكومية بخصوص السياسة العامة بشأن قطاع أو فئة معينة.¹

3- السياسة العمومية نشاط هادف مقصود: فهي بمثابة تكتل للإرادة المجتمعية إتجاه مشكلة معينة، والإرادة المجتمعية تتطلب الإتفاق على أهداف مطلوبة ومقصودة لتحقيق منفعة محددة² إضافة إلى أن السياسة السلبية للحكومة أو عدم تدخلها إتجاه مشكلة مجتمعية محددة هي كذلك سياسة عامة³ وذلك ما أشار إليه توماس داي في تعريفه للسياسة العامة أنها ما تقرر الحكومة فعله أو عدم فعله.

4- تحتوي السياسة العمومية على أسلوب معين من الإجراءات الحكومية التي ينفذها أشخاص رسميون بدل من قرارات لم تصل إلى مرحلة الانتهاء من تنفيذها إذ تمثل ما تقوم به الحكومات فعلا مثل الحد من التضخم، البطالة، تقليل أزمة السكن، تحسين ووضع برامج صحية، وليس ما تنوي الحكومات القيام به.⁴

5- السياسة العمومية هي توازن بين الفئات والجماعات المحلية حيث تتأثر بقوى كثيرة فاعلة تشكل تكتلاً مؤلفاً من اللجان التشريعية، مجموعات المصالح، الهيئات الإدارية المنفذة لها، ذلك ما يشكل صراع بينها بغية تحقيق أكبر المكاسب والمنافع لصالح فئة دون أخرى.⁵

4- السياسة العمومية تمتاز بالاستمرارية والتجدد: بمعنى لا يقوم صانعوا السياسة بإعداد برامج جديدة تماماً، بل يمكن الاكتفاء بإحداث تعديلات جزئية على ما هو مطبق فعلا من سياسات وبرامج،⁶ والتجدد من خلال القدرة على التكيف واستيعاب المتغيرات الآتية

¹ حسن أبشر الطيب، مرجع سابق، ص 34.

² حسن أبشر الطيب، مرجع سابق، ص 36.

³ أحمد مصطفى الحسين، مدخل إلى تحليل السياسات العامة، الأردن، المركز العلمي للدراسات السياسية، ط 2002، ص 25.

⁴ ابتسام قرقاح، دور العوامل الرسمية في صنع السياسة العامة في الجزائر (1989-2009) مذكر ماجستير، جامعة باتنة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2010-2011، ص 27-28.

⁵ فهمي خليفة الفهداوي، مرجع سابق، ص 52-35.

⁶ ثامر محمد كامل الخزرجي، مرجع سابق، ص 32.

والاستفادة من التغذية الاسترجاعية أثناء التنفيذ لإجراء لتعديلات التي تزيد من كفاءة وفعالية تنفيذ الأهداف وليس تغيير جوهرها¹ فالسياسة لا تتغير بتغير الحكام .

5- السياسة العمومية كتفضيل نخبوي: هناك من يرى بأنها ترجمة لخيارات واعتبارات النخبة الحاكمة وليست لمطالب الجماهير، فعادة ما ترسم السياسات في أعلى هرم السلطة من النخبة إلى الجماهير ويتكفل الجهاز الإداري بتنفيذها بالتالي هنا تتغير السياسة بتغير نظرة النخبة إلى مصالحها.²

6- السياسة العمومية كمخرج للنظام السياسي: إذ تُعد حسب نظرية النظم بمثابة مخرجات واستجابات النظام السياسي للمدخلات (الضغوط والمؤثرات) والمطالب القادمة إليه من البيئة الداخلية والخارجية، بالتالي هذه السياسات يمكنها أن تحدث تغييرا على مستوى البيئة والنظام السياسي ذاته.³

7- السياسة العمومية شاملة: إذ دائما ما تكون استجابة لطلب عام عليها ويكون ويتجلى هذا الطلب في شكل مطالبة من جهة أو فئة معينة من المجتمع لإيجاد حلول لمشاكل محددة، وبالتالي يتم تنفيذها بشكل شامل ومتجانس⁴ هدفه، تحقيق المصلحة العامة وليس المصالح الخاصة والشخصية لأن المصلحة العامة تقتضي استفادة عدد أكبر من الجمهور المقصود من وراء السياسة المطبقة.⁵

المطلب الثالث: خطوات إعداد السياسة العمومية المحلية

بعد تطرقنا إلى مفهوم السياسة العمومية المحلية، عناصرها وخصائصها سنتناول في هذا المطلب جانب من جوانب السياسة العمومية ألا وهو مراحل صنع السياسة العمومية التي تقوم على مجموعة من الخطوات المنهجية تبدأ بالتعرف على المشكلة وتنتهي بتقويم السياسة العمومية المختارة.

¹ حسن أبشر الطيب، مرجع سابق، ص 37.

² ثامر محمد كامل الخزرجي، مرجع سابق، ص 32.

³ مرجع نفسه، ص 32.

⁴ حسن أبشر الطيب مرجع سابق، ص 35.

⁵ ابتسام قرقاح، مرجع سابق، ص 28.

1- التعرف على مشكلة السياسة العمومية ودراسة أهدافها:

تُعد المشكلة مجموعة من القضايا الملفتة للانتباه في مختلف الأوساط البيئية والاجتماعية حيث تقوم على مجموعة المطالب والحاجات والقيم التي لا يمكن مواجهتها وتلبيتها إلا من خلال اهتمام السياسة العمومية،¹ لذلك لا بد أن تكون المشكلة بالدرجة الأولى ذات بعد عمومي حتى يمكن إدراجها في جدول أعمال الحكومة، ويُعد جدول الحكومة مجموعة المطالب التي تحظى باهتمام متخذي السياسات العمومية إذ يتم ضمنه إختيار وانتقاء القضايا الأكثر إلحاحا من المطالب العامة،² فبعد تحديد القضايا والمشاكل يصبح الهدف التوصل إلى الحل المناسب وذلك من خلال التشخيص الدقيق لمضمون المشكلة أبعادها أسبابها، علاقتها وتأثيراتها فبغير ذلك قد يصبح العلاج سطحي للمشكلة،³ بالتالي لتحقيق علاج ناجح والوصول للهدف المحدد لا بد من:

- أن تكون الأهداف واضحة ومحددة.
- أن تكون الأهداف واقعية يمكن تحقيقها.
- أن تصاغ الأهداف بشكل كفي يكمن قياسها وتحديد مستوى إنجازها.⁴
- تحقيق الأهداف بأسرع وقت وأقل تكلفة من خلال استخدام وسائل وتقنيات الإدارة الإلكترونية والسير وفق النهج المعلوماتي.

2- صياغة وبلورة السياسة العمومية:

بعد تحديد المشاكل المجتمعية ووضعها في الأجندة السياسية، لا بد للحكومة من وضع الأفكار والسياسات الممكنة إتباعها للتعامل وإيجاد حلول للمشاكل ذات الأولوية.⁵

¹ فهمي خليفة الفهداوي، مرجع سابق، ص 108.

² جيمس أندرسون، مرجع سابق، ص 81-82.

³ فهمي خليفة الفهداوي، مرجع سابق، ص 109.

⁴ عبد الرزاق مدوري، تحليل فعالية السياسات العمومية في ترقية الصادرات خارج المحروقات في الجزائر، مذكرة ماجستير، جامعة وهران، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، 2011-2012، ص 11.

⁵ محمد قاسم القريوتي، رسم وتنفيذ وتقييم السياسة العامة، عمان، مكتبة الفلاح للنشر والتوزيع، ط1، 2006، ص 222.

ومن الناحية النظرية يتم في هذه المرحلة وضع أهداف إجرائية للسياسة الواجب وضعها وترتيبها حسب الأولويات، وتوزيع المخصصات اللازمة لرسم السياسة على كافة الجهات الفرعية، وكذلك إعداد بدائل مختلفة وتحليل مزايا وتكاليف كل منها ومقارنتها بهدف الوصول لتحديد البديل الأفضل و إقراره بالوسائل القانونية.¹

بهذا فخطوة إدراج المشكلة في جدول أعمال الحكومة هي إقرار المسؤولين بوجود هذه المشكلة، بالتالي إنتقال مسؤولية حل المشكلة من النشاط الشعبي غير الرسمي إلى نطاق العمل الحكومي الرسمي.²

3- تنفيذ السياسة العمومية:

تنفيذ السياسة العمومية هو إخراج ما تحتوي عليه من أهداف وقواعد ومبادئ إلى حيز الواقع العملي ويقوم في ذلك باستخدام المصادر والموارد البشرية المادية والتكنولوجية والإلكترونية والمعلوماتية، في سبيل تحقيق مقاصدها.³

ويستوجب تنفيذ السياسة العمومية ما يلي:

- صياغة السياسة العمومية بشكل واقع وموضوعي.
- اختيار الوقت المناسب لإعلان السياسة العمومية وتنفيذها.
- تهيئة البنية الداخلية وذلك من خلال توفير كافة الإمكانيات اللازمة لتنفيذ وتطوير السياسة العمومية أو البديل المختار.
- تهيئة البنية الخارجية وذلك من خلال المساهمة في إحداث تجاوب بين البديل المختار والسياسة العمومية والرأي العام.⁴

¹ محمد قاسم القريوتي، مرجع سابق ، ص 223.

² ثامر كامل محمد الخزرجي، مرجع سابق، ص 166.

³ سعاد بورزامة، الحكومة الإلكترونية ودورها في رسم السياسات العامة- الجزائر أنموذجاً، مذكرة ماستر، جامعة خميس مليانة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2017-2018، ص 33.

⁴ فهمي خليفة الفهداوي، مرجع سابق، ص 116.

بالتالي تنفيذ السياسة العمومية يعتبر خطوة ضرورية لتحويل السياسة إلى واقع ملموس فبإنتهاء السياسة تشريعياً تصبح المقترحات مؤهلة بأن تسمى سياسات عمومية، ذلك من خلال تحول الإجراءات الفاعلة والمطلوبة لتنفيذ السياسة العمومية من السلطة التشريعية إلى نطاق السلطة التنفيذية(الجهاز الإداري التنفيذي) الذي يُعد بمثابة المسؤول الأول عن تنفيذ وتطوير هذه السياسة.¹

كل ما سبق ذكره يولد اعتقاد أن الحكومات تسعى لتكون سياستها مبنية على العقلانية وتقنيات التنفيذ الجيد للسياسات، غير أن الواقع يؤكد أن تنفيذ السياسة العمومية تتم في نوع من الجمود والقوانين، وقلة الإمكانيات اللازمة لتجسيدها فعلياً وفق ما قرره الإدارة العليا.²

4-تقييم السياسة العمومية: يتم في هذه المرحلة جمع المعلومات عن السياسة الواجب تقييمها وتحليلها وتفسيرها وتقييم مدى كفاءة هذا البرنامج أو الأدوات التي تم اختيارها لتطبيقه، إذ يُعد تقييم السياسة العمومية أحد المراحل الأخيرة في منظومة هذه العمليات، هدفها تقييم النتائج الكلية للسياسة والأثر الفعلي المترتب عنها، ذلك يشارك فيه معظم الكيانات الحكومية، والجماعات المصلحية، وجماعات الضغط.³

5- تقييم السياسة العمومية:

إن تقييم السياسة العمومية عبارة عن الإجراء الذي يعمل على تحديد نشاطات كل البرامج لكل السياسات العمومية التي تطورها الجماعات المحلية أو الدولة،⁴ إذ أن صانع السياسة العمومية لا يكتفي بمجرد المتابعة والمراقبة للبديل الذي يتم اختياره، وإنما يبدأ عملية التقييم الموضوعي للنتائج المحققة وللاثار الفعلية الناتجة عن تنفيذ ذلك البديل المعتمد⁵ كون

¹ عبد الرزاق مدوري، مرجع سابق، ص 12-13.

² محمد قاسم القريوتي، مرجع سابق، ص 260.

³ حسن أبشر الطيب، مرجع سابق، ص 113.

⁴ عبد الرزاق مدوري، مرجع سابق، ص 13.

⁵ فهمي خليفة الفهداوي، مرجع سابق، ص 118.

عملية التقييم مرحلة أساسية لدراسة فعالية ونجاعة السياسة العمومية وذلك بالإضافة للآثار الخارجية الناجمة عن النشاط العمومي.¹

للتقييم عدة أنواع يمكن إيجازها فيما يلي:

- التقييم سابق للتنفيذ بتحديد جدوى السياسة قبل تنفيذها.
- التقييم اللاحق للتنفيذ لدراسة التكلفة وتحسين عملية الأداء.
- التنفيذ اللاحق للتنفيذ يحدد نجاح أو فشل السياسة.
- التقييم الاستراتيجي لتحقيق الفاعلية في التنفيذ إذ يمكن إدخال التعديل على السياسات للقضاء على الفجوة بين الأداء والتطبيق في نفس الوقت بين النظرية والتطبيق.
- تقييم الفاعلية إلى مدى قدرة السياسة والبرامج على تحقيق الأهداف.
- تقييم الكفاءة بالحصول على أقل نفقة ممكنة.
- تقييم النتائج والآثار من حيث السلبية أو الإيجابية.²
- لكن رغم أهمية عملية التقييم إلا أنها تواجه العديد من التحديات من بينها :

- غموض الأهداف.
- ضعف آثار السياسة العمومية.
- عدم استقرار السياسات.
- صعوبة تعميم نتائج التقييم.³

إن مرحلة التقييم مرحلة ملازمة لجميع مراحل صنع السياسة العمومية، لا يمكن الاستغناء عنها كونها تساعد في تجنب مختلف الصعوبات والمشاكل التي تعترضها خاصة أثناء التنفيذ وبعد التنفيذ، وبهذا يتم تحقيق النتائج المخطط لها.

¹ عبد الرزاق مدوري، مرجع سابق، ص 13.

² ابتسام قرقاح، مرجع سابق، ص 41.

³ عبد المطلب غانم وآخرون، تقييم السياسات العامة، القاهرة، مركز البحوث والدراسات السياسية، 1989، ص 55.

خلاصة الفصل الأول :

انطلاقاً مما سبق عرضه يمكن القول أن الإدارة الإلكترونية نموذج إداري حديث يرتكز على تكنولوجيا الإعلام والاتصال، حيث تقوم بتحويل المعطيات والمعلومات إلى بيانات إلكترونية متاحة في الشبكة المعلوماتية للمؤسسة مما يسهل القيام بالعمل الإداري والتي أصبحت ضرورة حتمية للبقاء والاستمرار.

كما تم التطرق للإطار المفاهيمي للسياسة العمومية المحلية، من خلال توضيح مفهوم السياسة العمومية، عناصرها، خصائصها، وتحديد كيفية بناء وإعداد هذه السياسات، وفي هذا الإطار أدركت جميع المنظمات أن بإمكانها أن تطبق هذا الأسلوب الجديد الإلكتروني الذي يعتمد على وسائل جد متطورة، كون الإدارة الإلكترونية بخصوصياتها ومبادئها المحتواة في مضامينها تعتبر خياراً للسياسة العمومية المحلية ذلك لأنها تركز مبدأ الفعالية الشفافية، من خلال إمكانية إطلاع كل شرائح الرأي العام بمختلف على أهداف، وسائل ونتائج هذه السياسات، وكذلك الاستمرارية، الدقة وسرعة الاستجابة لتنفيذ وتطوير برامج سياسة عمومية محلية رشيدة تلبى إحتياجات الفرد، ناهيك عن تحقيق التواصل بين المستويات التنظيمية وبواسطة الإدارة الإلكترونية تصبح السياسة العمومية تنفذ والخدمة العمومية تقدم دون الحاجة للإجراءات التقليدية التي تأخذ الوقت والمال والجهد.

إلا أن التحول للإدارة الإلكترونية بصفة عامة يواجه تحديات من جوانب عديدة كغياب الدراية الكاملة بالمفهوم لدى القيادات الإدارية والعاملين وعدم سعيهم لإحداث التغيير، كذلك قلة توفر الكوادر المختصة، والمماثلة في وضع التشريعات القانونية ما ينتج عنه غياب عمل إلكتروني محمي من عملية السطو الإلكتروني، كذلك من الجانب الاقتصادي والمادي يعاني التحول للإدارة الإلكترونية من قلة وعي المواطنين بهذا المجال وقلة توفر الأجهزة الإلكترونية والوسائل التقنية نظراً لغياب الموارد المالية اللازمة لبناء بنية تحتية إلكترونية .

الفصل الثاني

الإدارة الإلكترونية

في الجزائر ودورها

في تطوير السياسة

العمومية المحلية

تمهيد:

بعد تطرقنا في الفصل الأول للدراسة النظرية لأهم النقاط حول الإطار المفاهيمي للإدارة الإلكترونية والسياسة العمومية المحلية، سنحاول في هذا الفصل تسليط الضوء حول الإدارة الإلكترونية في الجزائر وموضوع دور الإدارة الإلكترونية في تطوير السياسة العمومية المحلية وذلك من خلال القيام بدراسة ميدانية حول الموضوع وإسقاطه على أرض الواقع و قد قمنا باختيار ولاية برج بوعريريج كون الدولة الجزائرية تعتمد في تعاملاتها مع بعضها البعض ومواطنيها أسلوبين لإيصال سياساتها كإدارة مركزية وأسلوب كإدارة لامركزية، إلا أنها تركز على الأسلوب الثاني الذي له دور هام في إعادة ترقية مستوى هياكل الدولة وإصلاحها.

نظرا للدور الذي تلعبه الولاية كإدارة غير مركزية في تنفيذ وتطوير السياسة العمومية المحلية، حيث منحت لها صلاحيات التي جعلتها أداة في خدمة المواطن والسلطة المركزية ولكن هذا بوجود نظام محكم، متكامل منتظم يقوم على الشفافية، لذلك إعتدنا في هاته الدراسة القيام بدراسة ميدانية لولاية برج بوعريريج من أجل الإجابة على المشكلة البحثية وجمع المعلومات الحقائق المرتبطة حول موضوع البحث، وسيتم في هذا الفصل التطرق الى ثلاثمباحث:

المبحث الأول: الإدارة الإلكترونية في الجزائر.

المبحث الثاني: الدراسة الميدانية لولاية برج بوعريريج.

المبحث الثالث: رؤية مستقبلية للإدارة الإلكترونية.

المبحث الأول: الإدارة الإلكترونية في الجزائر.

تتطلب خطوات التطوير الأولى في التأسيس لمشروع الإدارة الإلكترونية، نحو إيجاد واقع وبيئة مناسبة لإحداث تحول ناجح، وانطلاقا من ذلك سيتطرق هذا المبحث إلى محتوى الاستعدادات والتجهيزات، التي تشكل الأرضية الأساسية، وتعبّر عن مستوى الجاهزية الإلكترونية في الجزائر كمرحلة أولية ضمن خطوات التحول الإلكتروني.

المطلب الأول: إهتمامات الجزائر بالتحول الإلكتروني :

برز إهتمام الجزائر بالإنترنت نظرا لقناعتها بضرورة استخدام هذه التكنولوجيات الجديدة والتحكم فيها لما لها من آثار اقتصادية، اجتماعية وسياسية تعود على الدولة بالفائدة ويتجلى هذا من خلال تبني الدولة لسياسة من الطموحات تقوم على تطوير هذا القطاع ومحاولة الالتحاق بالدول المتطورة¹

حيث يمثل انتشار الإنترنت كتقنية محورية في إستراتيجية التحول الإلكتروني مرحلة هامة في إهتمامات وإرهاصات الانتقال نحو تكنولوجيا المعلومات والاتصال، والتحول للخدمات الإلكترونية في المؤسسات الحكومية بالجزائر.

إذ عملت الجزائر على الاستفادة من خدمات شبكة الإنترنت، ومختلف التقنيات المرتبطة بها من خلال ارتباطها بشبكة الإنترنت في مارس من عام 1994 من خلال مركز البحث : العلمي والتقني (CERSIT) الذي تم إنشاؤه من طرف وزارة التعليم العالي والبحث العلمي في مارس 1986 وكان من مهامه الأساسية إقامة شبكة وطنية وربطها بشبكات إقليمية ودولية.²

ومع انطلاق الربط بالإنترنت في الجزائر، عرفت الجزائر منذ سنة 1994 تزايدا وتقدما هاما في مجال الاشتراك والتعامل بالإنترنت، ففي نفس السنة ارتبطت بالإنترنت عن طريق إيطاليا

¹ عبد الكريم زهوية، "تطور الإعلام الآلي في الجزائر"، مجلة العلوم الإنسانية، م. أ. ع. 28 (ديسمبر 2007)، ص 67.

² إبراهيم بختي، "الإنترنت في الجزائر"، مجلة الباحث، عدد 01، جامعة ورقلة، 2002، ص 31.

بسرعة تقدر بـ9600 حرف ثنائي في الثانية، وتجدر الإشارة إلى أن هذه النسبة كما يرى الدكتور بختي إبراهيم جد ضعيفة.

وقد جاء الربط بين الجزائر وإيطاليا ضمن مشروع تعاون مع منظمة اليونسكو لإقامة شبكة معلوماتية في أفريقيا (RINAF) وتمثل الجزائر النقطة المحورية للشبكة في شمال إفريقيا.

وفي سنة 1996، وصلت سرعتها إلى 64 ألف حرف في الثانية، تمر عبر طريق العاصمة الفرنسية باريس، ليتم في نهاية 1998، ربط الجزائر بواشنطن عن طريق قمر صناعي بقدرة 01 ميغابايت **Méga Bytes** في الثانية، وفي شهر مارس 1999 أصبحت قدرة الإنترنت في الجزائر تقدر بـ2 ميغابايت في الثانية، و تم إنشاء أكثر من 30 خطا هاتفيا جديدا من خلال نقاط الوصول التابعة للمركز والمتواجدة عبر مختلف ولايات الوطن.¹

وبعد عامين من دخول الانترنت قدر عدد الهيئات المشتركة في الانترنت حوالي 130 هيئة وفي سنة 1999، أي بعد خمس سنوات من دخول الانترنت إلى الجزائر بلغ عدد المشتركين في الشبكة 800 هيئة، منها 100 هيئة في القطاع الجامعي، 50 في القطاع الطبي، 50 في القطاع الاقتصادي، و 150 في القطاعات الأخرى.²

ويرجع الدور الأساسي في انتشار شبكة الانترنت في البداية إلى مركز البحث العلمي والتقني باعتباره تنظيم حكومي تولى مسؤولية ترقية، واستعمال المعلومات العلمية والتقنية، والذي اهتم أيضا بدعم تكنولوجيا الاتصال والمعلومات في الجزائر، كما تكفل بتطبيق مشاريع مغاربية في إطار شراكة مع بعض الدول في شمال إفريقيا، كذلك استفاد المركز من تجهيزات للربط بالانترنت، ومن برامج لتكوين المستخدمين، الذين يقومون بتنظيم الاشتراك من خلال المركز ليغطي مؤسسات مختلفة في كل القطر.³

¹ إبراهيم بختي، مرجع سابق، ص 31.

² خالد قاشي و آخرون، "استراتيجية الجزائر الإلكترونية 2013 فجوة النظرية والتطبيق"، مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، ع.4، (2014)، ص 86.

³ حفيظة بومايلة، علاقة الانترنت كتكنولوجيا حديثة للاتصال والمعلومات بالتنمية في دول العالم الثالث: الجزائر، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة باتنة، كلية الحقوق قسم العلوم السياسية، 2002_2003، ص 167.

وكحلقة في مراحل تطور الانترنت تم إصدار المرسوم التنفيذي رقم 98-257 بتاريخ 25 أوت 1999¹ والذي تم تعديله بموجب مرسوم التنفيذي آخر يحمل رقم 2000-307 بتاريخ 14 أكتوبر 2000² الذي يحدد شروط وكيفيات وضع واستغلال خدمة الأنترنت، إذ ظهر مزودون جدد خواص وعموميين إلى جانب مركز البحث في الإعلام العلمي والتقني، ذلك ما أدى إلى زيادة في عدد مستخدمي الشبكة، وقد وصل عدد الرخص الممنوحة إلى الخواص عبر القطر الجزائري إلى 95 رخصة حتى 2001.³

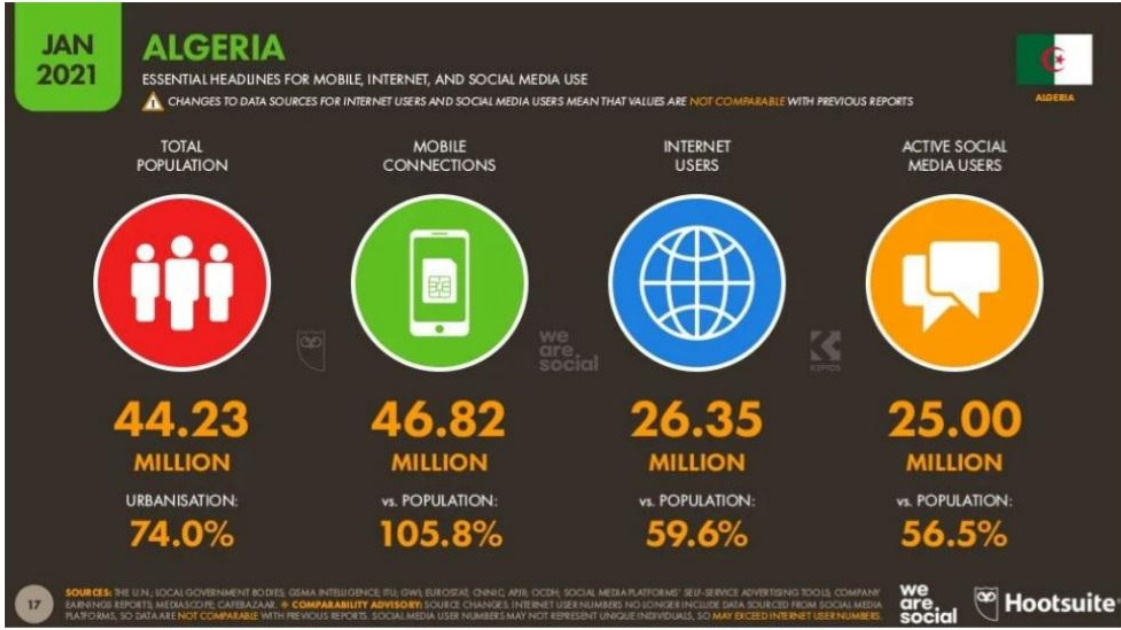
وبالنظر إلى نسبة تطور اشتراكات الانترنت في الجزائر، يلاحظ التغير التدريجي لهذا المؤشر وحسب الأرقام التي نشرها الموقع الإلكتروني "التقرير الرقمي للجزائر 2021" في 11 فيفري 2021 فإن عدد مستخدمين الانترنت في الجزائر بلغ 26.35 مليون شخص بنسبة 59.6 بالمائة من العدد الإجمالي للسكان.⁴

¹ الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، مرسوم تنفيذي رقم 98 - 257 المؤرخ في 25 أوت 1998 المتعلق بضبط شروط و كيفية إقامة خدمات الانترنت واستغلالها، الجريدة الرسمية، العدد 63 ، الصادرة 4 في جمادى الأولى 1419 هـ الموافق لـ 26 أوت 1998، ص 5.

² الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، مرسوم تنفيذي رقم 2000 - 307 المؤرخ في 14 أكتوبر 2000 المتعلق بضبط شروط و كيفية إقامة خدمات الانترنت واستغلالها، الجريدة الرسمية، العدد 60، الصادر في: 17 رجب 1421 هـ الموافق: 15 أكتوبر 2000، ص 15.

³ رانيا هدار، مرجع سابق، ص 124.

⁴ Simon Kemp Digital 2021 :Algeria <https://datareportal.com/reports/digital-2021-algeria> le (15/ avril/2022).



شكل (05): عدد ونسبة السكان، مستخدمي الإنترنت، الهاتف ومواقع التواصل الاجتماعي في الجزائر لسنة 2021.

المصدر <https://datareportal.com/reports/digital-2021-algeria>

إعتادا على ما سبق يمكن القول أن إهتمامات ومجهودات انفتاح الجزائر نحو تطبيق تكنولوجيا المعلومات والاتصالات قد ارتكزت على محاولة توفير البيئة الملائمة لتحقيق تحول إلكتروني ناجح ، وفي مقدمتها دعم الربط بالانترنت .

المطلب الثاني: مضمون وأهداف مشروع الجزائر الإلكترونية 2013:

على إثر التطورات والمعطيات السياسية، الاقتصادية والاجتماعية الحاصلة على الصعيد الوطني من جهة، والتطور السريع لتكنولوجيات المعلومات والاتصالات على الصعيد العالمي من جهة أخرى، أيقنت السلطات الحكومية في الجزائر بضرورة إصلاح هيكل الدولة

المختلفة، و تطوير و آليات إدارتها شكل من الشفافية، في هذا الإطار أطلقت وزارة البريد تكنولوجيايات الإعلام والإتصال مشروع الجزائر الإلكترونية¹2013.

حيث يندرج ضمن المبادرات والمشاريع التنموية التي تتبناها الحكومة الجزائرية لتحقيق التنمية في جميع المجالات والهادف أيضا إلى تفعيل نظام إلكتروني متطور وشامل وتعميم استعمال التكنولوجيايات الحديثة بترقية نظام المعلوماتية في قطاعات الإتصالات، البنوك الإدارة العمومية وقطاعات التربية والتعليم وإتاحة أفضل وابسط الخدمات للمواطنين عبر شبكة الإنترنت لصالح المواطنين والإدارات والشركات، لتصبح بذلك وسيلة اتصال تفاعلية ما بين الحكومة والمجتمع² وتمثلت محاور هذا المشروع في ما يلي :

1-تسريع استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الإدارة العمومية:ذلك بإحداث تحول في أساليب تنظيمها وعملها، مما سيجعلها تعيد النظر في كيفية سيرها وتنظيمها وتقديم الخدمة للمواطنين بشكل أنسب، وفي هذا السياق تم وضع أهداف خاصة وأحيانا مشتركة لكل دائرة وزارية تخص الجوانب التالية:

-استكمال البنى الأساسية المعلوماتية و وضع نظم إعلامية مندمجة.

-تنمية الكفاءات البشرية.

-تطوير الخدمات الإلكترونية لفائدة المواطنين والشركات والعمال والإدارات الأخرى.

2-تسريع إستعمال تكنولوجيايات الإعلام والإتصال في الشركات: إذ أن استخدام تكنولوجيايات الإعلام والإتصال أصبح أمرا ضروريا من أجل تحسين الأداء ورفع القدرة التنافسية لدى الشركات و لذلك تم إدماج تكنولوجيايات الإعلام والإتصال في القطاع الإقتصادي لتحقيق الأهداف التالية :

-دعم تملك تكنولوجيايات الإعلام والإتصال من قبل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

¹رانيا هدار، مرجع سابق، ص129.

²عيسات عيني، "التوجه نحو الإدارة الإلكترونية في الجزائر من خلال مشروع الجزائر الإلكترونية 2013"، باحثة دكتوراه المدرسة الوطنية للعلوم السياسية، ص86.

- تطوير تطبيقات لتحسين أداء الشركات .

- تطوير عرض خدمات إلكترونية من طرف الشركات.

3- تطوير الآليات والإجراءات التحفيزية الكافية بتمكين المواطنين من الاستفادة من تجهيزات وشبكات تكنولوجيات الإعلام والاتصال: من الضروري مواصلة عملية تعميم الوصول إلى الانترنت، بهدف السماح لكل مواطن، بالاستفادة من الخدمات العمومية الإلكترونية ومن قاعدة المعارف، وتشكل عملية تعميم الوصول إلى الانترنت هدفا رئيسيا يتفرع بدوره إلى ثلاثة أهداف خاصة هي :

-إعادة بعث عملية "أسرتك" من خلال توفير حواسيب شخصية وخطوط توصيل ذات التدفق السريع مع توفير التكوين لفائدة كل فئة من فئات المجتمع.

-الزيادة بقدر معتبر في عدد الفضاءات العمومية الجماعية ومحلات الانترنت والحظائر المعلوماتية ودور العلم والثقافة.¹

4-دفع تطور الإقتصاد الرقمي:من خلال تهيئة الظروف المناسبة لتطوير صناعة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات تطورا مكثفا، ويتضمن هذا الهدف أربعة أهداف خاصة هي:

-مواصلة الحوار الوطني بين الحكومة والشركات والذي تم إعداده في إطار إعداد إستراتيجية "الجزائر الإلكترونية".

-توفير كل الظروف الملائمة لتنمية الكفاءات العلمية والتقنية الوطنية في مجال إنتاج البرمجيات وتوفير الخدمات والتجهيز.

-توجيه النشاط الاقتصادي في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات نحو التصدير.

¹République algérienne démocratique et populaire,"e-commision, e"-Algérie2013

5- تعزيز البنية الأساسية للاتصالات ذات التدفق السريع والفائق السرعة: أي تكون مؤمنة وذات خدمات عالية الجودة، ويتفرع عن هذا الهدف أربعة أهداف متمثلة في:

- تأهيل البنية التحتية الوطنية للاتصالات.

- تأمين الشبكات.

- نوعية خدمات الشبكات.

- التسيير الفعال لإسم نطاق dz.

6- تطوير الكفاءات البشرية: بوضع إجراءات ملموسة في مجال التكوين والتأطير الجيد.

7- تدعيم ثلاثية " البحث والتطوير والابتكار: من خلال تطوير المنتجات والخدمات ذات القيمة المضافة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

8- ضبط مستوى الإطار القانوني الوطني: ضعف الترسانة القانونية الجزائرية كونها لا تغطي كل المسائل القانونية المترتبة عن استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وبناء مجتمع المعلومات لذلك لابد من ضبط مستوى الإطار الخاص بمجتمع المعلومات وذلك تماشيا مع التطورات العالمية فيما يخص هذا المجال.¹

9- الإعلام والاتصال: بهدف التوعية و التحسيس بدور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تحسين معيشة المواطن وتحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية للجزائر.

10- تثمين التعاون الدولي: من خلال المشاركة في الحوارات والمبادرات الدولية وإقامة شركات إستراتيجية بهدف إمتلاك التكنولوجيات والمهارات .

¹République algérienne démocratique et populaire, "e-commission, e"-Algérie2013

Synthés, décembre 2008 p 22-31.

11- وضع آليات التقييم والمتابعة: الهادفة إلى إجراء تقييم دوري لتنفيذ المخطط الاستراتيجي "للجزائر الإلكترونية 2013" ووضع نظام مؤشرات متابعة وتقييم لقياس فعالية تأثير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

12- إجراءات تنظيمية: أي وضع تنظيم مؤسساتي متناسق من أجل مستويات التوجيه والتنسيق بين القطاعات والتنفيذ، وضمان التنظيم و التنفيذ الفعلي للمخطط الإستراتيجي "الجزائر الإلكترونية 2013".

13- الموارد المالية: يتطلب تنفيذ إستراتيجية "الجزائر الإلكترونية 2013" إجراءات تشريعية وتنظيمية ومادية مقرونة بتقييم مالي دقيق وموارد مالية معتبرة من مصادر عديدة.¹ بهذا فإن إستراتيجية الجزائر الإلكترونية 2013 كان هدفها الأساسي هو ربط المؤسسات العمومية والخاصة والمواطنين بنسق إلكتروني موحد يسمح بإتاحة المعلومات وتقديم الخدمات بين هذه الأطراف بالسهولة والسرعة اللازمة ضمن الاستخدامات المتنوعة للإدارة الإلكترونية، ذلك ما يقلل من الجهد والوقت والتكاليف ويساهم في الرفع من مستوى أداء الإدارة العامة والمؤسسات الأمر الذي يستلزم توفير البنية التحتية للاتصالات اللازمة لبناء إدارة إلكترونية ذات قاعدة وبنية قوية، من خلال الاستثمار الفعال في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتفعيل التشريعات الملائمة و تنمية الموارد البشرية المؤهلة للتكفل بكافة العمليات التقنية المتولدة عن الاستخدامات والمعاملات الرقمية في الفضاء الإلكتروني الديناميكي².

بعد 2019 فرضت جائحة فيروس كورونا المستجد واقع تعزيز التوجه نحو رقمنة القطاعات، وتسريع خطى استكمال مشروع الجزائر الكترونية، 2008- 2013 فوجدت الجزائر نفسها، حكومة وأفراد، مستهلكين، تجار، فاعلين اجتماعيين... وغيرها، أمام تحدي رقمي في هذه الأزمة التي فرضت التباعد الاجتماعي وأقرت التقارب الافتراضي، إذ تعتبر

¹République algérienne démocratique et populaire, "e-commission, e-Algérie 2013

Synthés, décembre 2008 ,p 32-36 .

²خالد قاشي وآخرون، مرجع سابق، ص 93.

الجزائر من بين الدول الساعية لإرساء مجتمع المعلومات وتكنولوجيا الإعلام والاتصال للانتقال من الإدارة التقليدية للإدارة الإلكترونية خاصة في ظل الأزمة الصحية (كوفيد-19) التي أصبحت الرقمنة فيها ثقافة قيادة جديدة وجعلت الدولة مضطرة للدفع والتعجيل برقمنة الإدارة العمومية، وذلك لاستكمال مشروع الجزائر الإلكترونية من جهة، ومن جهة ثانية تطوير أجهزتها الإدارية لتوفير الخدمات بوسائل رقمية، بالتالي بروز الحاجة إلى مطورين في البرمجيات في الحكومات للقيام بتصميم تطبيقات وخدمات جديدة تساعد في مكافحة الآثار السلبية للجائحة ، ولا يقتصر ذلك على مطوري البرمجيات فقط، بل يتوجب على واضعي ومصممي السياسات العمومية الأخذ بعين الاعتبار أثناء وضع الإجراءات واللوائح تطابق عناصر الحكومة والإدارة الإلكترونية، وإمكانية توفيرها عبر هذه التطبيقات بسهولة وسلاسة.¹

في خطاب لرئيس الجمهورية عبد المجيد تبون أقر بأن الرقمنة في الجزائر حتمية وليست خيارا، إذ صرح في اجتماع مجلس الوزراء في 23 أوت 2020 بالإسراع في رقمنة القطاعات والدوائر الوزارية وتحقيق الربط بينها، وأمر الرئيس بضرورة استخدام الرقمنة في إحصاء الثروة الوطنية.

أضاف الوزير الأول السابق عبد العزيز جراد في اجتماع الحكومة والولاية بمباشرة عمليات واسعة لرقمنة الإدارات المحلية، في هذا وبموجب مرسوم رئاسي تم إنشاء وكالة وطنية لتطوير الرقمنة، التي تعتبر هدفا للجزائر قصد تجسيد استخدام تكنولوجيا الإعلام والاتصال في كل القطاعات والهيئات بنفس المستوى، حيث أن الثقافة الإلكترونية أصبحت ضرورة ملحة ومصدر لخلق الثروة ومناصب الشغل، بالإضافة في المساهمة في صنع القرار

¹مليفة بوضياف، "رهانات رقمنة الإدارة العمومية في الجزائر في ظل جائحة كورونا" مجلة الناقد للدراسة السياسية، 6، ع1، 2022، ص396-404.

الإقتصادي، خاصة بعد انخفاض عائدات المحروقات والركود الناجم عن تفشي فيروس (covid-19).¹

حققت في السنوات الأخيرة وزارة الداخلية ووزارة العدل تقدما لافتا في إلغاء شروط تقديم بعض وثائق الحالة المدنية في الملفات الإدارية كشهادة الجنسية والسوابق العدلية و استخراج البطاقة الرمادية في أي ولاية دون تكليف المواطن عناء التنقل، فيما طرحت أيضا وزارة الداخلية تطبيق لاستخراج شهادتي الميلاد والزواج عبر الأنترنت، ونجاح وزارة التعليم العالي في توفير الأرضيات الرقمية لتقديم الدروس عن بعد ويجري تعميم العملية على مختلف الجامعات.²

في هذا الصدد يمكن القول أنه بالرغم من الجهود المبذولة من طرف الدولة الجزائرية فيما يخص تفعيل الإدارة الإلكترونية وإرساء الرقمنة، إلى أن الجزائر لازالت تحتل المرتبة 98 من بين 131 دولة بمجموع نقاط 35.30، وهي مرتبة تعكس الفجوة الرقمية التي تعاني منها الجزائر،³ بالتالي نظرا للتأخر الذي تعرفه الجزائر في مجال الإدارة الإلكترونية والرقمنة إنتهجت الحكومة الجديدة مع الرئيس عبد المجيد تبون في مخطط الحكومة 2021 تبني الإدارة الإلكترونية كأحد أهم أولويات الدولة .

أفاق الإدارة الإلكترونية في مخطط عمل الحكومة، سبتمبر 2021:⁴

يشكل التحول الرقمي للإدارة العمومية ضرورة حتمية لتحسين خدماتها وعلاقتها مع المرافقين وفي هذا الإطار، استنادا إلى المكاسب المسجلة أصلا في هذا المجال، ستعمل

¹ وكالة الأنباء، مصادقة الوزير الأول مرسوم رئاسي ينصم إنشاء وكالة وطنية لتطوير الرقمنة، تاريخ

الإطلاع: (2022/05/17)، <https://www.aps.dz/ar/sante-science-technologie/79300-2019->

[11-07-](#)

² حمزة محصول، من أجل إنعاش الإقتصاد الوطني الرقمنة حتمية وليست خيارا، تاريخ الإطلاع: (2022/05/17)

<https://cutt.us/AEWdW>

³ سلمى بشاري، تطوير "الرقمنة كآلية ما بعد جائحة كورونا (كوفيد - 19)"، مجلة دفاثر الكرياد، م.36، ع.03، 2020، ص 585.

⁴ مخطط عمل الحكومة من أجل تنفيذ برنامج السيد رئيس الجمهورية، سبتمبر 2021، ص 20-21.

الحكومة على بروز حوكمة إلكترونية حقيقية، من خلال تعميم استغلال رقم التعريف الوطني (NIN) وتسريع إنشاء شبكة الإنترنت الحكومية (RIG)، ومركز البيانات الحكومي بالإضافة إلى إنشاء بوابة حكومية تسمح بولوج موحد وأسرع إلى الخدمات العمومية التي تقدمها مختلف الإدارات.

ولهذا الغرض ستسمر الحكومة في تكييف الإطار المعياري والتنظيمي اللازم للتحول الرقمي مع التركيز على تسريع استخدام التصديق الإلكتروني، كشرط مسبق للتوقيع الإلكتروني للوثائق .

وفضلا عن ذلك، ومن أجل ضمان الاتساق العام والكفاءة والترشيد في هذا المجال، ستقوم الحكومة خصوصا بما يلي:

- الاستعمال المشترك للموارد وإضفاء التجانس على مخططات التنمية القطاعية للرقمنة وكذا إنشاء آليات الترابط البيني بين مختلف الإدارات.
- إنتاج محتويات رقمية وطنية عالية الجودة، لضمان السيادة في هذا المجال.
- تعزيز الموارد اللازمة لتأمين الأنظمة المعلوماتية وتطوير حلول الأمن السيبراني.
- إنشاء نظام معلوماتي لتسيير الموارد البشرية للإدارة العمومية (SIRH) كأداة للمساعدة على اتخاذ القرار في هذا المجال .

المطلب الثالث : تحديات تطبيق الإدارة الإلكترونية في الجزائر :

رغم انقضاء المدة المحددة لتنفيذ مشروع الجزائر الإلكترونية، إلا أن المشروع مازال في مهده، ويتقدم بخطوات متناقلة، ويسير ببطء مقارنة بما كان مبرمجا، مما جعل تجربة التحول الإلكتروني في الجزائر لم تكتمل و لا تزال متعثرة ، الأمر الذي يكشف عن وجود جملة من المعوقات والتحديات التي أدت إلى تأخر المشروع وحالت دون تقدمه، يمكن إجمالها في الآتي:

- إرتباط التحول إلى نمط الإدارة الإلكترونية في الجزائر بالقرار السياسي المركزي، كون وحدات الإدارة المحلية لا تملك حرية اتخاذ قرار تحويل أعمالها إلى الأسلوب الإلكتروني لأن دورها تنفيذي فقط.
- ضعف التنسيق بين مختلف الفاعلين من وزارات و هيئات عمومية و خاصة، كون مشروع إلكتروني بهذا الحجم يتطلب تنسيقا على مستوى عال إذ يستحيل على وزارة واحدة أن تأخذ على عاتقها مشروعا بهذا الحجم يمس كل القطاعات.
- استلهاج الإصلاحات من نماذج أجنبية ما أدى إلى عدم نجاعتها وعدم تقبلها من قبل الكثير من الموظفين.
- عدم مشاركة كافة فئات المجتمع في تطبيق الإدارة الإلكترونية ونقص الوعي الإلكتروني في المناطق المحلية، ما يؤدي إلى توسع الفجوة بين المخططين لبرامج الإدارة الإلكترونية وإتجاهات المواطنين.¹
- عدم اكتمال الثقافة الإلكترونية لدى معظم أفراد المجتمع الجزائري وضعف الدخل الفردي الخاص بهم ما يمنع إندماجه في مجتمع المعلومات²
- عدم إعطاء الأهمية للمراكز والقرى التابعة للجماعات المحلية و التركيز على المدن الرئيسية في ما يخص أعمال التنمية.³
- تقدم الأشغال الخاصة بمشروع الجزائر الإلكترونية بشكل بطيء حيث كشف الأمين العام لوزارة البريد والاتصالات السلكية واللاسلكية تقدم أشغال المشروع بنسبة 55 بالمائة وأن نهاية 2013 سيتم استكمال 100 بالمائة من الأشغال في حين كشف عضو مشارك في

¹ رانيا هدار، مرجع سابق، ص334_335.

² أيوب الشيكري، "الإدارة الإلكترونية في الجزائر تطبيقات وتحديات"، مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات م.ع.1 (2019)، ص300.

³ محمد بن أعراب "تجربة الإدارة الإلكترونية بين مقتضيات الشفافية وتجويد الخدمة و إشكالية التخلص من منطق التسيير التقليدي"، مجلة العلوم الاجتماعية، ع.19، ص83.

إعداد النسخة الأصلية لمشروع الجزائر الإلكترونية يونس قرار بأنه لم يتم الإفراج عنه بعد من قبل الوزارة الأولى ولا عن الميزانية المخصصة له والمقدرة ب 4 ملايين دولار.

وأضاف المتحدث قائلًا بأن ما يدعيه المسؤولون بوزارة البريد وتكنولوجيا الإعلام والاتصال عن إنجاز 55 بالمائة من البرنامج إلى غاية 2012 غير صحيح.

أما مشروع "أسرتك" قال بخصوصه علي كحلان خبير الإتصالات السلكية واللاسلكية أن الفكرة جيدة عبر نسختي 2004 و 2008، في حين أن التنفيذ كان سيئًا ولم يتم تطبيقه وفق الشروط اللازمة كون البنوك لم تكن جاهزة ، إتصالات الجزائر لم توفر الربط بالإنترنت وفق الشكل المنفق عليه وشركات تصنيع الحواسيب لم تكن متوفرة كذلك عدم استعداد المواطنين للتكنولوجيات حيث أكد المتحدث بأن هذه الأسباب كانت وراء فشل مشروع "أسرتك" الذي يعتبر جزء لا يتجزأ من مشروع الجزائر الإلكترونية.¹

- غياب الطموح في اكتساب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات،² والافتقار إلى التخطيط السليم لعملية التحول نحو الإدارة الإلكترونية و غموض الرؤية المستقبلية لتجسيدها.³

- محدودية الجانب التشريعي الجزائري المتعلق بالتحول الإلكتروني، وذلك من خلال غياب التشريعات المناسبة فالأعمال الإلكترونية تحتاج إلى وضع أنظمة وتشريعات للتطبيقات المستخدمة ما يضمن تحقيق الأمن المعلوماتي.

- غياب الموارد اللازمة لعملية التغيير والتحول الإلكتروني والمتمثلة في الوقت، المال، الجهد والطاقات البشرية.⁴

¹جيلالي بوزكري، مرجع سابق، ص 188_189.

²عبد لكريم زهيو، مرجع سابق، ص 85.

³بوعمامة، العربي و رقاد، حليلة، "الاتصال العمومي والإدارة الإلكترونية: رهانات ترشيد الخدمات العمومية"،

مجلة الدراسات والبحوث الاجتماعية، ع.9، (ديسمبر 2014)، ص 46.

⁴عبد المؤمن بن صغير، "إشكالية التحول إلى الحكومة الإلكترونية في الجزائر: المعوقات والأفاق"، المركز الإفريقي

العربي، قسم الدراسات المتخصصة، <https://democraticac.de/?p=38171>، تاريخ الإطلاع : 19 أبريل 2022.

-انتشار ممارسة البيروقراطية على جميع المستويات، و ما نتج عنه الشلل التام في الإدارة الجزائرية، و تردي مردوديتها من الخدمات، إضافة إلى الرشوة والمحسوبية التي تعد مظاهر أصبحت مرادفة للعمل الإداري في الجزائر.¹

- غياب التخطيط الإستراتيجي والتطبيق دون تجهيز البنى التحتية التي تتطلبها الأعمال الإلكترونية.²

- مشاكل الحواجز الجغرافية والسكانية ما يعرقل استراتيجية الجزائر الإلكترونية، ويتعلق الإشكال فيما يخص البنية التحتية التكنولوجية بين القرى والأرياف ما ينتج عنه جهود مضاعفة وأعباء إضافية.³

¹خالد قاشي و آخرون، مرجع سابق، ص 105.

²مليلة بوضياف، مرجع سابق، ص 403.

³رانيا هدار، مرجع سابق ص 338_ 339.

المبحث الثاني : الدراسة الميدانية لولاية برج بوعريريج

في ظل الدراسة الميدانية التي قمنا بها سنحاول في هذا المبحث الإلمام بالمعلومات التي تم تحصيلها من مقر الولاية، فيما يخص السياسة العمومية لمناطق الظل، السياسة العمومية المحلية في مجال السكن، والسياسة العمومية المحلية في مجال التجارة وإستخلاص نتائج من المقابلات التي تم إجرائها.

المطلب الأول : تقديم عام لولاية برج بوعريريج

1) البعد التاريخي لولاية برج بوعريريج:

يعود أصل تسمية برج بوعريريج إلى عهد الأتراك العثمانيين ولم يظهر لفظ -البرج- إلا في وثائقهم وأرشيفهم، حيث يطلق هذا اللفظ على المناطق المرتفعة المخصصة للحراسة والمراقبة.

وفي إقليم ولاية برج بوعريريج أطلق الأتراك اسم -البرج- على عدة أماكن عبر تراب الولاية مثل :برج زمورة، برج الغدير، برج مجانة وغيرها، وتعني كلمة البرج عموما :المكان المرتفع المطل على مختلف الجهات المجاورة والمنخفضة حوله، ولفظ -برج- في اللغة العربية يعني الظهور والبروز والارتفاع واليبين.

أما-بوعريريج- فكثيرا ما تداول هذا اللفظ سكان الولاية ومن بين التأويلات حول هذا الإسم أن الحارس التركي في مكان البرج (القلعة) كان يضع خوذة نحاسية فوق رأسه وعليها ريش على شكل عروج الديك، وقد ارتبط اسم البرج بهذا المظهر نظراً للخوذة التي يعلوها شكل العروج، حيث كان الناس يطلقون على البرج في البداية اسم برج بوعروج ثم مع مرور الزمن تحول إلى صيغة تصغير باسم برج بوعريريج.

وعند احتلال الفرنسيين منطقة البرج قامت في شهر جوان 1841م، على إعادة بناء حصن البرج الذكر فرفعت قواعد الجدران بالحجارة والطين الأملس على ارتفاع 180م وقد قامت السلطات الفرنسية فيما بعد بتأسيس ثكنة عسكرية بجانب حصن البرج، للتوسع حركة العمران ويتم إنشاء محافظة شرطة المدينة يهتم برعاية الشؤون المدنية للمعمرين الأوروبيين.

أصبحت مدينة البرج في 03 سبتمبر 1870م، بلدية كاملة الصلاحيات، أهم محطة في الطريق الوطني الرابط بين الجزائر وقسنطينة إذ بعد استقلال الجزائر كانت ولاية برج بوعريريج دائرة تابعة لولاية سطيف إلى غاية التقسيم الإداري للوطن عام 1984م، وقد حملت الرقم -34- وتبلغ مساحتها بـ 4.115 كلم².

وتطلق على ولاية برج بوعريريج عدة تسميات منها :عاصمة الإلكترونيك وذلك باعتبارها ولاية رائدة في الصناعات الالكترونية كما تسمى عاصمة البيان.¹

(2) الموقع الجغرافي والتنظيم الإداري للولاية :

✓ الموقع الجغرافي:

تتنمي ولاية برج بوعريريج إلى إقليم الشرق الجزائري وهي بذلك تحنل بوابة الشرق بموقع استراتيجي على الطريق الوطني رقم -05- كما تعتبر منطقة عبور هامة ومحور رئيسي يربط وسط البلاد بشرقها، يحدها من الشرق ولاية سطيف التي تبعد عنها بـ 65 كلم ومن الغرب ولاية البويرة التي تبعد عنها بـ 120 كلم ومن الشمال ولاية بجاية و تبعد عنها بـ 65 كلم و من الجنوب ولاية مسيلة والتي هي بدورها تبعد عنها بـ 50 كلم كما تبعد عن الجزائر العاصمة بـ 234 كلم.

✓ الإطار الجغرافي :

أ - منطقة الهضاب العليا: تمتد من سلسلة البيان غربا إلى سد عين زادة شرقا يحدها من الشمال مرتفعات ثنية النصر وبرج زمورة ومن الجنوب جبال المعاضيد والتي يميزها الطابع الفلاحي.

¹لقد اعتمدنا في إعداد نبذة تاريخية حول ولاية برج بوعريريج على ما يلي:

الموقع الرسمي لولاية برج بوعريريج، "نبذة عن الولاية"، تاريخ الإطلاع : 12 أفريل 2022

<http://sur.ly/o/bibansinfo.gov.dz>,

الفصل الثاني : الإدارة الإلكترونية في الجزائر ودورها في تطوير السياسة العمومية المحلية

ب_ المنطقة الجبلية: تتشكل المنطقة الجبلية لشمال الولاية من سلسلة البيان التي تمتد من أولاد سيدي إبراهيم غربا إلى برج زمورة شرقا وسلسلة الجبال الجنوبية برج الغدير ورأس الوادي.

ج - المنطقة السهلية: تشكل الجنوب الغربي للولاية وهي عبارة عن أراضي خفيفة ذات طابع فلاحي ورعوي يعبر في جزء منها الواد لخضر الشيء الذي يساعد على الزراعة.

د_ المناخ: تتميز الولاية بمناخ جاف بارد شتاء وجاف وحار صيفا المتمثلة عناصره في:

المياه: متوسط التساقط السنوي على مدينة برج بوعريرج 400 ملم /سنة وأكبر كمية تساقط تسجل على المناطق الجبلية تقدر ب 700-1000ملم/سنة.

الحرارة: المعدل السنوي للحرارة في الولاية هو 14.5 في فصل الشتاء و 38.7 في فصل الصيف.

الرياح: تسيطر عليها الرياح الشمالية والرياح الجنوبية الشرقية بشكلائهم والرياح الشرقية الجنوبية بشكل ضعيف.¹

✓ التنظيم الإداري للولاية :

تنقسم ولاية برج بوعريرج إدارياً إلى 10 دوائر و 34 بلدية:

الدوائر	البلديات
دائرة برج بوعريرج	برج بوعريرج
دائرة رأس الوادي	رأس الوادي , عين تاسرة , أولاد براهيم
دائرة برج زمورة	برج زمورة , أولاد دحمان , تاسمرت
دائرة المنصورة	المنصورة , المهير , بن داود , حرازة
دائرة مجانة	مجانة , ثنية النصر , حسناوة , اليشير
دائرة الحمادية	الحمادية , الرابطة , العش , القصور

¹"ولاية برج بوعريرج إحدى ولايات الجزائر " : <https://cutt.us/OJOTB> تاريخ الإطلاع: 11 أفريل 2022.

الفصل الثاني : الإدارة الإلكترونية في الجزائر ودورها في تطوير السياسة العمومية المحلية

دائرة عين تاغروت	عين تاغروت , تكستار
دائرة بئر قاصد علي	بئر قاصد علي , خليل , سيدي امبارك
دائرة الجعافرة	الجعافرة , القلة , تفرق , الماين
دائرة برج الغدير	تقلعيت , غيلاسة , برج الغدير , بليمور , العناصر

جدول رقم 01: يعرف بلديات ولاية برج بوعريريج حسب كل دائرة.

المصدر: ولاية برج بوعريريج، موسوعي، تاريخ الإطلاع (2022/04/15).

<https://cutt.us/DuQXF>

✓ طابع الولاية:

تتميز بتواجد عدة وحدات صناعية تستقطب كثيرا من اليد العاملة مثل: المؤسسة الوطنية للتوظيف بالورق والورق المقوى، وحدة الرياض الجديدة بالمطاحن، وحدة أنابيب ووحدة الاسمنت، وتوجد بالولاية صناعة الكترونية رائدة مثل: وحدة تركيب أجهزة التلفزيون Philips,condor، وتوجد معظم هذه الوحدات في المنطقة الصناعية الواقعة جنوب مدينة البرج، إضافة إلى الصناعة فقد اقتصت الولاية بالطابع الفلاحي حيث تتربع على مساحة إجمالية تقدر بـ 305 هكتار منها 205 هكتار مستغلة في النشاط الزراعي، كما تتوفر على ثروة غابية تقدر مساحتها بـ 100.000 هكتار، ومن بين المشاريع التنموية الهامة التي تتوفر عليها الولاية هو سد عين زادة الذي يتربع على مساحة إجمالية تقدر بـ 1104 هكتار.¹

✓ السكان:

يبلغ عدد سكان ولاية برج بوعريريج 716.423 نسمة حسب إحصائيات سنة 2021² يتوزعون توزيعاً غير منظم عبر أرجائها وذلك يعود لعدة عوامل طبيعية ومناخية وتاريخية

¹ عنتر بن مرزوق ، الرقابة الإدارية ودورها في مكافحة الفساد في الإدارة الجزائرية دراسة ميدانية لولاية برج بوعريريج، جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية والإعلام، 2008، ص 146.

² سميحة ناصر خليف، "عدد سكان ولايات الجزائر" في: <https://cutt.us/TNICC> تاريخ الإطلاع: 19 أبريل 2022.

في 23 جويلية 1994 والمحدد لأجهزة الإدارة العامة في الولاية وهيكلها، إضافة إلى المرسوم التنفيذي رقم 94-177 المؤرخ في 26 جويلية 1994 الذي يعدل ويتم المرسوم التنفيذي رقم 90_285 المؤرخ في 29 سبتمبر 1990 الذي يحدد قواعد تنظيم أجهزة الإدارة العامة في الولاية وهيكلها وعملها حيث تتكون من الأجهزة التالية :

-الأمانة العامة.

-الديوان.

-المفتشية العامة.

-مصالح التنظيم والشؤون العامة والإدارة المحلية.

1/ الأمانة العامة:

يتأخر الأمانة العامة أمين عام الذي يكون تحت سلطة الوالي ومن مهامه مايلي:

-يسهر على العمل الإداري ويتضمن استمراريته.

-يتابع عمل جميع مصالح الدولة الموجودة في الولاية.

-ينسق عمل المديرية ويتابع عمل أجهزة الولاية.

-ينشط عمل الهياكل المكلفة بالوثائق والمحفوظات والتلخيص وينسقها.

-ينشط الهياكل المكلفة بالبريد ويراقبها.

-تنظيم وإعداد وتولي كتابة اجتماعات مجلس الولاية بالتنسيق مع أعضائه المعنيين.

-تنشيط برنامج التجهيز والإستثمار في الولاية والسهر على تنفيذها.

-متابعة تنفيذ مداورات المجلس الشعبي الولائي وقرارات المجلس الولاية.

-ترؤس لجنة الصفقات في الولاية.

-يكون رصيد الوثائق والمحفوظات في الولاية وبسييره¹.

وتضم الأمانة العامة للولاية ثلاثة مصالح تقوم بمساعدة الأمين العام في أداء مهامه وهي التلخيص والوثائق، والأرشيف ومهمة كل مصلحة هي:

أ- **مصلحة التلخيص:** هي مصلحة تشرف على التنمية المحلية على مستوى الولاية إبتداءا من فكرة المشروع إلى غاية التجسيد الفعلي من طرف مصلحة التلخيص، وذلك عن طريق متابعة دورية ودقيقة للمشروع في كل سنة ترسم الولاية برنامج عمل، تضع فيه كل احتياجات الولاية التنموية و في جميع القطاعات بدون استثناء و لها الحق في اقتراح تنمية لقطاعاتها سواء كان ذلك ضمن المخططات القطاعية للتنمية P.S.D أو المخططات التنموية البلدية P.C.D.

و مصلحة التلخيص بدورها تتكون من ثلاثة مكاتب وهي:

-مكتب الصفقات العمومية:يقوم بتحضير ومتابعة أعمال لجنة السوق العمومية للولاية ويقدم تقارير للأمانة العامة.

-مكتب التنسيق:يقوم هذا المكتب بمتابعة قرارات الحكومة المتعلقة بالولاية وضمان تنظيم ومتابعة أعمال اللجان التابعة لسلطة الوالي أو الأمين العام للولاية عبر مديريات الحكومة.

-مكتب التنظيم:يقوم بدراسة و تقديم إقتراحات من أجل السير الأفضل.

ب - **مصلحة التوثيق:**تتكون هذه المصلحة من مكتبين:

-مكتب التوثيق و بنك المعلومات:وهو المكتب الذي يهتم بجمع ونشر وإستغلال كل وثيقة إدارية نشرية والتي بإمكانها أن تقدم منفعة إلى المديريات التنفيذية الولاية.

-تكوين و تسيير القاعدة الوثائقية للولاية.

¹الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، مرسوم تنفيذي رقم 94 - 215 المؤرخ في 23 جويلية 1994 الذي يحدد أجهزة الإدارة العامة في الولاية وهاكلها، الجريدة الرسمية، عدد، 48 الصادر بتاريخ 27 جويلية 1994.

-تحضير و إنجاز و نشر المجلات و نشره إعلامية داخلية للولاية.

-مكتب التلخيص: يقوم بالجمع والتحليل لغرض التنسيق بين البرامج والنشاطات السنوية للمديريات الولائية وتنظيم سير المعلومات.

-جمع التقارير وحصائل النشاطات السنوية وتحليلها وتلخيصها.

ج-مصلحة الأرشيف: والتي تتكون بدورها من مكتبين.

-مكتب الإعلام والمساعدة: دوره يتمثل في تقديم يد العون لمختلف أجهزة الإدارة العامة للولاية وهياكلها حول كيفية نقل الأرشيف الوسيط إلى قاعات الحفظ، وذلك بتقديم وثيقة "جدول دفع الوثائق" للمصلحة التي ترغب في دفع الوثائق، إضافة إلى مساعدة مختلف مصالح الأرشيف على مستوى الولاية وإرشادها في طرق حفظ وتنظيم الأرشيف.

-مكتب الحفظ: تتمثل مهمته في إنتاج وسائل البحث ووضعها في يد مستعملها، وتنظيم الأرشيف لتسهيل والدراسة¹.

2/ المفتشية العامة :

طبقا لنص المادة 02 من المرسوم التنفيذي 94-215 السابق الذكر فإن الإدارة العامة في الولاية قد اشتملت على مفتشية عامة، وقد نصت المادة 06 من المرسوم نفسه على أنها تخضع لنص خاص وهو النص الذي صدر بموجب المرسوم التنفيذي رقم 94-216 المؤرخ في 23 يوليو 1994 يتعلق بالمفتشية العامة في الولاية والتي يتم تسييرها بواسطة مفتش عام يساعده مفتشان أو ثلاثة مفتشين حسب نص المادة 05 من هذا المرسوم.

وتعتبر وظيفة المفتش العام في الولاية من الوظائف العليا المنصوص عليها في قائمة الوظائف العليا الواردة بالمرسوم التنفيذي 90-227 المؤرخ في 25 جويلية 1990 ويشمل مجال تدخل المفتشية العامة في الولاية الأجهزة والهياكل والمؤسسات غير المركزية واللامركزية الموضوعة تحت وصاية وزير الداخلية والجماعات المحلية.

¹مرسوم تنفيذي رقم 94 - 215، مرجع سابق.

أما بالنسبة لصلاحياتها فإنها تتولى تحت سلطة الوالي مهمة عامة ودائمة لتقويم نشاط الأجهزة والهيكل والمؤسسات المذكورة في المادة الأولى من المرسوم رقم 94-216 وهي تقوم بما يلي:

-التقويم المستمر لعمل الهيكل والأجهزة والمؤسسات غير مركزة واللامركزية الموضوعة تحت وصاية وزير الداخلية والجماعات المحلية وهذا قصد انقاء النقائص واقتراح التصحيحات اللازمة وكل تدبير من شأنه أن يضاعف نتائجها ويحسن نوعية الخدمات لصالح المواطنين.

-تسهر على احترام الدائم للتشريع و التنظيم المعمول بهما والمطبقين على مهام أعمال الهيكل والأجهزة والمؤسسات.

-بناء على طلب الوالي تؤهل للقيام بأي تحقيق تبرره وضعية خاصة ترتبط بمهام وأعمال الأجهزة والهيكل والمؤسسات.

-تتدخل المفتشية العامة في الولاية على أساس برنامج تنوي يندرج في إطار مخاطر أعمال يقرره الوالي، ويجب أن تعد ملخصات دورية عن أعمالها.

ترفع إلى الوالي تقارير المفتشان التي يقررونها عقب إنهاء مهامهم ويرتل ملخص منها دوريا إلى وزارة الداخلية والجماعات المحلية¹.

3/الديوان:

حسب المادة 07 من المرسوم التنفيذي 94-215 المؤرخ في 23 جويلية فالديوان هو جهاز مساعد للوالي، وموضوع تحت سلطة الوالي مباشرة ويساعد الوالي في ممارسة مهامه، حيث

¹الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، مرسوم تنفيذي رقم 94 - 216 المؤرخ في 23 يوليو 1994، الذي يتعلق بالمفتشية العامة في الولاية، الجريدة الرسمية، عدد48، الصادر بتاريخ 27 يوليو 1994. وأنظر أيضا:

-الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، مرسوم تنفيذي رقم 94 - 177 المؤرخ في 26 يوليو 1994 يعدل ويتم المرسوم التنفيذي رقم 90 - 285 المؤرخ في 29 سبتمبر 1990 الذي يحدد قواعد تنظيم أجهزة الإدارة العامة في الولاية وهيكلها وعملها، الجريدة الرسمية ، عدد 42، الصادر بتاريخ 29 يوليو 1994.

يكلف على الخصوص بالعلاقات الخارجية والتشريفات وكذا العلاقات مع أجهزة الصحافة والإعلام، بالإضافة إلى الأنشطة المتعلقة بمصلحة الإتصالات السلكية واللاسلكية.¹

4/ مديرية الإدارة المحلية ومديرية التقنين والشؤون العامة :

حسب نص المادة 03 من المرسوم التنفيذي رقم 95-265 المؤرخ في 06 سبتمبر 1995 والمحدد لصلاحيات مصالح التقنين والشؤون العامة والإدارة المحلية وقواعد تنظيمها وعملها، فإن هذه المصالح تنظم على صعيد كل ولاية في مديريتين هما:

➤ **مديرية التقنين والشؤون العامة:** وتتكون من مصلحتين إلى أربع مصالح وتضم كل مصلحة ثلاث مكاتب على الأكثر²

(1) مصلحة الشؤون العامة: تضم ثلاث مكاتب:

- مكتب الانتخابات والمنتخبين.

- مكتب الجمعيات.

- مكتب التظاهرات العمومية.

(2) مصلحة التنظيم العام: تضم ثلاث مكاتب :

- مكتب حركة الحركات .

- مكتب المؤسسات المصنفة والمهن المقننة.

- مكتب تنظيم الأسلحة والمواد المتفجرة.

¹ الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، مرسوم تنفيذي رقم 94 - 215 المؤرخ في 23 جويلية 1994 الذي يحدد أجهزة الإدارة العامة في الولاية وهيكلها، **الجريدة الرسمية** ، عدد، 48 الصادر بتاريخ 27 جويلية 1994.

² الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، مرسوم تنفيذي رقم 95-265 المؤرخ في 1 ديسمبر 2020، يحدد التنظيم الداخلي لمديرية التقنين والشؤون العامة ومديرية الإدارة المحلية بالولاية، **الجريدة الرسمية** ، عدد 01، الصادر بتاريخ 02 جانفي 2021.

3) مصلحة تنقل الأشخاص:تضم ثلاث مكاتب:

- مكتب الحالة المدنية والخدمة الوطنية .

-مكتب تنقل الأشخاص.

-مكتب تنقل الأجانب.

4)مصلحة الشؤون القانونية والمنازعات : تضم ثلاث مكاتب:

-مكتب القرارات الإدارية ومداولات الولاية.

-مكتب القرارات الإدارية ومداولات البلديات.

-مكتب نزع الملكية والمنازعات.

➤ مديرية الإدارة المحلية وتتكون من مصلحتين إلى أربع مصالح وتضم كل مصلحة

ثلاث مكاتب على الأكثر.

أما التنظيم الداخلي للمديريتين فيحدد في شكل مصالح ومكاتب حسب حجم نشاطات كل ولاية، حيث تضم مديرية الإدارة المحلية المصالح التالية:

1) مصلحة الميزانيات وممتلكات الولاية :تضم ثلاث مكاتب :

-مكتب الميزانية غير الممرکز للدولة .

-مكتب الوسائل العامة والممتلكات.

2) تضم مصلحة التنشيط المحلي:تضم ثلاث مكاتب :

- مكتب مراقبة الميزانيات والحسابات البلدية .

-مكتب تثمين الممتلكات البلدية .

-مكتب النشاط الاجتماعي.

3) مصلحة الموارد البشرية :تضم ثلاث مكاتب:

-مكتب تسيير المستخدمين.

-مكتب التكوين.

-مكتب مستخدمي البلدية.

4) مصلحة التخطيط ومتابعة البرامج التنموية :تضم ثلاث مكاتب:

-مكتب الصفقات العمومية.

-مكتب البرامج التنموية.

-مكتب الإعلام الآلي.

وتتمثل مهمة المديريتين في تنفيذ كل التدابير التي تضمن تطبيق التنظيم العام واحترامه كما تقومان بكل عمل من شأنه أن يقدم دعماً يمكن المصالح المشتركة في الولاية من السير سيرا منتظماً، حيث تكلف مصالح التنظيم والشؤون العامة بما يلي:

-تسهر على تطبيق التقنين العام واحترامه.

-تضمن مراقبة شرعية التدابير التنظيمية التي تقرر على المستوى المحلي.

-تنظم بالاتصال مع الأجهزة والهيكل المعنية العمليات الانتخابية وتتولى التسيير الإداري للمنتخبين البلديين والولائيين.

-تسهر على تبليغ القرارات الإدارية الولائية.

-تطبق التنظيم المتعلق بتنقل الأشخاص.

-تدرس منازعات الدولة والولاية وتتابعها.

-تسهر على قيام البلديات بنشر القرارات التي يجب إشهارها.

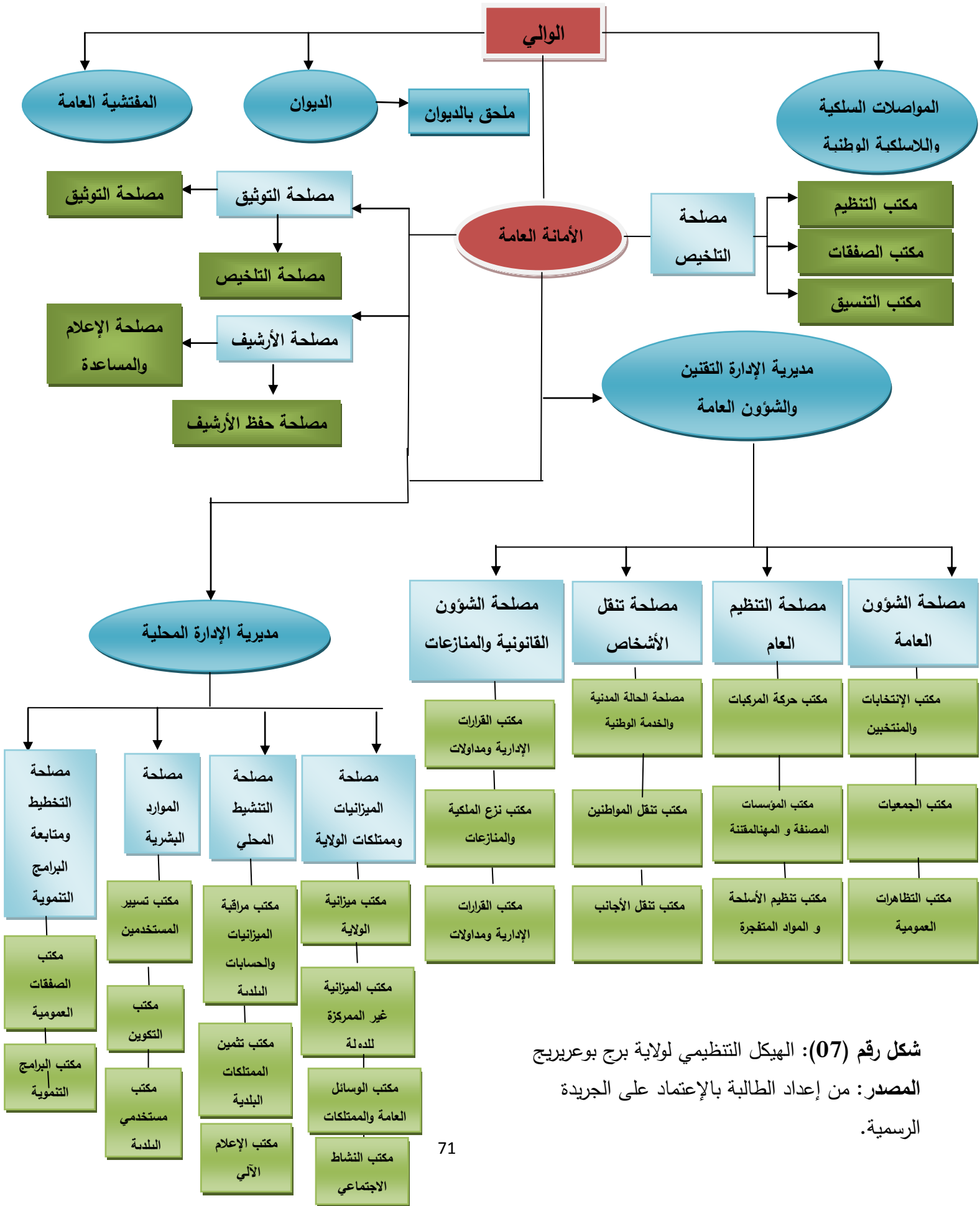
- تتخذ إجراءات التسخير ونزع الملكية أو الوضع تحت حماية الدولة وتتابع ذلك.
- أما مصالح مديرية الإدارة المحلية فهي مكلفة على الخصوص بما يأتي:
- تعد مع المصالح الأخرى المعنية ميزانية التسيير وميزانية التجهيز في الولاية، كما تسهر على تنفيذها حسب الكيفيات المقررة.
- تدرس وتفتح وتضع كيفيات تسيير المستخدمين المعينين لدى المصالح المشتركة في الولاية.
- تدرس وتطور كل عمليات تحسين مستوى المستخدمين وتكوينهم الصفقات.
- جمع كل الوثائق الضرورية لسير مصالح البلديات سيرا منتظما وتحللها وتوزعها.
- تقوم بكل دراسة وتحليل يمكنان الولاية والبلديات من دعم مواردها المالية وتحسينها.
- تضبط باستمرار الوثائق المتعلقة بتسيير ممتلكات الولاية.
- تدرس الميزانيات والحسابات الإدارية في البلديات والمؤسسات العمومية وتوافق عليها¹

الهيكل التنظيمي:

¹ الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، مرسوم تنفيذي 95-265 المؤرخ في 06 سبتمبر، 1995 يحدد صلاحيات مصالح

التقنين والشؤون العامة والإدارة المحلية وقواعد تنظيمها وعملها، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، عدد 50، الصادر بتاريخ 10 سبتمبر 1995 وأنظر أيضا: الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، مرسوم تنفيذي رقم 94-217 المؤرخ في 23 جويلية 1994 يحدد قواعد تنظيم مصالح التقنين والشؤون العامة والإدارة المحلية، الجريدة الرسمية، عدد 48، الصادر بتاريخ 27 جويلية 1994.

الفصل الثاني : الإدارة الإلكترونية في الجزائر ودورها في تطوير السياسة العمومية المحلية



شكل رقم (07): الهيكل التنظيمي لولاية برج بوعريرج
المصدر: من إعداد الطلبة بالإعتماد على الجريدة الرسمية.

المطلب الثاني: السياسة العمومية المحلية بولاية برج بوعريريج :

أولا: السياسة العمومية لمناطق الظل :

1- ظهور مصطلح مناطق الظل :

يعد مصطلح مناطق الظل مصطلحا جديدا ظهر هذا المصطلح في الآونة الأخيرة بقوة خلال سنة 2020 بأثر قوي على جميع المجالات، حيث لم يكن مصطلح مناطق الظل متداولاً بكثرة سابقاً، وقد ظهر بشكل بارز خلال مجلس الحكومة المنعقد بتاريخ 16 فيفري 2020 أين تم عرض تحقيقاً بعنوان "معاناة مناطق الظل" من انجاز التلفزيون الجزائري بطلب من الرئيس تبون عبد المجيد، والذي أظهر المعاناة التي يعيشها قاطني المناطق المعزولة والتي عبر عنها بمصطلح "مناطق الظل" وبعد خطاب رئيس الجمهورية في اجتماع الحكومة- الولاية، أصبح مصطلحا سياسيا، اجتماعيا واقتصاديا متداولاً يستخدم على نطاق واسع ويعبر عن بؤر التخلف في أنحاء الوطن ويقصد به تلك المناطق المعزولة والنائية والمهمشة والمحرومة من التنمية وبعد هذا الاجتماع تم الشروع في إحصاء مناطق الظل من اجل ضبط خارطة دقيقة لمناطق الظل، مع ضرورة تقييم دقيق للاحتياجات ذات الأولوية

2- تعريف مناطق الظل:

هي المناطق البعيدة والمعزولة التي تعاني من حالة هشاشة حيث يشهد سكانها ظروفًا معيشية صعبة ومزرية بسبب انعدام البنية التحتية الحيوية وأبسط ضروريات الحياة كالماء والكهرباء والغاز والمدارس وفرص العمل.¹

بعد استخلاص النفاص والاحتياجات التي تعاني منها المناطق المحرومة والتي من خلالها يمكن تصنيفها كمناطق ظل تنفيذًا للتعليمات المسداة خلال لقاء الحكومة مع الولاية بتاريخ 16 فيفري 2020 تمت عملية إحصاء شاملة لمناطق الظل المنتشرة عبر كامل حدود التراب

¹وردة حدوش، سامي بسة، "ماهية مناطق الظل وقراءة في وضعية البرنامج الاستعجالي الخاص بمناطق الظل"، مجلة

السياسة العالمية، م. (05). ع. (01)، ص 10-11

الوطني على غرار ولاية برج بوعريريج التي تحتوي 10 دوائر و 34 بلدية، حيث تم إحصاء شامل لمناطق الظل، وضبط النطاق الجغرافي للفضاءات السكانية التي لا تتوفر على المرافق الضرورية بولاية برج بوعريريج، وخاصة الخدمات الأساسية كغاز المدينة الكهرباء شبكة الطرقات، مختلف شبكات المياه، قنوات الصرف الصحي، الطعام المدرسي والنقل .

3_ إحصائيات شهر ديسمبر 2021 :

- عدد مناطق الظل المحصاة: 487 منطقة.
- عدد المناطق المتكفل بها: 354 منطقة.
- عدد العمليات المسجلة والممولة: 1105 عملية بمبلغ 13.696.264.400 دج.
- عدد السكان المستفيدين 300.000 نسمة.
- ✓ العمليات المنتهية: 1001 عملية بمبلغ 12.075.773.209 دج موزعة حسب القطاعات الأساسية كالتالي :
- المياه الصالحة للشرب: 147 عملية بمبلغ 1.450.000.000 دج.
- التطهير: 179 عملية بمبلغ 2.650.000.000 دج.
- الكهرباء: 43 عملية بمبلغ 581.000.000 دج.
- الغاز: 13 عملية بمبلغ 346.000.000 دج.
- الطرقات وفك العزلة: 354 عملية بمبلغ 282.000.000 دج.
- ترميم وتهيئة المدارس وإنجاز أقسام التوسيع: 79 عملية بمبلغ 440.000.000 دج.
- الإطعام المدرسي: 22 عملية بمبلغ 100.000.000 دج.
- الإنارة العمومية: 90 عملية بمبلغ 610.000.000 دج.
- ملاعب جوارية: 43 عملية بمبلغ 233.000.000 دج.
- تأهيل قاعات العلاج والملاحق الإدارية: 28 عملية بمبلغ 200.000.000 دج.
- خطر طبيعي: 03 عمليات بمبلغ 25.02.939 دج.
- ✓ العمليات طور الإنجاز: 71 عملية.
- ✓ العمليات المتوقفة: 16 عملية.

- ✓ العمليات طور الإنطلاق : (إجراءات إدارية جارية) 10 عملية .
- ✓ العمليات غير المنطلقة: 07 عملية.

إضافة إلى مختلف المشاريع المسجلة في إطار الهبة التضامنية التي شهدتها الولاية استفادت هذه المناطق من عدة أهمها:

- ❖ 30 حصة لكهربية المساكن بالطاقة الشمسية.
- ❖ 08 مضخات غاطسة تعمل بالطاقة الشمسية .
- ❖ 2000 مدفأة غاز طبيعي لتجديد المدفآت بالمدارس وكذا لفائدة المواطنين عبر مختلف مناطق الظل .
- ❖ 9000 مصباح LED.
- ❖ تجهيز مطاعم مدرسية.
- ❖ اقتناء سيارة إسعاف مجهزة.
- ❖ قوافل طبية تجوب مناطق الظل .
- ❖ إعانات (مواد غذائية ،أفرشة ،أغطية ،ألبسة) .
- ❖ اقتناء كاسحة ثلوج (صندوق الضمان والتضامن للجماعات المحلية) .
- ❖ 81 حافلة نقل مدرسي (إعانة وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية)

4- إحصائيات 05 مارس 2022:

عدد مناطق الظل المحصاة: 420 منطقة.

عدد العمليات المسجلة والممولة: 1282 عملية منها 177 عملية جديدة مسجلة في إطار مخطط عمل سنة 2022 (34 عملية في إطار البرامج القطاعية غير الممركزة و 143 عملية في إطار المخططات البلدية للتنمية) .

عدد السكان المستفيدين حوالي: 300.000 نسمة.

العمليات المنتهية : 1043 عملية بمبلغ 12.100.000.

العمليات طور الإنجاز : 79 عملية .

العمليات المتوقفة : 05 عملية.

العمليات طور الإنطلاق (إجراءات إدارية جارية) : 155 عملية .

العمليات غير المنطلقة : 00 عمليات.¹

تحليل المقابلة:

تتدرج المقابلة ضمن أدوات البحث العلمي، حيث تم إستخدامها في جمع المعلومات من الأشخاص الذين يملكون هذه المعلومات والبيانات غير الموثقة في أغلب الأحيان، وإسقاطا لذلك تم إجراء مجموعة من المقابلات مع رئيسة مصلحة الأمانة العامة بخصوص السياسة العمومية لمناطق الظل التي سيتم التطرق لها في هذا المطلب، كما كانت لنا مقابلات مع رؤساء مصالح، ومفتشي المفتشية العامة و أعضاء الديوان على مستوى الولاية بخصوص الإدارة الإلكترونية والسياسة العمومية المحلية والتي سيتم تحليلها في المطلب الموالي.

في هذا الصدد عمدت الباحثة للجوء إلى أسلوب الأسئلة العامة بطريقة حرة وتفاعلت العمل بأسلوب الأسئلة التفصيلية بغية إثارة العديد من النقاط والأبعاد والخلفيات للمحاور المبحوث، هذا الأسلوب كان ملائما لجعل المبحوث أكثر استرسالا في الكلام بهدف برهنة فرضيات الدراسة المطروحة .

تم إستخدام المقابلة من خلال طرح مجموعة من الأسئلة على رئيسة مصلحة بالأمانة العامة لولاية برج بوعرييج "وردة بن مبروك" حول تطبيق الكتروني تم إنشائه من طرف وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية لمتابعة التكفل بمناطق الظل، وإحتوت المقابلة :

-تم التكفل بمناطق الظل في أبريل 2020 مع بداية الأزمة الصحية كوفيد_19_، لم يتم تحديد ميزانية خاصة بهذه المناطق إلى يومنا هذا .

¹المصدر : الأمانة العامة لولاية برج بوعرييج .

-يبلغ عدد مناطق الظل على مستوى ولاية برج بوعرييج 487 منطقة في ديسمبر 2021 و420 في 05 مارس 2022.

-بدأ التكفل بالمشاريع الصغيرة التي لها أثر على المواطن مثل:المياه، النقل المدرسي، بناء الآبار، توفير الإنارة العمومية، الغاز الطبيعي، بناء مراكز تخزين للكهرباء (طاقة شمسية) ذلك بداية من 2020 أما على المدى البعيد هناك عمليات سيتم إنجازها في 2022،التي تتطلب مبالغ مالية كبرى .

-بعد إبراز الإحتياجات وإحصاء المناطق عبر الولايات على غرار ولاية برج بوعرييج تم إنشاء تطبيق إلكتروني من طرف وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية بتعليمه من رئيس الجمهورية عبد المجيد تبون لتنمية مناطق الظل ،حيث تسمح هذه التطبيقة بتوفير صورة مباشرة وحصيلة يومية عن كل ما يتم إنجازه،ذلك ما يتيح المتابعة اليومية والمتواصلة لعمليات التكفل بمناطق الظل البالغ عددها 15044 المنتشرة عبر ولايات الوطن والتي تضم 8 ملايين نسمة.¹

¹مقابلة مع وردة بن مبروك ،رئيسة مصلحة الأمانة العامة لولاية برج بوعرييج ،السياسة العمومية لمناطق الظل،برج بوعرييج ، برج بوعرييج: 13 مارس 2022.




République Algérienne Démocratique et Populaire
وزارة الداخلية و الجماعات المحلية و التهيئة العمرانية
Ministère de l'Intérieur, des Collectivités Locales et de l'Aménagement du Territoire





Wilaya: B.BARRERIDJ
Commune: SIEGE_WILL


الولاية: برج بوعريرج
البلدية: مقر الولاية

Programme de Mise à Niveau
et de Rattrapage


 Identification des
Déficits et des Localités

 Programme
Mise à Niveau
et Rattrapage

 Situation
Socio-Economique

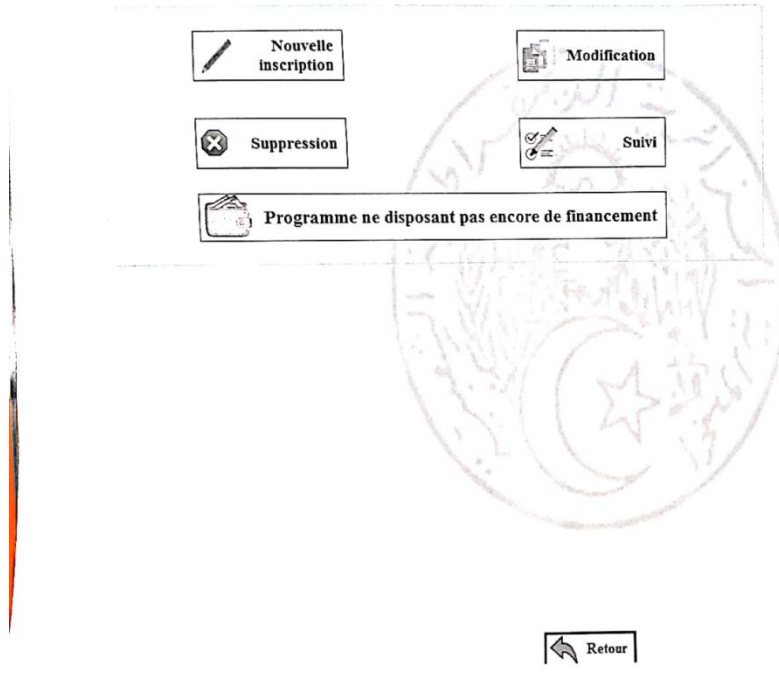
 Tableaux de bord

 Quitter

 Gestion utilisateurs

 Aide

PROGRAMME DE MISE A NIVEAU
ET DE RATTRAPAGE



شكل رقم(08):التطبيق الإلكتروني الخاص بمناطق الظل .

المصدر:الأمانة العامة لولاية برج بوعريريج .

ثانيا :السياسة العمومية في مجال السكن:

يعتبر قطاع السكن من القطاعات الحساسة التي تولي لها الدولة أهمية بالغة وألوية، وذلك مايلاحظ من خلال الأغلفة المالية الضخمة التي تصرف بهدف ترقية هذا القطاع، كذلك إدخال أنماط أخرى عن طريق تشجيع الترقية العقارية وتعزيز هذه الأخيرة بحوافز مختلفة، كل هذا بالرغم من عدم وجود نص في الدستور يقر بواجب الدولة نحو المواطن في الإسكان.

يقوم قطاع السكن على مديرية السكن التي:

تضم مديرية أربعة 04 مصالح وخمسة عشرة 15 قسم فرعي إقليمي موزعين عبر دوائر الولاية.

1- مصلحة الإدارة والوسائل: تحتوي على ثلاثة 04 مكاتب وهي على التوالي:

- مكتب تسيير المستخدمين : تسيير المستخدمين الإداريين والتقنيين و السهر على وضع الوسائل البشرية اللازمة لسير المصالح.

- مكتب الميزانية والمحاسبة والوسائل العامة: تحضير بالتعاون مع المصالح المركزية المعنية ميزانية التسيير وضمان تطبيقها حسب الكيفيات المحددة تحضير بالتعاون مع المصالح الأخرى المعنية بالولاية.

والمصالح الأخرى المعنية بالولاية والمتعلقة بتسيير العمليات الخاصة بإعادة الإعتبار للحظيرة العقارية لبلديات الولاية، ضمان تسيير وسائل المديرية وتطوير كل نشاط من شأنه ضمان وفرة الوسائل الضرورية لسير المنظم لكل مصلحة.

- مكتب الشؤون القانونية والمنازعات: تنفيذ الإجراءات الموجهة لضمان تطبيق التنظيم العام ومعرفة ومتابعة ومعالجة المنازعات العامة في إطار قطاعات النشاطات، والقيام بدراسة ملفات المتعلقة بشهادة التأهيل والتصنيف المهني للمقاولات.

أما باقي المصالح هي على التوالي:

2- مصلحة المسكن العمومي الإيجاري:

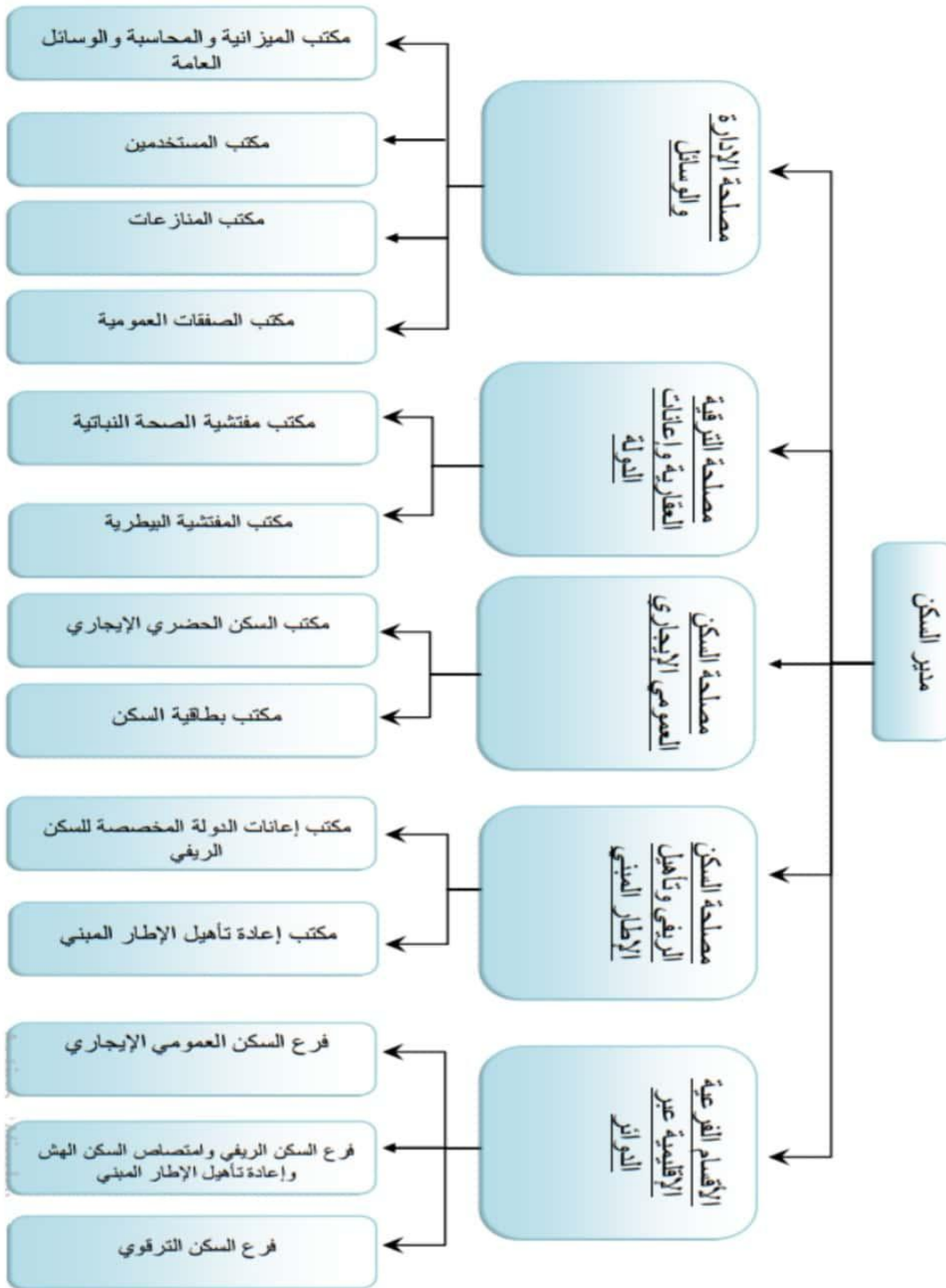
- اقتراح من خلال التقييم الدوري، عناصر سياسة السكن المكيف مع شروط وخصوصيات الولاية.

- القيام بدراسات ومقاييس في مجال السكن.

- توفير شروط بعث إنجاز عمليات السكن الاجتماعي.

- السهر مع النشار الدائم للتنظيم التقني والوسائل وإجراءات دعم سياسة السكن.

- القيام بمتابعة متواصلة للعمليات المنجزة وتقييمها دوريا قصد إرسالها إلى السلطة الوصية.
- 3- مصلحة السكن الريفي وتأهيل الإطار المبني:**
 - السهر على تنفيذ ومتابعة الإعانات العمومية ومراقبتها.
 - متابعة عمليات السكن الريفي التي تعدها السلطات العمومية.
 - اقتراح دراسات في المقاييس في مجال البناء الريفي المطابق مع الخصوصيات المحلية.
 - ترقية السكني في الوسط الريفي.
- 4- مصلحة الترقية العقارية وإعانات الدولة:**
 - اقتراح عمليات تطوير ريفي مجال الترقية حسب الظروف الاجتماعية والاقتصادية للولاية .
 - تنشيط ومراقبة أعمال المتعاملين العموميين المكلفين بالسكن الترقوي بكل أصنافه والمستفيدين من دعم الدولة.
 - القيام بكل الإجراءات بالتعامل مع المصالح المعنية والجماعات المحلية لتعبئة الأراضي القابلة للتعمير وتهيئتها تحت تصرف المرقى العقارين.
- 5- الأقسام الفرعية الإقليمية عبر الدوائر**
 - الهيكل التنظيمي:



شكل رقم (09): الهيكل التنظيمي لمديرية السكن لولاية برج بوعريريج.

المصدر: مديرية السكن لولاية برج بوعريريج.

جدول رقم (02): النشاط السنوي لقطاع السكن في ولاية برج بوعريريج¹:

عدد السكنات طور الإنطلاق	عدد السكنات طور الإنجاز	عدد السكنات المنتهية وغير موزعة	تسليم المفاتيح وإعانات الدولة لسنة 2021	عدد السكنات المنتهية والموزعة	عدد السكنات المنجزة	عدد السكنات	البرنامج
300	109	6494	1787	24997	31491	31900	السكن العمومي الإيجاري
33	71	/	/	500	500	604	السكن الوظيفي والإلزامي
00	65	/	/	10827	10827	10892	السكن الإجتماعي التساهمي (LSP)
700	1540	390	330	1228	1758	3998	السكن الترقوي المدعم (LPA)
00	1000	/	1348	4712	4712	5712	صيغة البيع بالإيجار (AADL)
00	18	/	/	236	236	254	السكن الترقوي العمومي (ENPI)
325	1897	/	457	2467	2467	4689	السكن الترقوي الحر
3320	1328	/	815	37886	37886	42534	السكن الريفي
4678	6028	6884	4737	82853	89877	100583	المجموع

¹مديرية السكن لولاية برج بوعريريج ،ديسمبر 2021.

جدول: (03): إعانات الدولة ضمن برامج تأهيل الإطار المبنى والتكفل بآثار الزلزال :¹

عدد السكنات غير المنطلقة	عدد السكنات طور الإنجاز	عدد السكنات المنتهية	عدد السكنات المسجلة	البرنامج
07	126	769	902	تأهيل الإطار المبنى
00	06	145	151	البرنامج الخاص بترميم قرية القليعة
02	53	845	900	التكفل بآثار الزلزال
09	185	1759	1953	المجموع

انطلاقا مما سبق عرضه في الجدول نلاحظ تسجيل الولاية نقص في الاستفادة من حصص سكنية بمختلف الصيغ خاصة السكن الريفي الترقوي والترقوي المدعم والسكن الاجتماعي الإيجاري وهي الصيغ المحببة لدى المواطن وهذا مقارنة بالطلبات المسجلة والتي تمت دراستها بعد تصفية وتطهير البطاقيّة الخاصة بالسكن بكل صيغه حيث قدرت ب 73552 طالب للسكن العمومي الإيجاري و 14442 طالب للسكن الترقوي المدعم بالإضافة إلى 32455 طالب إعانة للسكن الريفي.²

¹ مديرية السكن لولاية برج بوعريّيج، ديسمبر 2021.

² مديرية السكن لولاية برج بوعريّيج، ديسمبر 2021.

جدول رقم(04): آفاق قطاع السكن لسنة 2022 في ولاية برج بوعريريج:¹

البرنامج	إنطلاق المشاريع استلام المشاريع السكنية	السكنية استلام المشاريع السكنية	توزيع المفاتيح على المستفيدين
السكن العمومي الإيجاري	300	109	متعلق بإشهار القوائم ومرورها على لجنة الطعون
السكن الترقوي المدعم (LPA)	150	1250	
صيغة البيع بالإيجار (AADL)	00	854	
السكن الترقوي العمومي (ENPI)	00	00	
السكنات الوظيفية والإلزامية	11	54	
السكن الريفي	1500	1800	400 وهذا متعلق بمدى ضبط القوانين من طرف البلديات ورفع التحفظات على الملفات
المجموع	1961	4067	/

¹مديرية السكن لولاية برج بوعريريج، ديسمبر 2021.

الفصل الثاني : الإدارة الإلكترونية في الجزائر ودورها في تطوير السياسة العمومية المحلية

تم إنشاء تطبيق إلكتروني يربط بين وزارة السكن ومديريات السكن على مستوى كل ولاية والذي من خلاله يتم تسجيل أسماء طالبي السكن، ألقابهم، جنسهم، تاريخ ميلادهم، مقاطعة الميلاد، الولاية، الحالة العائلية، إسم الأب، لقب وإسم الأم و غيرها من المعلومات لدراسة ملفاتهم ومنحهم حقهم في السكن.



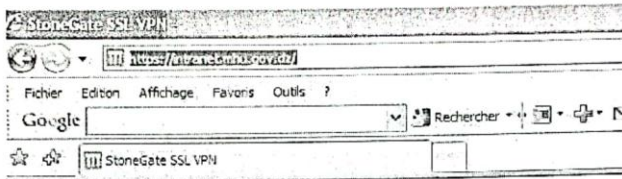
شكل رقم (10): موقع وزارة السكن مع مديريات السكن.

المصدر: مديرية السكن لولاية برج بوعرييج.

Manuel d'utilisation de l'application

Manuel d'utilisation de l'application portant contrôle par le fichier national du logement

- A. Transmettre une demande de contrôle selon le modèle de demande joint en annexe au numéro de fax : 021 74 55 78.
- B. Accéder à l'espace intranet du MHU ;
<https://intranet.mhu.gov.dz/>



STONESOFT

Authentication

User Name:

Password:

Copyright © 2007-2010 Stonesoft. All rights reserved

Identification dans le réseau intranet

- C. Cliquer sur l'icône  portant gestion du fichier national du logement ;

STONEGATE

Help Logged On: dpchtaz [Log Off](#)

StoneGate SSL VPN Application Portal

Welcome to the StoneGate SSL VPN Application Portal. The resources you have access to are displayed below. To start a resource, click the corresponding icon.

Resources

Lancement de l'application fichier

D. Identifiez vous dans cet espace en saisissant votre identifiant et votre mot de passe ;

Direction Générale de l'Habitat et de la Construction
Liste à contrôler par le fichier national

Authentification ...

Login	<input type="text"/>
PasseWord	<input type="password"/>
	<input type="button" value="Connexion"/>

Nb : Le Login ainsi que le mot de passe sont ceux déjà utilisés dans l'application de suivi des programmes neufs

E. Dans l'espace d'accueil affiché, vous avez la possibilité de saisir une nouvelle liste à contrôler ou de consulter les listes déjà transmises pour vérification. (certaines rubriques lors de la saisie sont obligatoires, voir le modèle du formulaire) ;
« Page d'accueil »

Liste à contrôler par le fichier national

Bonjour: « login » Se déconnecter | Modifier Login

MHU-DGCH
MANUEL D'UTILISATION DE L'APPLICATION INFORMATIQUE PORTANT CONTROLE PAR LE FICHIER NATIONAL DU LOGEMENT

الفصل الثاني : الإدارة الإلكترونية في الجزائر ودورها في تطوير السياسة العمومية المحلية

Modèle du formulaire de saisie

Formulaire de saisie des listes à contrôler par le fichier national

Identification de la demande de contrôle	Code Wilaya *		automatique
	Wilaya *		automatique
	Date de la demande *		automatique
	Produit ou Programme *		Pour quel produit est demandé le contrôle : LPL, LSP, HR, TDB, DESISTEMENTS, REGULARISATION ?
	Organisme *		Quel organisme a sollicité le contrôle (OPGI, DLEP, CNL, AADL) ?

postulants	Num Ordre		numéro séquentiel (automatiques)
	Nom *		nom du postulant, format alphabétique
	Nom de jeune fille		Nom de jeune fille pour les personnes de sexes féminins mariés
	Prénom *		prénom du postulant, format alphabétique
	Sexe *		F, M
	Date de naissance *		format jj/mm/aaaa
	Type Date de naissance *		P pour les demandeurs nés présumés et N pour les autres
	Lieu de naissance *		commune de naissance
	Sit. Fam. *		C, M, V, D
	Prénom du père *		La filiation complète du demandeur
	Nom de la Mère *		
	Prénom de la mère *		

conjoints	Nom		nom du conjoint du demandeur format alphabétique
	Prénom		prénoms du conjoint du demandeur format alphabétique
	Date de naissance		format jj/mm/aaaa
	Type Date de naissance		P pour les conjoints des demandeurs nés présumés et N pour les autres
	Lieu de naissance		Commune de naissance
	Prénom du père		La filiation complète du conjoint
	Nom de la Mère		
	Prénom de la mère		

* saisie obligatoire

MHU-DGCH

MANUEL D'UTILISATION DE L'APPLICATION INFORMATIQUE PORTANT CONTROLE PAR LE FICHIER NATIONAL DU LOGEMENT

شكل رقم (11): تطبيق إلكتروني خاص بطالبي السكن يربط بين وزارة السكن ومديريات السكن.

المصدر: مديرية السكن لولاية برج بوعريش

الفصل الثاني : الإدارة الإلكترونية في الجزائر ودورها في تطوير السياسة العمومية المحلية

هذا إضافة إلى التطبيق الخاص بالمقاولين، ليتم منحهم شهادة التأهيل والتصنيف المهنيين التي تسمح لهم بالمشاركة في الإستشارات والمناقصات الوطنية والدولية، للحصول على هذه الشهادة يجب على المقاول التقدم بملف يحتوي الوثائق المطلوبة هذه الأخيرة تدرج على مستوى التطبيق التالي من أجل دراستها :



G-Qualif Bat: Version Wilaya - Nom Utilisateur: Administrateur (Fr)

Légendes Fichiers Suivi Des Demandes Utilitaires Quitter

Suivi Des Demandes: Dossiers En Cours

Dénom.: T. Dem. Tout T. Entr. E A Avis A Etat Actuel Tout Complet NIF Val. Oui RE Retrait RE NR Activité Principale Bat TP TF Rec. Oui Non Code: Spéc.: Catég.: N° Com.: Tout Afficher

Gérant: Wilaya: Forme Jur.:

Code	N° Com.	Date Reg.	Type Entreprise	Dénomination Sociale	Forme	Type	Wilaya	Activité Prin.	Cat.	Etat Actuel	NIF
22-0174	01C-2022	22/02/2022	Entreprise	ENTREPRISE BELFERKOUS BOUBAKEUR	PERSONNE	R	BORDJ BOU ARREDIDJ	Bat	IV	Présenté	165340100343114
22-0173	01C-2022	22/02/2022	Entreprise	ENTREPRISE DERARDOJA MOHAMED	PERSONNE	R	BORDJ BOU ARREDIDJ	Bat	III	Présenté	165340900457113
22-0170	01C-2022	22/02/2022	Entreprise	ENTREPRISE BELAROUZI AZEDINE	PERSONNE	N	BORDJ BOU ARREDIDJ	Bat	III	Présenté	163343300210182
22-0168	01C-2022	22/02/2022	Entreprise	ENTREPRISE NEZZARI MADANI	PERSONNE	R	BORDJ BOU ARREDIDJ	Bat	III	Présenté	187341400547145
22-0167	01C-2022	22/02/2022	Entreprise	ENTREPRISE NEZZARI RACHID	PERSONNE	R	BORDJ BOU ARREDIDJ	Bat	III	Présenté	1513414003836154
22-0166	01C-2022	22/02/2022	Entreprise	ENTREPRISE CHAOUICHE KHELIFA	PERSONNE	R	BORDJ BOU ARREDIDJ	Bat	III	Présenté	180340300231195
22-0163	01C-2022	21/02/2022	Entreprise	ENTREPRISE BENHIZIA FOUAZ	PERSONNE	R	BORDJ BOU ARREDIDJ	Bat	IV	Présenté	182342500234121
22-0161	01C-2022	20/02/2022	Entreprise	ENTREPRISE DIAF KARIM	PERSONNE	R	BORDJ BOU ARREDIDJ	Bat	IV	Présenté	192340200057112
22-0160	01C-2022	20/02/2022	Entreprise	ENTREPRISE BELLIL ABDALLAH	PERSONNE	R	BORDJ BOU ARREDIDJ	Bat	III	Présenté	190340201188188
22-0159	01C-2022	02/02/2022	Entreprise	ENTREPRISE CHENITI MOUNIR	PERSONNE	R	BORDJ BOU ARREDIDJ	Bat	IV	Présenté	181340102491151
22-0140	01C-2022	15/02/2022	Nouvelle	EURL SAMI LILMOUKAWALAT	EURL	N	BORDJ BOU ARREDIDJ	Bat	III	Présenté	002134046653263
22-0126	01C-2022	08/02/2022	Entreprise	ENTREPRISE KHALFAOUI FARE S	PERSONNE	R	BORDJ BOU ARREDIDJ	Bat	III	Présenté	187340105871109
22-0114	01C-2022	06/02/2022	Nouvelle	SARL PROMO BENZ	SARL	N	BORDJ BOU ARREDIDJ	Bat	IV	Présenté	002134046648479
22-0105	01C-2022	02/02/2022	Entreprise	ENTREPRISE BOUZIANE DJAMEL	PERSONNE	R	BORDJ BOU ARREDIDJ	Bat	IV	Présenté	177090010588116
22-0104	01C-2022	02/02/2022	Entreprise	ENTREPRISE ZOUAOUI CHOUTRI	PERSONNE	R	BORDJ BOU ARREDIDJ	Bat	IV	Présenté	158340900071415
22-0097	01C-2022	01/02/2022	Entreprise	SARL BOUKHELIF YAHIA CONSTRUCTION	SARL	R	BORDJ BOU ARREDIDJ	Bat	III	Présenté	000834046375446
22-0090	01C-2022	30/01/2022	Nouvelle	SARL BELAAMECHE DAHMANE	SARL	N	BORDJ BOU ARREDIDJ	Bat	IV	Présenté	002134046657993
22-0043	01C-2022	16/01/2022	Entreprise	ENTREPRISE DERMOUICHE AKLI	PERSONNE	R	BORDJ BOU ARREDIDJ	Bat	III	Présenté	163342400152177
22-0028	01C-2022	10/01/2022	Entreprise	EURL DHAÏSSA CONSTRUCTION TRAVAUX P	EURL	R	BORDJ BOU ARREDIDJ	Bat	IV	Présenté	001134046421128
22-0027	01C-2022	09/01/2022	Entreprise	ENTREPRISE MERIKHI RADHOUANE	PERSONNE	R	BORDJ BOU ARREDIDJ	Bat	III	Présenté	178341300207166
22-0009	01C-2022	05/01/2022	Entreprise	ENTREPRISE LALAMI FATHI	PERSONNE	R	BORDJ BOU ARREDIDJ	Bat	III	Présenté	171340102244153

Quitt: Enr: 1 Sur 28

Buttons: Fermer La Fiche, Débloquer, Supprimer, Modifier

Date: 14/03/2022

الفصل الثاني : الإدارة الإلكترونية في الجزائر ودورها في تطوير السياسة العمومية المحلية

G-Qualif Bat : Version Wilaya - Nom Utilisateur : Administrateur (Fr)

Légendes Fichiers Suivi Des Demandes Utilitaires Quitter

Suivi Des Demandes - Dossiers Traités

Déno. : Géant : Wilaya : Forme :

Type : Tout E G N R

T. Entr. : A D F M

Avis : A D F M

Etat Actuel : Tout Comité National Traité / Classé Cadres Insuffisants Sans Incidence Dossier Renv. / Ret.

Rec. : Oui Non

Activité Principale : Bat TP RE TF IPT

Validité : En Cours - 6 Mois Expirée

Retrait : RE NR

Code : Spéc. : Cat. : NIF :

Code	N° Com.	Date Reg.	Dénomination Sociale	Forme	Type	Wilaya	Activité Prin.	Etat Actuel	Cat.	Avis Com.	NIF
21-1340	04C-2021	09/12/2021	EURL CONSTRUCTION BENRABAH	EURL	R	BORDJ BOU ARRERIDJ	Bat	Traité / Classé	IV	Favorable	000534046334305
21-1336	04C-2021	08/12/2021	EURL GUEROUACHE SPEED	EURL	R	BORDJ BOU ARRERIDJ	Bat	Traité / Classé	III	Favorable	002134046639577
21-1331	04C-2021	08/12/2021	ENTREPRISE SEBBANE HELAL	PERSONNE I	R	BORDJ BOU ARRERIDJ	Bat	Traité / Classé	III	Favorable	182341500054146
21-1329	04C-2021	08/12/2021	SNC SKBB LIL MOUKAOULET BOUKHALFA	SNC	R	BORDJ BOU ARRERIDJ	Bat	Traité / Classé	IV	Favorable	001034046408922
21-1328	20C-2021	08/12/2021	ENTREPRISE BENDJEDDOU SOFIANE	PERSONNE I	R	BORDJ BOU ARRERIDJ	Bat	Traité / Classé	III	Favorable	185340103495174
21-1327	04C-2021	08/12/2021	SARL BATI JAIME	SARL	R	BORDJ BOU ARRERIDJ	Bat	Traité / Classé	III	Favorable	001534046525404
21-1326	04C-2021	08/12/2021	ENTREPRISE RADJOUH ABDELGHANI	PERSONNE I	R	BORDJ BOU ARRERIDJ	Bat	Traité / Classé	III	Favorable	177340100322192
21-1325	04C-2021	08/12/2021	ENTREPRISE BELMLOUD RADWANE	PERSONNE I	R	BORDJ BOU ARRERIDJ	Bat	Traité / Classé	IV	Favorable	185340200258154
21-1322	04C-2021	08/12/2021	ENTREPRISE BENMANAA MOURAD	PERSONNE I	R	BORDJ BOU ARRERIDJ	Bat	Traité / Classé	III	Favorable	179340800773144
21-1298	04C-2021	02/12/2021	ENTREPRISE BENCHERIF ANOUAR ESSADAT	PERSONNE I	R	BORDJ BOU ARRERIDJ	Bat	Traité / Classé	III	Favorable	173340300367129
21-1297	04C-2021	02/12/2021	ENTREPRISE MEDDOUR BOUALEM	PERSONNE I	R	BORDJ BOU ARRERIDJ	Bat	Traité / Classé	IV	Favorable	185340102340165
21-1296	04C-2021	02/12/2021	ENTREPRISE MENKOUCHA AHMED	PERSONNE I	R	BORDJ BOU ARRERIDJ	Bat	Traité / Classé	III	Favorable	191340100507191
21-1278	04C-2021	30/11/2021	ENTREPRISE BELOUAHRI YAKOUB	PERSONNE I	N	BORDJ BOU ARRERIDJ	Bat	Traité / Classé	III	Favorable	199340100416129
21-1277	04C-2021	30/11/2021	ENTREPRISE BELHADJI LAHCENE	PERSONNE I	N	BORDJ BOU ARRERIDJ	Bat	Traité / Classé	I	Favorable	171340900916120
21-1261	04C-2021	28/11/2021	EURL MUUSTAFA BENCHABANE	EURL	N	BORDJ BOU ARRERIDJ	Bat	Traité / Classé	III	Favorable	002134046657279
21-1260	04C-2021	28/11/2021	SARL RIMALINE TRANSPORT	SARL	R	BORDJ BOU ARRERIDJ	Bat	Traité / Classé	IV	Favorable	000734046356499
21-1259	04C-2021	28/11/2021	ENTREPRISE BENDJEDDOU AKREM	PERSONNE I	N	BORDJ BOU ARRERIDJ	Bat	Traité / Classé	III	Favorable	192340102682185
21-1250	04C-2021	25/11/2021	ENTREPRISE BRAHIMI SADEK	PERSONNE I	R	BORDJ BOU ARRERIDJ	Bat	Traité / Classé	IV	Favorable	176340500813118
21-1232	04C-2021	21/11/2021	EURL G BEL HOS	EURL	N	BORDJ BOU ARRERIDJ	Bat	Traité / Classé	III	Favorable	002134046648785
21-1231	04C-2021	21/11/2021	ENTREPRISE SEBBANE SMAIL	PERSONNE I	R	BORDJ BOU ARRERIDJ	Bat	Traité / Classé	III	Favorable	162342400020160
21-1230	04C-2021	21/11/2021	ENTREPRISE HADDAD AMIR	PERSONNE I	R	BORDJ BOU ARRERIDJ	Bat	Traité / Classé	III	Favorable	193340100769118

Enr : 1 Sur 1235

Quitter Fermer La Fiche Reclasser Visualiser

Date : 14/03/2022

G-Qualif Bat : Version Wilaya - Nom Utilisateur : Administrateur (Fr)

Légendes Fichiers Suivi Des Demandes Utilitaires Quitter

Suivi Des Demandes

Nouveau Dossier

Dossiers En cours

Nouvelle Commission

Dossiers Classés

Liste Des Commissions

Quitter Application

Date : 14/03/2022 Heure : 09:22:39 Application en exécution !

FR 09:22 14/03/2022

Ajout Nouveau Dossier

Veuillez spécifier le type de l'entreprise

Type Entreprise

Entreprise ou groupe d'entreprises

Groupement d'entreprises

Entreprise nouvellement créée

S'agit-il d'une entreprise spécialisée

Oui Non

Spécialité

S'agit-il d'une Micro-entreprise

Oui Non

Valider

الفصل الثاني : الإدارة الإلكترونية في الجزائر ودورها في تطوير السياسة العمومية المحلية

G-Qualif Bat : Version Wilaya - Nom Utilisateur : Administrateur (Fr)

Légendes Fichiers Suivi Des Demandes Utilitaires Quitter

Suivi Des Demandes : Dossier En Cours

Dénom. : T. Dem. Tout N R

Gérant : Wilaya : Forme Jur. :

N° Reg. * : 174 Date Reg. * : 22/02/2022 Type Entreprise Entr. & Grp. Groupement Nouvelle Entr. Code Fiche 22-0174

Réf. BOG : 682 Date BOG : 22/02/2022 Spécialisée : NIF * : 165340100313114

Demande Qualification : Modification

Type Demande Nouvelle Demande Renouvellement

Ancien Certificat N° Certificat R/2015/06/202/375 Date Effet 22/12/2015 Cat. IV

Activité Principale Bat RE TP TF IPT

Activité Secondaire Bat RE TP TF IPT

Qualification Demandée

Activité Principale Bat RE TP TF IPT

Activité Secondaire Bat RE TP TF IPT

Batiment 331-3110.1 à 11/331-3133

RE 34.705/34.703

TP 347-4256

TF

IPT

Identification Demande Dossier Classification Commission Observation

Annuler Enregistrer

N°	Code	N° Com.	Date Reg.	Type Entreprise	Etat	Prin.	Cat.	Etat Actual	NIF
22-0174	01C-2022	22/02/2022	Entreprise	ENT	III	IV	Présenté	165340100313114	
22-0173	01C-2022	22/02/2022	Entreprise	ENT	III	III	Présenté	165340900457113	
22-0170	01C-2022	22/02/2022	Entreprise	ENT	III	III	Présenté	163343300210182	
22-0168	01C-2022	22/02/2022	Entreprise	ENT	III	III	Présenté	187341400547145	
22-0167	01C-2022	22/02/2022	Entreprise	ENT	III	III	Présenté	151341403836154	
22-0166	01C-2022	22/02/2022	Entreprise	ENT	III	III	Présenté	180340300231195	
22-0163	01C-2022	21/02/2022	Entreprise	ENT	III	IV	Présenté	182342500234121	
22-0161	01C-2022	20/02/2022	Entreprise	ENT	III	IV	Présenté	182340200057112	
22-0160	01C-2022	20/02/2022	Entreprise	ENT	III	III	Présenté	190340201188188	
22-0159	01C-2022	02/02/2022	Entreprise	ENT	III	IV	Présenté	181340102491151	
22-0140	01C-2022	15/02/2022	Nouvelle	EUR	III	III	Présenté	002134046653263	
22-0126	01C-2022	08/02/2022	Entreprise	ENT	III	III	Présenté	187340105871109	
22-0114	01C-2022	06/02/2022	Nouvelle	SARL	III	IV	Présenté	002134046648479	
22-0105	01C-2022	02/02/2022	Entreprise	ENT	III	IV	Présenté	177090010588116	
22-0104	01C-2022	02/02/2022	Entreprise	ENT	III	IV	Présenté	158340900071415	
22-0097	01C-2022	01/02/2022	Entreprise	SARL	III	III	Présenté	000834046375446	
22-0090	01C-2022	30/01/2022	Nouvelle	SARL	III	IV	Présenté	002134046657993	
22-0043	01C-2022	16/01/2022	Entreprise	ENT	III	III	Présenté	183342400152177	
22-0028	01C-2022	10/01/2022	Nouvelle	EUR	III	IV	Présenté	001134046421128	
22-0027	01C-2022	09/01/2022	Entreprise	ENT	III	III	Présenté	178341300207166	
22-0009	01C-2022	05/01/2022	Entreprise	ENT	III	III	Présenté	171340102244153	

Date : 14/03/2022

G-Qualif Bat : Version Wilaya - Nom Utilisateur : Administrateur (Fr)

Légendes Fichiers Suivi Des Demandes Utilitaires Quitter

Ajout Nouveau Dossier

N° Reg. * : 175 Date Reg. * : 14/03/2022 Type Entreprise Entr. & Grp. Groupement Nouvelle Entr. Code Fiche 22-0175

Réf. BOG : Date BOG : Spécialisée : NIF * : Valider

Identification Entreprise

Dénomination *

Forme *

Wilaya * EPIC EUURL

Statut * GROUPEMENT D'ENTREPRISES PERSONNE PHYSIQUE SARL SMC SOCIETE A COMMANDITE SIMPLE

Adresse *

Nom Dirigeant *

N° Tél. N° Fax

N° Mobile E-mail

N° CNAS * N° RC *

تعريف المؤسسة

تسمية المؤسسة *

العنوان *

إسم المسير *

Identification

Annuler Valider Enregistrer

Quitter Application

Date : 14/03/2022 Heure : 09:24:33 Application en exécution !

FR 09:24 14/03/2022

Suivi Des Demandes

Nouveau Dossier

Dossiers En cours

Nouvelle Commission

Dossiers Classés

Liste Des Commissions

شكل (12): تطبيق إلكتروني لمنح شهادة التأهيل للمقاول.

المصدر : مديرية السكن لولاية برج بوعريريج.

ثالثا :السياسة العمومية المحلية في مجال التجارة:

تعتبر مديرية التجارة إدارة عمومية ذات طابع محمي تابعة وطنيا ووظيفيا لوزارة التجارة وتسمى بالمصالح الخارجية، وبمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 409-03 المؤرخ في 2003/11/05 والتي من مهامها تنفيذ السياسة الوطنية المقررة في ميادين التجارة الخارجية والمنافسة والجودة وتنظيم النشاطات التجارية والمهن المقننة والرقابة الإقتصادية وقمع الغش أصبحت تسمى بالمديرية الولائية للتجارة.

تهدف مديرية التجارة إلى:

- متابعة تموين السوق بالمواد الإستراتيجية لتفادي أي تذبذب ومعالجتها في الوقت المناسب.
- تنظيم الأنشطة التجارية بالتنسيق مع الجمعيات المحمية في إطار التدعيم التجاري.
- تأطير سوق الجملة للخضر والفواكه.
- تطبيق برامج مراقبة الممارسات التجارية ومراقبة النوعية والنظافة مع المصالح المساعدة.
- مراقبة نوعية المواد المستوردة ومدى مطابقتها للمعايير الدولية.
- تحقيق رفاهية المستهلك من خلال حماية أمنه وصحته.
- ترقية الجودة وإعلام المستهلك وترقية الإقتصاد الوطني.¹

الهيكل التنظيمي لمديرية التجارة :

تحتوي مديرية التجارة على أربع مصالح رئيسية تظم عشر مكاتب المتمثلة في :

أ. **مصلحة الإدارة والوسائل**: تعتبر مصلحة الإدارة والوسائل فرع من فروع مديرية التجارة ، يشرف

على تسيير هذه المصلحة جملة من الموظفين من ذوي الخبرة والكفاءة المهنية، حيث تسهر على إدارة شؤون الموظفين كما تضم هذه المصلحة ثلاث مكاتب:

¹مديرية التجارة،ولاية برج بوعريريج .

• مكتب المستخدمين والتكوين

• مكتب المحاسبة الميزانية والوسائل

• مكتب الوثائق والأرشيف والإعلام الآلي.

ب. مصلحة مراقبة الممارسات التجارية والمضادة للمنافسة: تعتبر هذه المصلحة من أهم مصالح مديرية التجارة نظراً إلى دورها الكبير في متابعة الممارسات التجارية وتضم ثلاث مكاتب وهم:

• مكتب مراقبة الممارسات التجارية.

• مكتب مراقبة الممارسات المضادة للمنافسة.

• مكتب التحقيقات المتخصصة.

ج. مصلحة حماية المستهلك وقمع الغش: بموجب القانون رقم 89-02 المؤرخ في

17/02/1989

المتعمق بحماية المستهلك أنشأت مصلحة الجودة وقمع الغش، وقسمت هذه المصلحة إلى ثلاث مكاتب:

• مكتب مراقبة المنتجات الغذائية

• مكتب مراقبة المنتجات الصناعية والخدمات

• مكتب ترقية الجودة و العلاقات مع الحركة الجمعوية :

د. مصلحة ملاحظة السوق والإعلام الإقتصادي: وتقوم هذه المصلحة بحصر جميع

المعلومات

الإحصائيات الخاصة بقطاع التجارة والأسواق، وكذا المبادلات التجارية إلى الخارج،

وكل ما يتعلق بالأنشطة والمهن المقننة وتضم ثلاث مكاتب:

• مكتب ملاحظة السوق والإحصائيات.

• مكتب تنظيم السوق والمهن المقننة.

مكتب ترقية التجارة الخارجية وأسواق المنفعة العمومية.

هـ. مصلحة المنازعات والشؤون القانونية: وتعد هذه المصلحة من المصالح البالغة

الأهمية بالمديرية نظراً لدور الكبير الذي تلعبه في توجيه كافة المحاضر الرسمية

ومتابعة معالجتها من طرف المصالح القضائية، وتضم:

- مكتب منازعات الممارسات التجارية.
 - مكتب منازعات قمع الغش.
 - مكتب الشؤون القانونية ومتابعة التحصيل.
- بالإضافة إلى:

- مفتشية إقليمية للتجارة على مستوى دائرة رأس الوادي.
- مفتشية إقليمية للتجارة على مستوى دائرة برج الغدير.
- مفتشية إقليمية للتجارة على مستوى دائرة مجانية .
- مفتشية الحدود الميناء الجاف تيكستار.¹

شكل رقم (13) : الهيكل التنظيمي لمديرية التجارة لولاية برج بوعريريج :



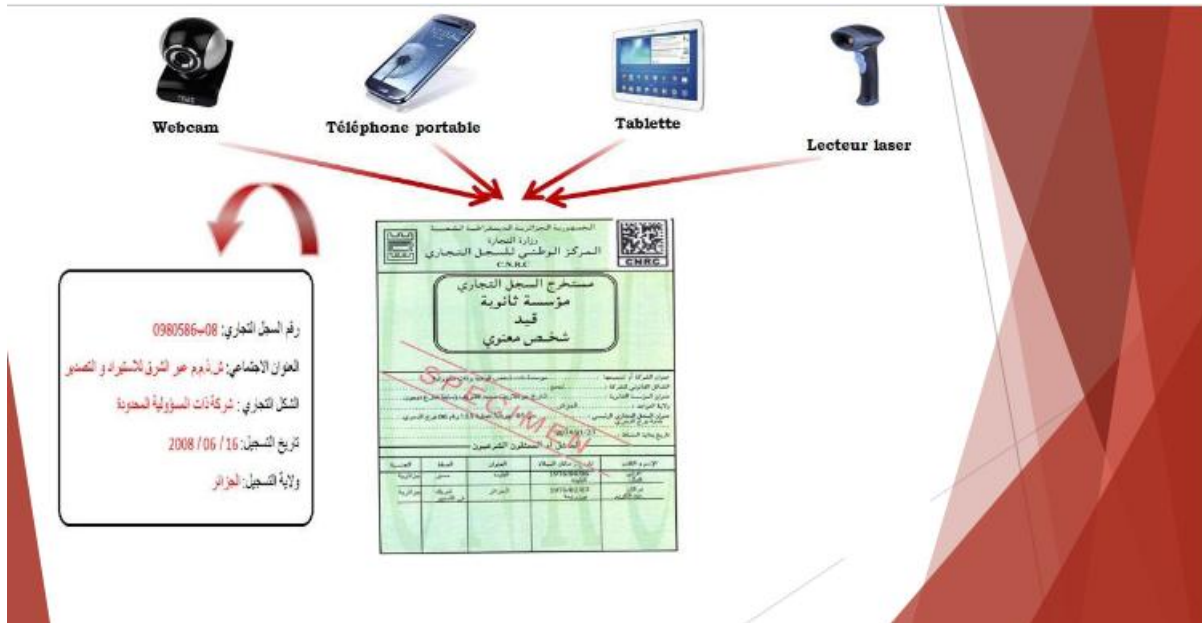
المصدر: مديرية التجارة لولاية برج بوعريريج.

¹ مديرية التجارة لولاية برج بوعريريج .

يعتبر المركز الوطني للسجل التجاري - برج بوعريريج-هيئة تابعة للقطاع التجاري ذات طابع إداري مستقلة موضوعة تحت إشراف وزير التجارة، من مهامه التكفل بضبط السجل التجاري و الحرص على التزام الخاضعين له للواجبات المتعلقة بالقيود بالسجل التجاري، هذا الأخير تم إعداد تطبيق إلكتروني خاص به ليصبح السجل التجاري إلكترونيًا .

السجل التجاري الإلكتروني: إن مشروع السجل التجاري الإلكتروني يندرج في إطار تسهيل السياسة العمومية التجارية وتحسين الخدمة العمومية وكذا الإجراءات الإدارية، ولقد شرعت وزارة التجارة في إنشاء نظام معلوماتي أصبح من خلاله السجل التجاري الإلكتروني وسيلة للحصول على المعلومات قصد تمكين الهيئات والمؤسسات المعنية القيام بالمراقبة ومتابعة الأنشطة التجارية، وهو بذلك يشكل قفزة نوعية في مجال المراقبة وإيصال المعلومات بفضل استعمال تكنولوجيا الإعلام الآلي والاتصال لاسيما تلك المتعلقة بالأجهزة النقالة.

و هو عبارة عن طبع رمز مشفر (CODE) على مستخرج السجل التجاري الذي هو الآن على شكل ورق، هذا الرمز يحتوي على معلومات مشفرة يمكن قراءتها للتأكد من صحة المعلومات التي يتضمنها مستخرج السجل التجاري باستعمال أجهزة نقالة وغير نقالة.



حجز موعد اونلاين

يتم حجز موعد من اجل التسجيل في السجل التجاري

جاري على موقع الانترنت «سجل كوم»:

[Https://Sidjilcom.cnrc.dz](https://Sidjilcom.cnrc.dz)



الإشتراك في البوابة :

بعد الاشتراك في البوابة، يستفيد المستخدم من فضاء مؤمن يسمح له بالحصول على معلومات مفصلة وخدمات أخرى على الخط قصد: طلب نسخة من الملفات وكذلك طلب قرص مضغوط لقاعدة البيانات.

الإشتراك في البوابة

الاشتراك على مختلف درجات البوابة المجانية يتكون من: طلب النسخة التي يتراوح سعرها بين:

- البحث في فهرس النسخ
- البحث في إدارة الاستعلامات
- البحث في فهرس التوثيق التجارية
- البحث في خزانات البيانات الإعلامية
- البحث في الفترة الزمنية لإجراءات التجارية

يتضمن الإشتراك من بين 2000 اعتبارات تبدأ في ذلك:

الدرجة 1	الدرجة 2	الدرجة 3
وحدوي 20000 دج / سنة	فاصدي 50000 دج / نصف سنة	كامل 200000 دج / نصف سنة
حساب مستخدم واحد ✓	حساب مستخدم واحد ✓	05 حسابات المستخدمين ✓
خدمة بحث واحدة ✓	05 خدمات بحث ✓	05 خدمات بحث ✓
عدد عمليات البحث غير محدود ✓	عدد عمليات البحث غير محدود ✓	عدد عمليات البحث غير محدود ✓
رسوم التفعيل 0 دج ✓	رسوم التفعيل 0 دج ✓	رسوم التفعيل 0 دج ✓
إشتراك	إشتراك	إشتراك

شهادة:

تماشيا مع عصرنة القطاع واستغلال تكنولوجيا الإعلام والانترنت ودون عناء التنقل الى فروع السجل التجاري تم استحداث خدمة سريعة من اجل الحصول على مختلف الشهادات

عبر الانترنت منها شهادة (التسجيل او عدم التسجيل، الشطب، عديم الأثر،...)، وبهذا فالسجل التجاري الإلكتروني وثيقة رسمية مؤمنة ومتابعة مضمونة.



الشكل رقم(14): السجل التجاري الإلكتروني.

المصدر:المركز الوطني للسجل التجاري برج بوعريريج

المطلب الثالث:عرض نتائج الدراسة وتحليلها.

كما سبق الذكر في المطلب السابق في إطار دراستنا البحثية قد تم إجراء مقابلات مع موظفين في ولاية برج بوعريريج وهي :

- مقابلة مع نور الدين مزهود، رئيس مصلحة ب مديريةية التقنين والشؤون العامة بولاية برج بوعريريج، دور الإدارة الإلكترونية في تطوير السياسة العمومية المحلية بولاية برج بوعريريج، برج بوعريريج : 2022_03_08.

- مقابلة مع لونس ماواسي، مفتش بالمتفشية العامة لولاية برج بوعرييج، دور الإدارة الإلكترونية في تطوير السياسة العمومية المحلية بولاية برج بوعرييج، برج بوعرييج 2022_03_13.

- مقابلة مع دنيا بن معمر، متصرف إداري في المصلحة التلخيص في الامانة العامة بولاية برج بوعرييج، دور الإدارة الإلكترونية في تطوير السياسة العمومية المحلية بولاية برج بوعرييج، برج بوعرييج: 2022_03_13.

- مقابلة مع عميروش ديش، ملحق بديوان الوالي لولاية برج بوعرييج، دور الإدارة الإلكترونية في تطوير السياسة العمومية المحلية بولاية برج بوعرييج، برج بوعرييج: 2022_03_14.

- مقابلة مع فاتح دداش، متصرف إداري بمصلحة التشغيل المحلي بمديرية الإدارة المحلية لولاية برج بوعرييج، دور الإدارة الإلكترونية في تطوير السياسة العمومية المحلية، برج بوعرييج: 2022_03_16.

من خلال هذه المقابلات توصلنا إلى النتائج التالية:

- وجود مهندسين مختصين في مجال الحاسوب ونظام المعلومات على مستوى المؤسسة .
- من بين التطبيقات وأنظمة المعلومات المستخدمة على مستوى الولاية هي :

- نظام FTP (شبكة انترانيت).

- تطبيق خاص بمتابعة الحساب الإداري.

- تطبيق خاص بالجمعيات.

- مواقع خاصة بوضع الملفات عن بعد .

- يتم إعداد التطبيقات الإلكترونية من طرف المصالح المركزية بدون استشارة أو تكوين موظفي ومهندسي الإعلام الآلي على مستوى المؤسسة.

-تمتلك هذه التطبيقات على مستوى الولاية فوائد وأضرار المتمثلة في:

- الفوائد:

- تقليل التعامل والإستعمال الورقي.
- توحيد طريقة ومنهجية العمل وتفعيل الدقة والسرعة في إستلام المعلومات.
- تقريب الإدارة من المواطن وتسهيل الخدمة المقدمة.

- السلبيات:

- عدم إلمام هذه التطبيقات بكل جوانب الملف (تبقى بحاجة إلى تطوير).
- غياب التحكم الكافي للأعوان المكلفين ونقص التكوين والرسلكة في المجال.
- نقص العتاد المادي (الحواسيب، ضعف شبكة الانترنت و المشاكل المتعلقة بالشبكة الداخلية للإتصال...)

- يوجد توافق بين الهيكل التنظيمي والتطبيقات الإلكترونية الموجودة على مستوى المؤسسة كونها توافق الملفات الإدارية، وتحتوي على هيكل تنظيمي تدريجي (نقطة تحكم، نقطة إرتكاز فرعية، نقاط إرتكاز قاعدية على مستوى البلديات)، كذلك ترجمتها للعمل الإداري المبني على تداول المعلومات بالأوراق إلى نظام معلوماتي وفق التطبيقات الإلكترونية.

- نجد أنه بالرغم من إيجابية الأرشيف الإلكتروني في تقليص التعاملات بالأوراق وحدثة الأنظمة المعلوماتية في سرعة معالجة وحفظ المعلومات بشكل أكثر عملية وسرعة وتكلفة مادية أقل، إلى أن السلوكيات والأعراف الإدارية لا تستطيع التخلي الإستغناء عن الأرشيف الورقي، وذلك تفاديا لأضرار وعيوب الأرشيف الإلكتروني.

- مساهمة تطبيقات الإدارة الإلكترونية في التقليل من معدل الأخطاء و تحقيق الرضا الوظيفي في مجالات معينة من جهة و ضغط من جهة أخرى، في حالة وجود نقائص في نظام المعلومات أو التطبيق الإلكتروني بالإضافة إلى إنعدام التحكم في التطبيق نظرا لعدم إرفاق بعضهم بدليل الإستعمال أو الرسلكة والتكوين بنية إستعمالها.

- عملت برامج وتطبيقات الإدارة الإلكترونية على تحقيق تواصل بين الولاية والدوائر والبلديات من خلال تسهيل التنسيق، المتابعة، والرقابة.

- تساعد الإدارة الإلكترونية في تفعيل مبدأ الشفافية، المصداقية، الدقة، والسرعة في إنجاز برامج السياسة العمومية من خلال إمكانية إطلاع الرأي العام بمختلف شرائحه على الوسائل، الأهداف، الوسائل والنتائج المحققة من هذه السياسات، وذلك ما يعزز ثقة المواطن بمؤسساته، ويتيح له في إطار العمل الجمعي التدخل باقتراحاته ومطالبه.

- يتمثل دور الإدارة الإلكترونية ونظام المعلومات في تنفيذ وتطوير قرارات وبرامج السياسة العمومية المحلية من خلال:

- التحكم في عملية التخطيط لبرامج السياسات العمومية وتنفيذها بالدقة اللازمة وفي الوقت المناسب.
- تسهيل جمع المعلومات من مختلف القطاعات والتواصل السريع بين المصالح بواسطة (الأنترانت، الأنترنت، الإكسترانت) ما يسهل إتخاذ القرار من أجل أي مشكل عمومي.
- الإلتزام بالآجال المحددة لمعالجة البرامج المقترحة والرقابة على مدى تنفيذها.
- باعتبار الإدارة الإلكترونية نمط معاصر يسهل التعاملات الإدارية فإنها تعمل على جمع المعلومات وتحليلها ليتم إستغلالها في توجيه أولويات السياسة العمومية المحلية وتحديدتها وفقا للمتطلبات الحقيقية، ما يمكن من بناء سياسات عمومية تعكس التطلعات وتسطير الأدوات اللازمة لتجسيدها، ناهيك عن تسهيلها لقياس وتقييم النتائج.

- تساعد الإدارة الإلكترونية على إتخاذ القرار المناسب في الوقت المناسب، وبشكل من النجاعة والفعالية، وذلك بفضل دقة المعلومات التي تؤدي إلى البرمجة وتحديد الإحتياجات المناطقية والقطاعية.

- بالنسبة للمواطن فقد حققت الإدارة الإلكترونية رضا المواطن من خلال:

- إستفادته من سياسات عمومية محلية رشيدة تحقق إحتياجاته الضرورية
- تجنبه عناء التنقل للإدارة وإستخراج الوثائق وتوفيره بذلك الوقت، الجهد، المال، وتفاذي الطوابير.

- تساوي هذه التطبيقات والأنظمة الإلكترونية بين المواطنين، بالتالي التقليل من العلاقات الشخصية والبيروقراطية في الحصول على الخدمات العمومية.
 - تقوم الدولة بنوع من المبادرات من أجل التعريف بالمواقع والتطبيقات ليكون المواطن على دراية بها مثل الإعلانات، الإشهارات على الجرائد، مواقع التواصل الإجتماعي و التلفزيون بالإضافة إلى المؤتمرات والندوات على مختلف المستويات مثل خدمة نشكي.
 - تتمثل معوقات تطبيق الإدارة الإلكترونية على مستوى هذه المؤسسة في:
 - نقص التنسيق بين مختلف المصالح الإدارية خاصة بين المصالح المحلية والمصالح الخارجية بمختلف القطاعات الوزارية.
 - نقص التحكم، وعدم مواكبة التجهيزات المعلوماتية المتوفرة لتطورات العصر.
 - انتشار الأمية الإلكترونية في أوساط فئات واسعة على من المواطنين و المستخدمين من الموظفين والإطارات الإدارية التي تميل دائما للإدارة البيروقراطية، كذلك قلة الموارد المالية المخصصة لهذا المجال.
 - عدم تغطية جميع المجالات بنظام المعلومات.
 - تركيز المؤسسات من بينها الولاية على إشباع الحاجات الأساسية للمواطنين وإستبعاد إدخال التطور التكنولوجي ضمن أولوياتها.
 - نقص العتاد الإلكتروني وحدوث إنقطاعات على مستوى شبكة الأنترنت والأنترنت.
- يمكن القول هنا أن الإدارة الإلكترونية في الجزائر، ورغم الجهود المبذولة مقارنة بالدول المتقدمة الأخرى لا زالت في مراحلها الأولى، ما يتطلب إعداد إستراتيجيات متطورة تواكب التكنولوجيا العالمية، وإرادة سياسية قوية مع تعزيز الأطر القانونية والتشريعية الخاصة بهذا المجال الإلكتروني.

المبحث الثالث: رؤية إستشرافية للإدارة الإلكترونية.

إختلفت صور الإستشراف على مر العصور من التنجيم، رؤيا، وتنبؤ وغيرها، حيث جاء للبحث في مستقبل الإنسان وعلاقته مع الآخرين، ويعتبر مصطلح الإستشراف أحد أقدم مصطلحات الدراسات المستقبلية، ووجدت برامج الإستشراف في القطاع السياسي الإقتصادي، النفسي، التعليمي... وغيرها، كونه عملية تبحث في تطوير تقنيات المستقبل وتفاعلاتها مع المجتمع والبيئة لغرض إرشاد الفعاليات التي تصمم وتنتج المستقبل المرغوب فيه وقد تم إستخدام الإستشراف في ميادين عديدة، كانت السياسة العامة من بينها، وفي هذا المبحث سنحاول إزالة الغموض عن هذا المفهوم من خلال تقديم مفهوم للإستشراف خصائصه، وأهدافه.

المطلب الأول : ماهية الدراسات الإستشرافية.

أولاً: مفهوم الإستشراف:

قدمت العديد من المفاهيم للإستشراف والتي نذكر منها:

هو العملية التي فيها يبدأ الفرد بفهم كامل القوى التي تشكل المستقبل في المدى البعيد والتي يجب أن تؤخذ في الحسابات عند صياغة السياسة، التخطيط، و اتخاذ القرار، ويتضمن الإستشراف الوسائل الكمية و النوعية للمراقبة ومؤشرات تطور الأفكار و الاتجاهات والتطورات الأكثر فائدة و المرتبطة بتحليل نتائج السياسة.

هو عملية تطوير سلسلة من الرؤى للطرق المحتملة التي يمكن أن يتطور من خلالها المستقبل و فهم هذه الطرق بشكل كافي من أجل التمكن من اتخاذ القرار بشأن ماهية القرارات الواجب اتخاذها لخلق مستقل أفضل.

منهج لا يسعى للتنبؤ بالمستقبل أو التخطيط له، بل يقوم بإجراء مجموعة من التنبؤات المشروطة (السيناريوهات) التي تفترض الواقع تارة والمأمول تارة أخرى، أيا كانت طبيعة الصور المأمول فيها دون أن تنتهي إلى قرار بتحقيق أي من هذه الصور فهذا أمر يدخل في

حيز التخطيط، بهذا المعنى فإن الاستشراف هو دراسة لحالات احتمالية لها شروط و مؤشرات معينة، تصاغ في بدائل على شكل مشاهد مستقبلية مترابطة منطقياً.¹

ثانياً: خصائص الإستشراف:

لإستشراف عدة خصائص نلخصها فيما يلي:

-**الرؤية الشاملة:**تداخل الظواهر وترباطها تفرض على المستشرف الأخذ بعين الاعتبار جميع المتغيرات في الحساب.

-**متغيرات كمية و نوعية:** يأخذ الاستشراف بالمتغيرات الكمية و يوليها اهتماماً.

-**علاقات متحركة:** فالعلاقات المدروسة من طرف المستشرف أو المدروسة بطريقة إستشرافية يغلب عليها الطابع المتحرك، غير ثابتة، تتغير و يشرح بعضه البعض الآخر هو ما يعرف بالتحليل الديناميكي وهو جوهر منهج الاستشراف.

-**المستقبل متعدد:** على المستشرف ألا يكتفي باستكشاف أو تحديد أو رسم مستقبل واحد للظاهرة المدروسة، بل يضع كل الاحتمالات و يدرسها بدقة لإزالة حالة عدم التأكد المرتبطة بالظاهرة المدروسة.

-**إرادة الفاعلين أو الأفراد:** يأخذ الاستشراف في تحليله بعين الاعتبار كل الفاعلين، فيجعل الأفراد ضمن التحليل و يعطي كل فرد مكانته في عملية بناء المستقبل.²

ثالثاً: أهداف الإستشراف:

-**إكتشاف المشكلة قبل وقوعها، لمواجهتها والحيلولة دون وقوعها.**

¹ نعيمة زعرور، "الإستشراف كآلية لترشيد صنع السياسة العامة"، مجلة المفكر، م.08، ع.02، ص76-77.

² أمين عويبي، "أساسيات مناهج الاستشراف، جامعة فرحات عباس". سطيف: مطبوعة جامعية، سبتمبر، 2018 ص

-بلورة الاختيارات الممكنة و المتاحة و ترشيد عمليات المفاضلة بينها و ذلك بإخضاع كل -اختيار منها للفحص، بقصد استطلاع ما يمكن أن يؤدي إليه من تداعيات وما يمكن أن يسفر عنه من نتائج.

-وسيلة مساعدة على اتخاذ القرار من خلال الأخذ بعين الاعتبار التقاطعات في تسيير وضعية معطاة و هذه الأداة تأخذ مبدأ القطيعة في تصور الأحداث و بناء الرؤى الإستشرافية¹

-معرف أسباب التغيير وتحديد التغييرات المتوقعة.

-توضيح الأهداف والقيم، ووصف الإتجاهات، وشرح الظروف، وصياغة صور بديلة للمستقبل، واختراع وتقييم واختيار بدائل السياسة العامة.

-نشر صور بديلة للمستقبل أو حتى الدعوة إلى مستقبل معين.²

المطلب الثاني: الإستشراف في السياسة العامة.

تتعرض السياسة العامة مثلها مثل الميادين الأخرى للتأثر بالتغيرات الداخلية كتغيرات النظام السياسي، والتغيرات الخارجية ما يؤدي إلى صعوبة في صياغة وصنع السياسة العامة وتنفيذها، ومعرف نتائجها مستقبلا.

يسعى صانعو القرار في السياسة العامة إلى إنتاج سياسة أجود بالإستعانة بالتجارب السابقة، والأهم من ذلك التكيف بسرعة أكبر مع التغيرات المستقبلية، بهذا ليتمكن صانعي السياسة العامة من تحسين برامجهم ورسم سياسة عامة، ناجعة وفعالة لابد لهم من الإستعانة بالمستقبليين، نظرا لدور الإستشراف في الوصول لسياسة عامة رشيدة وذلك من خلال:

¹نعيمة زعرور، مرجع سابق، ص78-79.

² لقمان مغراوي، مطبوعة محاضرات في مقرر: السياسات العامة والإستشراف، جامعة الجزائر 3، المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية، 2021، ص67.

(1) يوفر المستقبلون المعطيات والمعلومات حول المستقبلات الممكنة أو المتوقعة بخصوص قطاع أو موضوع معين، فهم يقدمون حقائق و أرقام حو المستقبلات لا يمكن توفيرها بدونهم، ذلك ما يمكن صناع السياسة العامة من إستخدام هذه المعارف في تصميم السياسة العامة.

(2) تمكن المستقبلين من إضافة قيمة لعملية صنع القرار السياسي، من خلال تنظيم تفكير تخيلي، والمساعدة في خلق الإحساس بوجود وإلزامية التغيير.

(3) مساعدة المستقبلين لصانعي السياسة العامة في بناء سيناريوهات لمستقبل أفضل مع أصحاب المصالح والمواطنين.

(4) يستطيع المستقبلين مساعدة صانعي السياسة العامة في عملية إدارة أجندة السياسة، نظرا لإزحامها بالقضايا من خلال الترويج لقضية معينة أو إقصائها، مثل نجاح نادي روما في وضع قضية التنمية المستدامة في الأجنداث الوطنية والعالمية.

(5) منح تحذيرات مبكرة بخصوص التغييرات التي يمكن أن تحدث أزمات.¹

بالتالي إن أهمية الإستشراف هي قضية ينبغي تجاوزها لكون من إهتموا به قد حققوا طفرات أدائية رهيبية في كل القطاعات، ما يعني أن تفعيل الإستشراف هو تعزيز المشاركة في صنع القرار والسياسات العامة، ورغم صعوبة تطبيق منطق الحدس في الظواهر الإجتماعية والإنسانية، وتحويل الظاهرة السياسية إلى مؤشرات قابلة للقياس إلا أن المحاولات التي تم تطبيقها في العالم المتقدم تفادت الأسوء و أكدت أن فكرة تطبيق الإستشراف في السياسة العامة ليست بالأمر المستحيل، لذلك لا بد من تكوين روح فريق يشجع ويقوم بهذه الدراسات الإستشرافية ما يساهم في وضع خطط ورؤى مستقبلية في يد صانع القرار السياسي.

¹سينثيا.جواغر، الإستشراف و الابتكار و الاستراتيجية، تر: صباح صديق الدمولوجي لبنان، المنظمة العربية للترجمة 2009 ص382-383.

المطلب الثالث: سيناريوهات الإدارة الإلكترونية في الجزائر:

عرفت الدراسات الإستشرافية بتعدد وتنوع سيناريوهاها إلا أننا في هذا المطلب ارتأينا لذكر الأساليب الراجعة في موضوع الإدارة الإلكترونية في الجزائر، و التي تنفرع إلى ثلاث سيناريوهات أساسية محتملة.

- السيناريو الأول "التفاولي":

يعبر على تفعيل إستخدام الإدارة الإلكترونية ونظام المعلومات كعنصر أساسي لتطوير برامج السياسة العمومية المحلية، تحسين الخدمات المقدمة للمواطن وتقريب الإدارة منه ويتجاوز جميع التحديات التي تواجه تطبيق الإدارة الإلكترونية داخل الإدارات العمومية ويستند هذا السيناريو أساسا على تشجيع وتحفيز السبل التي من شأنها تطوير هذا القطاع الرقمي من خلال الإعتماد على عدة آليات:

- وجود إرادة سياسة كافية لتطوير هذا التوجه من خلال تكريس الجهود والسياسات والموارد المادية والبشرية على غرار التطبيقات المستخدمة في قطاع السكن " التطبيق الخاص بطالبي السكن"، التطبيق الخاص بمناطق الظل، كذلك تطبيق السجل التجاري الإلكتروني.- الاستفادة من الخبرات والتجارب الرائدة في مجال الإدارة الإلكترونية مثل دولة الإمارات. -توفير بنية تحتية رقمية تتضمن عتاد الكتروني والشبكات المختلفة (الأنترنت، الإنترنت الإكسرانت) .

- وضع سياسات الأمنية لتقنيات المعلومات وتحقيق الأمن الإلكتروني.

- وجود قيادات إدارية وموظفين مؤهلين في استخدام تكنولوجيا المعلومات و انتشار الثقافة الإلكترونية في المجتمع.

إن تجسيد رقمنة الإدارة من خلال التنفيذ الكامل للمشاريع السابقة بوتيرة متسارعة وجدية على غرار مشروع "أسرتك" و"مشروع الجزائر الإلكترونية 2013-2008" من شأنه أن يحقق العديد من الايجابيات على الصعيد الداخلي والخارجي فمن الناحية الداخلية وجود إرادة سياسية جادة لتشجيع المضي قدما نحو هذا المجال ووضع مجموعة التسهيلات وتمويلها

بغطاء مالي وكفاءات بشرية ما يحقق قفزة نوعية و الوصول إلى زيادة استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال في الإدارات العمومية والشركات وتوفير جميع الآليات في تقديم أحسن الخدمات للمواطن إضافة إلى تسهيل جمع المعلومات من كافة القطاعات لبناء وتطوير برامج ومخططات السياسة العمومية المحلية، أما على الصعيد الخارجي توجيه النشاط الإقتصادي في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات نحو التصدير وإمكانية التصنيع المحلي للأجهزة الإلكترونية والشبكات الداخلية وذلك ما يمكنها من أن تكون من بين الدول الرائدة في مجال الرقمنة والإدارة الإلكترونية مستقبلا.

- السيناريو الثاني "التشاؤمي":

يعبر عن عدم تشجيع رقمنة كل القطاعات في الجزائر بالنظر إلى كثافة العراقيل وانتكاسة القطاع الإداري والاجتماعي وتوقيف كافة المشاريع المنتهجة في قطاع رقمنة الإدارات العمومية وتقاس هذه الرؤية من خلال عدة معايير منها:

- غياب الإرادة السياسية الجادة والوعي السياسي بالدور المحوري الذي تلعبه الإدارة الإلكترونية.

- عرقلة كل المشاريع المنجزة أو قيد الإنجاز بحجة ارتفاع تكلفة المعدات وعدم تخصيص ميزانية لهذا القطاع من طرف الدولة، مما سيؤدي ذلك إلى نبذ التجديد، واستمرارية الاعتماد على الإدارة التقليدية والتعامل الورقي.

بالتالي صعوبة التواصل بين الإدارات المركزية والإدرات المحلية وخاصة أثناء الأزمات التي يعرفها النظام السياسي لعل هذا ما أكدته الأزمة الصحية -كوفيد 19- في ظل إجراءات الغلق الكلي والتي أثبتت عجز الإدارة الإلكترونية في الجزائر عن إكمال وإنجاز برامجها وتقديم خدماتها إضافة إلى هيمنة بيروقراطية القيادات الإدارية، من خلال إبقائهم على استخدام الإدارة التقليدية.

- السيناريو الثالث "التوافقي":

الفصل الثاني : الإدارة الإلكترونية في الجزائر ودورها في تطوير السياسة العمومية المحلية

فهو يشير إلى المضي قدما نحو تفعيل الإدارة الإلكترونية في الجزائر مع إستمرارية وجود عدة عراقيل تعاني منها الدولة والسير بخطى متناقلة وبطيئة بالموازاة مع برمجة مشاريع للارتقاء بمجال الإدارة والحكومة الإلكترونية ويستند هذا السيناريو بدوره إلى عدة مؤشرات:

- الإنفتاح التدريجي والإرادة المرحبة بضرورة زيادة انتشار الإدارة الإلكترونية وإن كانت بصورة بطيئة وبمراحل في الأفق البعيدة.

- وضع الخطط والبرامج اللازمة لتبني هذا التوجه علاوة على تجنيد كافة الإمكانيات المادية والبشرية نحو تطوير قطاع الرقمنة وفق تخطيط واستراتيجيات فعالة.

- الحرص على تجسيد الآليات والسبل لتفعيل هذا التوجه في بكفاءة وفعالية.

- تجسيد عنصر المراقبة في تنفيذ المشاريع

- استمرار هيمنة الإدارة التقليدية مع وجود اعتماد ضئيل للإدارة الإلكترونية بسبب عدم وجود وعي لدى القيادات الإدارية ونقص الثقافة الإلكترونية لدى الأفراد.

خلاصة الفصل الثاني:

يعد مشروع الجزائر الإلكترونية أحد مرتكزات الحكومة الجزائري لإحداث القفزة نحول توسيع رقمنة الإدارات العمومية والتحول من الإدارة التقليدية إلى الإدارة الإلكترونية، في هذا الإطار إتخذت الحكومة جملة من الإجراءات والتدابير بهدف تهيئة بيئة وبنية ملائمة و توفير المتطلبات الضرورية لذلك، إلا أنها كانت إجراءات و تدابير غير كافية نوعا ما مقارنة بضخامة محاور مشروع الجزائر الإلكترونية و الأهداف التي يسعى إلى تحقيقها ذلك ما أثبتته العراقيل والتحديات التي واجهت هذا المشروع، خاصة ما أسفرت عنه الأزمة الصحية لسنة 2020 حيث بينت ضعف القطاع الإلكتروني وتكنولوجيا المعلومات، الأمر الذي دفع الحكومة إلى إقرار في برنامج الحكومة لسنة 2021 بضرورة تدارك هذا النقص والمضي قدما بالإدارة الإلكترونية والرقمنة.

كما تضمن الفصل دراسة ميدانية حول دور الإدارة الإلكترونية في تطوير السياسة العمومية المحلية بولاية برج بوعرييج، حيث تناولنا إعطاء تقديم عام حول ولاية برج بوعرييج والتعرف على هيكلها التنظيمي ثم تطرقنا إلى السياسة العمومية المحلية الخاصة بمناطق الظل، السكن والتجارة ومعرفة التطبيقات الإلكترونية التي يتم إستخدامها على مستوى هذه السياسات، وبعدها قمنا بعرض وتحليل نتائج المقابلات التي تمت مع رؤساء مصالح وموظفين على مستوى الولاية.

وفي المبحث الثالث من هذا الفصل توصلنا لتقديم دراسة إستشرافية للإدارة الإلكترونية وفق سيناريوهات تفاؤلي، تشاؤمي وتوافقي بالتالي، نجد انه أصبح من الضروري التوجه لسياسة الاستشراف في مجال الإدارة الإلكترونية من اجل ضمان إدارة قادرة على تحقيق أهداف المشاريع الإلكترونية المسطرة وتجنب المشاكل التي تواجهها.



استنتاجات

في الختام يمكن القول أن موضوع الإدارة الإلكترونية من المواضيع التي أخذت حيز إهتمام كبير لدى الدول التي إتبعت تكنولوجيا المعلومات هذه الأخيرة طبقت في جميع المجالات والمؤسسات ما جعل الحكومات تسعى لتوفير الإمكانيات المادية والتقنية، والكوادر البشرية المؤهلة، بالتالي وجدت الحكومة الجزائرية نفسها ملزمة بتغيير طبيعة عملها الإداري من المفهوم التقليدي إلى المفهوم الإلكتروني القائم على تطبيقات وشبكات إلكترونية، وذلك لربط الوحدات التنظيمية مع بعضها البعض، لتسهيل عملية الحصول على البيانات والمعلومات لتنفيذ برامج السياسة العمومية المحلية بأقل تكلفة وأسرع وقت ممكن.

من خلال الدراسة التي قمنا بها تم التوصل إلى مجموعة من النتائج والتوصيات.

النتائج:

- ✓ إن الإدارة الإلكترونية هي أسلوب جديد يتطلب رؤية ودقة في التخطيط، ويحتاج إلى موارد تقنية ومعلوماتية ومادية و بشرية، والتزام حكومي ودعم ومتابعة من القيادة السياسية العليا.
- ✓ إصلاح المنظومة الإدارية الجزائرية وعصرنتها من خلال إطلاق الحكومة الجزائرية مشروع الجزائر الإلكترونية 2013.
- ✓ تمحورت خطة عمل مشروع الجزائر الإلكترونية في 13 محور رئيسي، تهدف إلى الإستفادة من مزايا التحول الإلكتروني.
- ✓ للإدارة الإلكترونية دور كبير في تطوير السياسة العمومية المحلية، وتنفيذ برامجها وقراراتها من خلال التحكم في عملية التخطيط، وتوجيه أولويات السياسة العمومية المحلية وذلك نظرا للمعلومات التي بإمكان الإدارة الإلكترونية أن توفرها من كامل القطاعات .
- ✓ مساهمة تطبيقات وشبكات الإدارة الإلكترونية في الإلتزام بالأجال المحددة للبرامج والرقابة على تنفيذها، على سبيل المثال السلطة الرقابية التي تمارسها الولاية على الدوائر والبلديات فيما يخص الميزانية وتنفيذ البرامج وكل ذلك من خلال هذه التطبيقات.

✓ أعطى تفعيل تطبيقات الإدارة الإلكترونية في ولاية برج بوعرييج ومديرية السكن ومديرية التجارة نتيجة إيجابية من خلال ما تقوم به الولاية من تحسينات في تنفيذ برامج سياستها العمومية وتطويرها حيث الإحصاء والتكفل الكامل بمناطق الظل بواسطة التطبيق الإلكتروني لمناطق الظل، تسجيل ملفات كل الأفراد طالبي السكن ووصول هذه الملفات لوزارة السكن، كذلك تسهيل عملية إستخراج السجل التجاري من خلال السجل التجاري الإلكتروني الذي يتم منحه إلكترونيا من طرف فرع المركز الوطني للسجل التجاري التابع لمديرية التجارة.

✓ إن مركزية القرار السياسي بخصوص التحول إلى النمط الإلكتروني تجعل دور الإدارات المحلية تنفيذي فقط.

✓ تحتاج الجزائر إلى ترسانة قانونية لتأمين معاملاتها الإلكترونية، ولحماية المتعاملين عبر الشبكات الإلكترونية.

✓ إن محدودية النتائج المحققة من الجهود المبذولة من قبل القطاعات الحكومية لإرساء إدارة إلكترونية ومجتمع معلوماتي، تثبت ضعف التخطيط و الإعداد لمشروع الجزائر الإلكترونية 2013، إضافة إلى نقص البنية التحتية الإلكترونية والمنظومة البشرية والقانونية، أبقى الجزائر متأخرة نوعا ما عن المستوى العالمي لتكنولوجيا المعلومات.

بناء على النتائج التي تم التوصل إليها من خلال هذه الدراسة يمكن تقديم بعض التوصيات و الإقتراحات التي من شأنها إنجاح المجال الإلكتروني في الجزائر وإيصاله إلى المستوى الذي تتطلع إليها المؤسسات والإدارات العمومية في الجزائر ومن ضمنها، ومن ضمن هذه التوصيات نذكر:

التوصيات:

- ✓ ضرورة توفير بنية تحتية إلكترونية صلبة على مستوى جميع الإدارات تحتوي الحواسيب الإلكترونية، الشبكات الداخلية والخارجية وغيرها.
- ✓ إنشاء مواقع إلكترونية تربط بين جميع القطاعات ما يساعد في الحصول على المعلومات.

- ✓ بناء وتطوير مشاريع تتوافق مع البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصال المتوافرة وذلك لكي لا تبقى مجرد حبر على ورق.
- ✓ تشجيع القطاع الخاص على الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات للإسراع في استخدامها وانتشارها على نطاق واسع.
- ✓ تفعيل النصوص القانونية والتشريعية الخاصة بالإدارة الإلكترونية والرقمنة.
- ✓ إقامة دورات تكوينية للموظفين فيما يخص تطبيقات الإدارة الإلكترونية.
- ✓ تهيئة الظروف الملائمة للموظفين من أجل زيادة الإنتاجية و تحسين تنفيذهم لبرامج السياسة العمومية المحلية وتقديم الخدمة العمومية.
- ✓ إستشارة موظفي ومهندسي الإعلام الآلي في الإدارة المحلية عند وضع تطبيق جديد ومنحهم فرصة التجديد.
- ✓ تصميم وتطوير تطبيقات إدارية إلكترونية تضمن الخصوصية والسرية بهدف تحقيق الأمن الإلكتروني.
- ✓ نشر الثقافة المعلوماتية من خلال تفعيل الدولة لسياسة الإشهار للتطبيقات ليصبح المواطن على دراية بها.
- ✓ إنشاء موقع إلكتروني خاص بكل ولاية وبلدياتها، يتم فيه إدراج جميع الوثائق الإدارية التي يحتاجها المواطن مما تجعله يستغني عن القدوم إلى مقر الولاية أو البلدية.
- ✓ العمل بشكل جاد للتغلب على المشاكل التي تعترض تطبيق فكرة الإدارة الإلكترونية.

قائمة المراجع

النهائية

(1) الوثائق الرسمية

وثائق رسمية باللغة العربية

(1) الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، مرسوم تنفيذي رقم 98 - 257 المؤرخ في 25 أوت 1998 المتعلق بضبط شروط و كفاءات إقامة خدمات الانترنت واستغلالها، الجريدة الرسمية، العدد 63، الصادرة 4 في جمادى الأولى 1419 هـ الموافق لـ 26 أوت 1998.

(2) الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، مرسوم تنفيذي رقم 2000-307 المؤرخ في 14 أكتوبر 2000 المتعلق بضبط شروط وكفاءات إقامة خدمات الانترنت واستغلالها، الجريدة الرسمية، العدد 60، الصادر في: 17 رجب 1421 هـ الموافق: 15 أكتوبر 2000.

(3) الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، مرسوم تنفيذي رقم 94 - 215 المؤرخ في 23 جويلية 1994 الذي يحدد أجهزة الإدارة العامة في الولاية وهياكلها، الجريدة الرسمية عدد، 48 الصادر بتاريخ 27 جويلية 1994.

(4) الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، مرسوم تنفيذي رقم 94-216 المؤرخ في 23 جويلية 1994، الذي يتعلق بالمفتشية العامة في الولاية، الجريدة الرسمية، عدد 48 الصادر بتاريخ 27 جويلية 1994.

(5) الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، مرسوم تنفيذي رقم 94 - 177 المؤرخ في 26 جويلية 1994 يعدل ويتم المرسوم التنفيذي رقم 90 - 285 المؤرخ في 29 سبتمبر 1990 الذي يحدد قواعد تنظيم أجهزة الإدارة العامة في الولاية وهياكلها وعملها، الجريدة الرسمية عدد 42، الصادر بتاريخ 29 جويلية 1994.

(6) الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، مرسوم تنفيذي رقم 94-217 المؤرخ في 23 جويلية 1994 يحدد قواعد تنظيم مصالح التقنيين والشؤون العامة والإدارة المحلية، الجريدة الرسمية، عدد 48، الصادر بتاريخ 27 جويلية 1994.

(7) الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، مرسوم تنفيذي رقم 95 - 265 المؤرخ في 06 سبتمبر 1995 يحدد صلاحيات مصالح التقنيين والشؤون العامة والإدارة المحلية وقواعد

تنظيمها وعملها، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، عدد 50، الصادر بتاريخ 10 سبتمبر 1995.

8) الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، مرسوم تنفيذي رقم 95-265 المؤرخ في 1 ديسمبر 2020، يحدد التنظيم الداخلي لمديرية التقنين والشؤون العامة ومديرية الإدارة المحلية بالولاية، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، عدد 01، الصادر بتاريخ 02 جانفي 2021.

9) مخطط عمل الحكومة من أجل تنفيذ برنامج السيد رئيس الجمهورية، سبتمبر 2021.

وثائق رسمية باللغة الأجنبية

1) République algérienne démocratique et populaire, "e-commission, e-Algérie 2013 Synthés, décembre 2008.

(2) الكتب

-الكتب باللغة العربية

1) إبراهيم خالد ممدوح، أمن الحكومة الإلكترونية، الدار الجامعية للنشر والتوزيع الإسكندرية، 2008.

2) أحمد محمد سمير، الإدارة الإلكترونية، دار المسيرة للنشر والتوزيع، 2009.

3) أندرسون جيمس، صنع السياسات العامة، ترجمة عامر الكبيسي، عمان، ط3، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، 2009.

4) بعلي محمد الصغير، القانون الإداري، عنابة، دار العلوم للنشر والتوزيع، 2002.

5) بوحوش عمار، نظريات الإدارة الحديثة في القرن الواحد والعشرين، بيروت، دار الحزب الإسلامي، 2006.

6) جابريال ألموند، بنجهام بويل، السياسة المقارنة إطار نظري، ترجمة محمد زاهي بشير منشورات، 1996.

- 7) حامد فداء، الإدارة الإلكترونية - الأسس النظرية والتطبيقية، عمان، الأردن، دار ومكتبة الكندي للنشر والتوزيع، 2015.
- 8) الحسين حمد مصطفى، مدخل إلى تحليل السياسات العامة، الأردن، المركز العلمي للدراسات السياسية، 2002.
- 9) الخزرجي ثامر كامل محمد، النظم السياسي الحديثة والسياسات العامة، عمان، دار مجد لاوي للنشر والتوزيع، 2004.
- 10) خليفة الفهداوي فهمي، السياسة العامة منظور على البيئة والتحليل، عمان، دار المسيرة للنشر والتوزيع، 2013.
- 11) السالمي علاء عبد الرزاق، الإدارة الإلكترونية، عمان، الأردن، دار وائل للنشر 2006.
- 12) سينثيا. جواغر، الاستشراف و الابتكار ولاستراتيجية، تر: صباح صديق الدملوجي لبنان، المنظمة العربية للترجمة، 2009.
- 13) الصيرفي محمد، الإدارة الإلكترونية، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2006.
- 14) الطعامنة محمد محمود، شريف العلوش، الحكومة الإلكترونية وتطبيقاتها في الوطن العربي، الأردن، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، 2004.
- 15) الطيب حسن أبشر، الدولة العصرية دولة مؤسسات، القاهرة، الدار الثقافية للنشر والتوزيع، 2000.
- 16) غالب ياسين سعد، الإدارة الإلكترونية وأفاق تطبيقاتها العربية، المملكة العربية السعودية، معهد الإدارة العامة، 2005.
- 17) غانم عبد المطلب وآخرون، تقويم السياسات العامة، القاهرة، مركز البحوث والدراسات السياسية، 1989.
- 18) القبيلات حمدي، قانون الإدارة العامة الإلكترونية، عمان، دار وائل للنشر والتوزيع 2014.

- 19) القدوة محمود، الحكومة الإلكترونية والإدارة المعاصرة، عمان، دار أسامة للنشر والتوزيع، 2010.
- 20) القريوتي محمد قاسم ، رسم وتنفيذ وتقييم السياسة العامة، عمان، مكتبة الفلاح للنشر والتوزيع، ط1، 2006.
- 21) كافي مصطفى يوسف، الإدارة الإلكترونية، دمشق، سوريا، دار ومؤسسة رسلان للنشر والتوزيع، 2011.
- 22) نجم عبود نجم، الإدارة والمعرفة الإلكترونية، عمان، داراليازوري العلمية للنشر والتوزيع، 2008.
- الكتب باللغة الأجنبية

- 1) Barbara Mclennan Compative Politics And Puplic Policy
Belmont California Duxburny Press a Division Of Wads Worth Inc,
1980 .
- 2) Christine Aidomidis , E Administration Enjeux Et Facteurs Clés
Du Succès , République Et Canton De Genève Département Des
Constructions Et Technologies De L'informations, 2007.
- 3) P .muller ,les politiques publiques ,QUE SAIS-JE Dixième
édition ,paris ,puf ,2013.
- 4) meny thoreung, politiques paris pu. F colle, Thénis, 1980.

3) المقالات من المجلات:

- 1) بختي إبراهيم، " الانترنت في الجزائر"، مجلة الباحث، عدد01، جامعة ورقلة ، (2002).
- 2) بشاري سلمى، تطوير "الرقمنة كآلية ما بعد جائحة كورونا (كوفيد- 19-)"، مجلة دفاتر الكرياد، م.36، ع03، 2020.

- 3) بن أعراب محمد، "تجربة الإدارة الإلكترونية بين مقتضيات الشفافية وتجويد الخدمة و إشكالية التخلص من منطق التسيير التقليدي" *مجلة العلوم الاجتماعية*، ع.19.
- 4) بن حسين سليمة، دور الإدارة الإلكترونية في تحسين أداء الخدمات الإدارية المحلية، *المجلة الجزائرية للأمن والتنمية*، العدد جويلية (2014).
- 5) بوضياف مليكة، "رهانات رقمنة الإدارة العمومية في الجزائر في ظل جائحة كورونا" *مجلة الناقد للدراسة السياسية*، م.6، ع.1، (2022).
- 6) بوعمامة العربي ورقاد حليلة، "الاتصال العمومي والإدارة الإلكترونية: رهانات ترشيد الخدمات العمومية"، *مجلة الدراسات والبحوث الاجتماعية*، ع.9، (ديسمبر 2014).
- 7) زعرور نعيمة، "الإستشراف كآلية لترشيد صنع السياسة العامة"، *مجلة المفكر*، م.08، ع.02.
- 8) زهوية عبد الكريم، "تطور الإعلام الآلي في الجزائر"، *مجلة العلوم الإنسانية*، م.أ.ع. 28 (ديسمبر 2007).
- 9) الشيكرك أيوب، "الإدارة الإلكترونية في الجزائر تطبيقات وتحديات"، *مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات*، م.8، ع.1 (2019).
- 10) صنهاجي عزوز و آخرون، "مطبوعة حول نشأة و تطور الإدارة الإلكترونية"، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية السويسي، جامعة محمد الخامس، (2017_2018).
- 11) عيسات عيني، "التوجه نحو الإدارة الإلكترونية في الجزائر من خلال مشروع الجزائر الإلكترونية (2013) باحثة دكتوراه ، المدرسة الوطنية للعلوم السياسية.
- 12) قاشي خالد و آخرون، "استراتيجية الجزائر الإلكترونية 2013 فجوة النظرية والتطبيق" *مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات*، ع.4، (2014).

13)مشتي أمال،"التجارة الإلكترونية في الجزائر"،مجلة البحوث والدراسات القانونية والسياسية، ع.03.

4) المذكرات والرسائل الجامعية

1)ابراهيم بن بلحول ، الإدارة الإلكترونية ودورها في تحسين الخدمة العمومية، مذكرة ماستر، جامعة مستغانم، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2017-2018.

2) أصحار محمد، السياسات العمومية المحلية دار المخطط الجماعي للتنمية أنموذجا، مذكرة ماستر، جامعة عبد الله المالك السعدي، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، 2015-2016.

3)بن مرزوق عنتر، الرقابة الإدارية ودورها في مكافحة الفساد في الإدارة الجزائرية دراسة ميدانية لولاية برج بوعريريج ، جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية والإعلام، 2008.

4) بورزامة سعاد، الحكومة الإلكترونية ودورها في رسم السياسات العامة- الجزائر أنموذجا، مذكرة ماستر، جامعة خميس مليانة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2017-2018.

5) بومايلة حفيظة ، علاقة الانترنت كتكنولوجيا حديثة للاتصال والمعلومات بالتنمية في دول العالم الثالث: الجزائر"،مذكرة ماجستير غير منشورة ، جامعة باتنة ، كلية الحقوق قسم العلوم السياسية، 2002_2003.

6)تارقي يونس، دور الإدارة الإلكترونية في تحسين أداء الخدمة العمومية، مذكرة ماستر جامعة ورقلة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير.

7) خلفون فضيلة، دور الإدارة الإلكترونية في تطوير أداء الجماعات المحلية بالجزائر أطروحة دكتوراه، جامعة قسنطينة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2019-2020.

- 8) سالم أحمد سالم، معوقات تطبيق الإدارة الإلكترونية في جامعة الجبل العربي، رسالة ماجستير، جامعة مولانا مالك إبراهيم، 2021.
- 9) الضافي محمد بن عبد العزيز، مدى إمكانية تطبيق الإدارة الإلكترونية في المديرية العامة للجوازات لمدينة الرياض، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض.
- 19) عبان عبد القادر، تحديات الإدارة الإلكترونية في الجزائر، أطروحة دكتوراه، جامعة بسكرة، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، 2015-2016
- 20) عبد الكريم عشور، دور الإدارة الإلكترونية في ترشيد الخدمة العمومية في الولايات المتحدة الأمريكية، رسالة ماجستير، جامعة قسنطينة، كلية الحقوق والعلوم السياسية 2009-2010.
- 21) قرقاح ابتسام، دور الفواعل الرسمية في صنع السياسة العامة في الجزائر (1989-2009) مذكر ماجستير، جامعة باتنة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2010-2011.
- 22) كريم فارس، متطلبات تطبيق الإدارة الإلكترونية في مركز نظم المعلومات التابع للحكومة الإلكترونية في دولة قطر، مذكرة ماجستير، غير منشورة، الجامعة الافتراضية الدولية، 2008.
- 23) لكل محمد، الإدارة الإلكترونية وأثرها في تحقيق جودة الخدمة العمومية، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر3، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير 2018-2019.
- 24) محمدي نسيم، دور الإدارة الإلكترونية في تحسين أداء الإدارة العامة في الجزائر مذكرة ماستر، جامعة الجلفة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2019-2020.
- 25) مدوري عبد الرزاق، تحليل فعالية السياسات العمومية في ترقية الصادرات خارج المحروقات في الجزائر، مذكرة ماجستير، جامعة وهران، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، 2011-2012.

26) ميلود شريف، دور الإدارة الإلكترونية في تحقيق الرضا الوظيفي، مذكرة ماستر، جامعة المسيلة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2018-2019.

27) هدار رانية ، دور الإدارة الإلكترونية في ترشيد الخدمة العمومية في الجزائر، أطروحة دكتوراه، جامعة باتنة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2017-2018.

6) المحاضرات والملتقيات والمطبوعات

1) دروش أحمد، نشرية تكنولوجيا الإدارة الشفافية والنزاهة حلمنا القادم، ع.8، فيفري مارس 2007.

2) رضوان رأفت، الإدارة الإلكترونية، الإدارة والتغيرات العالمية الجديدة، الملتقى الإداري الثاني للجمعية السعودية للإدارة، القاهرة، مركز المعلومات واتخاذ القرار، 2004.

3) عويبي أمين "أساسيات مناهج الاستشراف، جامعة فرحات عباس"، سطيف: مطبوعة جامعية، سبتمبر، 2018.

4) مغراوي لقمان، مطبوعة محاضرات في مقرر: السياسات العامة والإستشراف، جامعة الجزائر 3، المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية، 2021.

7) مقابلة شخصية

1) مقابلة مع بن مبروك، وردة، رئيسة مصلحة الأمانة العامة لولاية برج بوعرييج، السياسة العمومية لمناطق الظل، برج بوعرييج، برج بوعرييج: 13 مارس 2022.

2) مقابلة مع مزهود، نور الدين ، رئيس مصلحة ب مديريةية التقنين والشؤون العامة بولاية برج بوعرييج، دور الإدارة الإلكترونية في تطوير السياسة العمومية المحلية بولاية برج بوعرييج، برج بوعرييج : 08_03_2022.

3) مقابلة مع ماوآسي، لونس، مفتش بالمتقشية العامة لولاية برج بوعرييج، دور الإدارة الإلكترونية في تطوير السياسة العمومية المحلية بولاية برج بوعرييج، برج بوعرييج 13_03_2022.

4) مقابلة مع بن معمر، دنيا، متصرف إداري في المصلحة التلخيص في الامانة العامة بولاية برج بوعرييج ، دور الإدارة الإلكترونية في تطوير السياسة العمومية المحلية بولاية برج بوعرييج ، برج بوعرييج : 2022_03_13.

5) مقابلة مع دبيش، عميروش ، ملحق بديوان الوالي لولاية برج بوعرييج، دور الإدارة الإلكترونية في تطوير السياسة العمومية المحلية بولاية برج بوعرييج، برج بوعرييج: 2022_03_14.

6) مقابلة مع دداش، فاتح ، متصرف إداري بمصلحة التنشيط المحلي بمديرية الإدارة المحلية لولاية برج بوعرييج، دور الإدارة الإلكترونية في تطوير السياسة العمومية المحلية، برج بوعرييج: 2022_03_16.

8) المواقع الإلكترونية

-المواقع باللغة العربية

1) الموقع الرسمي لولاية برج بوعرييج، 12 أبريل 2022

<http://sur.ly/o/bibansinfo.gov.dz>

2) ترتيب الدولة في مؤشر تنمية الحكومة الإلكترونية، (EGDI2020)، تاريخ الإطلاع 04 أبريل 2022. <https://cutt.us/liGzu>

3) حمزة محصول، من أجل إنعاش الإقتصاد الوطني الرقمنة حتمية وليست خيارا، تاريخ الإطلاع: (2022/05/17). <https://cutt.us/AEWdW>

4) عبد المؤمن بن صغير، "إشكالية التحول إلى الحكومة الإلكترونية في الجزائر: المعوقات والأفاق"، المركز الإفريقي العربي، قسم الدراسات المتخصصة، ، تاريخ الإطلاع : 19 أبريل 2022 <https://democraticac.de/?p=38171>

5) وكالة الأنباء، مصادقة الوزير الأول مرسوم رئاسي يتضمن إنشاء وكالة وطنية لتطوير

الرقمنة، تاريخ الإطلاع: (2022/05/17)، <https://www.aps.dz/ar/sante->

[science-technologie/79300-2019-11-07-](https://www.aps.dz/ar/sante-science-technologie/79300-2019-11-07-)

6) ولاية برج بوعريريج إحدى ولايات الجزائر " : <https://cutt.us/OJOTB> تاريخ

الإطلاع: 11 أبريل 2022.

7) ولاية برج بوعريريج، موسوعي، تاريخ الإطلاع (2022/04/15).

<https://cutt.us/DuQXF>

-المواقع باللغة الفرنسية-

1) Simon Kemp Digital, 2021,Algeria,le (15/avril/2022).

2) <https://datareportal.com/reports/digital-2021-algeria>

3) World Bank, Adefinition Of E – Gouverment : 13/07/201 ,

<http://cutt/us/1S89Z>

ملخص

تعتبر تقنيات الإدارة الإلكترونية ثروة رقمية حقيقية في الإدارة لما تحدثه من تغيير في أسلوب العمل عكس الإدارة التقليدية، حيث تقوم بتحويل المعلومات إلى بيانات إلكترونية ورقمية، بهذا أصبحت الإدارة الإلكترونية ضرورة حتمية في بناء برامج السياسة العمومية المحلية وتطويرها، في هذا يستند الجهاز الإداري للإدارة الإلكترونية من خلال التحكم في عملية التخطيط والإعداد لبرامج السياسة العمومية المحلية وتنفيذها بدقة وفي الوقت المناسب بجمع البيانات والمعلومات من جميع القطاعات و المؤسسات بواسطة التطبيقات والمواقع الإلكترونية، كذلك الشبكات الداخلية والخارجية (إنترنت، إنترنت، إكسترانت)، حيث تهدف هذه الدراسة إلى البحث في مختلف جوانب الإدارة الإلكترونية ودورها في تطوير السياسة العمومية المحلية من خلال التطرق للتأصيل المعرفي لكل منهما ولقد تم إسقاط هذه الدراسة على ولاية برج بوعريريج، وفي الأخير خلصت الدراسة بأن الإدارة الإلكترونية لها دور في تطوير السياسة العمومية المحلية

الكلمات المفتاحية: الإدارة الإلكترونية، السياسة العمومية المحلية، تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

Abstract

E-management techniques are a real digital wealth in management because of the change in the modus operandi as opposed to traditional management, where they convert information into electronic and digital data, so e-management has become an imperative in building and developing local public policy programs, in this the management body of e-management is based through control of the planning process and preparation of local public policy programs and their accurate and timely implementation by collecting data and information from all sectors and institutions by applications and sites E-networks, as well as internal and external networks (Intranet, Internet, extranet), where this study aims to research various aspects of electronic management and its role in the development of local public policy by addressing the cognitive rooting of each of them, this study was dropped on the mandate of The Tower of Bouaririg, and in the end the study concluded that electronic management has a role in the development of local public policy.

Keywords: e-management, local public policy, IT and communications.